الرّؤيَة الغائبة

د. مصطفى الفقي



دار الشروق

الرُّؤيَة الغائبَة

الطبعة الأولى
أبريل ١٩٩٦

الطبعة الثانية
ديسمبر ١٩٩٦
طبعة مزيدة ومنقحة

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. مصطفى الفقى

الرّؤيَة الغائبَة

دار الشروق

إهداء

إلى الذين يحملون هموم العصر ..

إلى الذين تستغرقهم أحلام الغد ..

أسوق هذه الصفحات ..

د. مصطفى الفقي

"تقديم الطبعة الجديدة"

هذه هى طبعة أخرى من الرؤية الغائبة ــ مزيدة ومنقحة ــ بعد أن حظيت الأولى باهتمام وحفاوة نفدت بهما خلال أسابيع قليلة من صدورها ، وتناولتها عشرات الأقلام الكريمة من كبار المفكرين والمثقفين العرب بالتحية والترحيب ، وهو أمر يعكس اهتمامهم بكل ما يتصل بالشواغل القومية والأعباء العامة ، وعلى الرغم من أن الكتاب صغير الحجم متنوع المادة إلا أن أجهزة الاستقبال الواعية فى الدوائر السياسية والأوساط الثقافية قد أدركت فور صدوره أنه رسالة موجزة تشارك فى السعى نحو إيقاظ العقل المستنير ، وإحياء الفكر الجاد ، وعودة الرؤية الغائبة ، ولعل ذلك يعكس فى مجمله روحا جديدا بدأت تدب فى أوصال أمتنا مع السنوات الأخيرة لتؤكد أن الأزمة الحقيقية لا تكمن فى التخلف التكنولوجى أو الجمود العلمى ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى غياب السياسات المستقرة ، والرؤى طويلة الأمد، والتقاليد الفكرية الثابتة ، وهى مسألة أصبحنا نعى نتائجها ، ونعترف بأثرها السلبى فى تشكيل الضمير العام ، وتكوين العقل الجمعى ، وإحياء الذاكرة القومية.

ولعل بداية الطريق إلى الشفاء ، هى وعى المريض بدائه وقدرته على الخلاص من أسبابه ، فلنبدأ جميعا طريقا طويلا نحو المستقبل الذى يجب أن يختلف كثيرا عن حاضرنا ، ويضعنا فى مكان لائق من عالم اليوم .. ويزيد إسهامنا فى حضارة العصر .. حتى تعود الرؤية بعد غياب .. ،

د. مصطفى الفقى

سبتمبر ١٩٩٦

مقدّمة

عكفت ـ مثل غيرى من أبناء هذا الوطن ـ فى السنوات الأخيرة متأملا أحوال الشعب المصرى والأمة العربية فى محاولة للوصول إلى تصور شامل لمستقبلنا والبحث فى أسباب التردى الذى نعانى منه وإمكانية الخروج من المأزق الذى نواجهه ، ولقد خامرنى شك كبير فى أننا لا نتمتع حتى الآن بنظرة كلية للأمور، وأننا نكتفى بتجزئة المواقف وتشتيت الأفكار وبعثرة الجهود ، وبدأت ـ مثل غيرى ـ فى البحث لدى أمم سبقتنا على طريق التقدم ، والتنقيب عن شعوب تماسكت أمام المحن لكى أكتشف فى النهاية أن غياب الرؤية هو الذى يمثل قضية القضايا ويعتبر المفتاح الحقيقى لكل الأبواب .

فإذا كان هناك من تحدث ـ بحق أوبغير حق ـ عن " الفريضة الغائبة " ، كما تحدث آخر عن " الحقيقة الغائبة " ، فإنه يتعين علينا مع صفحات هذا الكتاب، بما يتضمنه من موضوعات مختلفة ، وما يثيره من مسائل متنوعة ـ أخذ بعضها شكل المقال المنشور، بينما كان بعضها الآخر موجزا لدراسات تمت ـ أن نحاول التعبير بوضوح عن جوهر الرسالة المحددة التى نبعث بها ، والقضية التى نسعى لطرحها ونحن أمة تقف على أعتاب قرن قادم بل وألفية جديدة من التاريخ الميلادى كله .

فماذا نعنى بداية بالرؤية لكى نتحدث عن غيابها أو افتقاد تأثيرها ؟ إن الرؤية فى ظنى هى ذلك التصور الشامل والإلمام الكامل بكافة جوانب ما نتصدى له، فهى تعنى بالضرورة الاتجاه نحو المستقبل ، كما أنها تشير دائما إلى خصوبة الخيال الذى نستشرف به ملامح الغد ، لذلك فإن الرؤية لا تتوفر إلا برصيد مقبول من المعرفة الكلية ، ونصيب معقول من الثقافة الأفقية التى تنال من كل

تخصص قدرا يتميز بالعمومية، ولا يحتاج بالضرورة إلى عمق التخصص الرأسى ، فلقد كانت لكل حضارة قديمة رؤية ، ولكل دولة قوية رؤية ، بل لقد اقترن وجودها دائما بالمضى قدما إلى الأمام، حتى إننا إذا انتقلنا إلى المستوى الفردى فسوف نجد أنه ما من مفكر مرموق أو فليسوف معروف أو عالم فذ أو فنان ذائع الصيت ، إلا وقد وقفت وراء أعماله رؤى شاملة وتأملات عميقة ، لذلك فإن هذا الكتاب الموجز يعالج فى حقيقة الأمر مسألة محورية تتعلق بالشأن العام وتحتل مكانها فى مقدمة أولويات التعبئة من أجل المستقبل والتنمية من أجل الأجيال القادمة .

فإذا كنا نحن المنتمين للثقافة العربية ، بخيالها الرحب وبدائلها المتعددة ومفرداتها الثرية ، فنحن أحق الناس بامتلاك الرؤية وحيازة البصيرة لأنها أيضا نتاج دروس تعلمناها من تعاقب الحضارات وتزاوج الثقافات ، على نحو يجعلنا أقدر من غيرنا على فهم مسار التطور وإدراك فلسفة التاريخ . ولقد شهدنا فى السنوات الماضية خلطا واضحا بين الرؤية والخطة .. بين الهدف القومى العام والمشروع الفكرى للوطن ، وبين بعض الإنجازات التى تتحقق ولكنها لا تعبر فى مجملها ـ مع اختفاء التناسق بينها ـ عن رؤية عامة .. لذلك فقد افتقدت الأجيال الجديدة وضوح الرؤية وصواب الهدف فسقطت منهم أعداد لا يستهان بها فريسة الضباب الذى يحجب تلك الرؤية ، والأعاصير التى تمزق أوصال الأمة ، وعمى الألوان الذى يؤدى إلى خلط الأوراق وانزواء الهدف .

ونحن حين نتناول فى الصفحات التالية من هذا الكتاب نماذج للبحث عن الرؤية، وأمثلة للتركيز على الغاية ، فإننا نحاول أن نضع أنفسنا على بداية الطريق الصحيح حتى نتمكن من الإمساك بالظاهرة المرضية ، وتشخيص أعراضها توصلا لعلاجها والتخلص من آثارها ، ولسنا هنا فى مقام توزيع المسئولية أو توجيه الاتهام ، ولكننا نعتقد أن العامل الثقافى يلعب دورا حاكما فى ذلك ، فالثقافة هى التى تضع اطار الرؤية وتحدد " احداثيات" مسارها ، من هنا فإن الرؤية مسألة تقترن بالبيئة الثقافية والتراث الاجتماعى وتنعكس عليها محصلة القيم السائدة وتؤثر فيها مجموعة التقاليد الموروثة.

ونحن ـ فى منطقة الشرق الأوسط ـ لفرط ما لدينا من تاريخ طويل وميراث ثقيل ، فإن الرؤية دائما تقوم على مرجعية زمنية تشدنا إلى الوراء ، بينما الأصل فى الرؤية أنها تدفع إلى الأمام . والأمثلة كثيرة حولنا والنماذج تحيط بنا ، فلو قارنّا العربى فى بلاده ، بنظيره الآسيوى فى الشرق الأقصى ، لاكتشفنا فى يسر ووضوح أن الرؤية مسألة نسبية ترتبط بنسق حضارى معين ، وبناء ثقافى محدد ، فالآسيويون على سبيل المثال برعوا فى تشكيل نظرة للمستقبل من خلال منظور مباشر تأثر بفلسفاتهم القديمة ، وحضاراتهم العريقة، ولكنه لم يضع فى الوقت ذاته قيدا على معدل الحركة إلى الأمام، بحيث تحقق لهم انفصال كامل بين الولاء للتراث الذى تتشكل به الشخصية القومية ، وبين الانتماء للحاضر الذى تنطلق منه المسيرة نحو المستقبل .

إننى أهدف من إصدار هذا الكتاب إلى التنبيه للمخاطر التى تحيط بكل من يفتقدون الرؤية وتغيب عنهم البصيرة لأننا نعيش عصرا حافلا بالمتغيرات الدولية والتحولات الإقليمية على نحو غير مسبوق فى تاريخ الجنس البشرى كله ، بحيث أصبح واضحا أن كل نظام سياسى لا يستند إلى فلسفة شاملة أو رؤية ناضجة إنما هو فى طريقه إلى التردى والضياع ، و " الرؤية الغائبة " التى نتحدث عنها ليست أمرا عسير التحقيق أو صعب المنال ، فهى الأرضية الصلبة التى تقف عليها الأمم، والجسر الذى تعبر فوقه الشعوب ، كما أنها مطلب حيوى لا بديل عنه ، وهى فى النهاية النغمة الصحيحة التى تصدر عن العقل والقلب معا داخل الجسد الواحد ، إنها الوجدان النابض والضمير الحى ، من تملكها أمسك بزمام الحاضر وأدرك روح المستقبل، ومن افتقدها بدت ألحانه أنغاما نشازا وأصبحت جهوده طحنا فى الهواء وتحولت أفكاره فى النهاية إلى خواء .

دعونا نفكر بأسلوب أمين تبدأ مصداقيته من علاقة الفرد بذاته وصولا إلى دوره فى أمته بحيث تقف الثقافة والتعليم ... السياسة والاقتصاد ... التقدم الفكرى والبحث العلمى ... كلها فى إطار رؤية عميقة ، ونظرة شاملة ، وفلسفة متكاملة يمكن توظيفها جميعا لخدمة أهدافنا ، وتحقيق غاياتنا .

إن الصفحات التالية ، بما تحتويه من تعدد فى الموضوع واختلاف فى الفكرة، تلتقى كلها تحت مظلة واحدة تحميها من غيوم الذاتية ، وأجواء الشخصانية ، وتتجه فى معظمها نحو نقطة التقاء واحدة هى البحث فى المستقبل والانطلاق نحو آفاقه واعادة ترتيب الأوضاع قبل أن ندق أبواب القرن القادم بسنوات قليلة ، وكأننا نريد لأجيالنا القادمة ـــ وقد تحققت لها وسائل التقدم العلمى ومصادر التثقيف الذاتى ـ ألا تعيش نفس المعاناة التى ذقناها ، أو المصاعب التى واجهناها، فقيمة كل جيل جديد ومكانته تنتسبان في النهاية إلى الجيل الذى علم، والماضى الذى أضاء ، ونحن واثقون من أن حاضرنا هو بالضرورة أفضل من ماضينا، كما أن مستقبلنا سوف يكون أفضل منهما معا...

رحلة تمضى .. وحياة تستمر .. ورؤية لا تغيب .

د. مصطفى الفقى

القاهرة ١٩٩٦

الرؤية الغائبة والوعى المفقود

ولدت الأفكار العظيمة فى تاريخ الإنسانية ، وبدأت الفلسفات الكبرى عبر مسيرة الجنس البشرى لدى أولئك الذين يملكون القدرة على الخيال الحر وإبداع التصور الشامل ، وهم الذين استطاعوا أن يرتادوا المستقبل من خلال نظرة طويلة المدى لا تقف أمام الجزئيات ، ولا تختلط لديها الفرعيات .. والفارق بين فرد وآخر، بل بين نظام سياسى وغيره، يكمن فى وجود الرؤية من غيابها ، فهى التى تحدد قيمة الفرد وتطرح أيضا الأسهم الحقيقية التى تمثل رصيد النظام السياسى ..

ونحن العرب نكاد نكون النموذج الأمثل للانفصال الكامل ـ على المستوى السياسى ـ بين الرؤية والسلطة ، بين الوعى والواقع .. فكثيرا ما نكتشف أن أولئك الذين يملكون الرؤية لا يملكون ـ غالبا ـ السلطة ، بينما نجد أن أولئك الذين يملكون السلطة يفتقدون ـ أحيانا ـ الرؤية ، وهى محنة حقيقية تعكس الغياب الواضح لأدوات عصر جديد تصل به البشرية ـ بعد سنوات قليلة ـ إلى الألفية الثالثة فى التقويم الميلادى وهو الأكثر شيوعا فى التأريخ لحركة الإنسان على الأرض .

ولن نجد صعوبة فى إثبات العلاقة بين النظم الكبرى والأيدلوجيات المؤثرة وبين الرؤى التى انبثقت عنها والإرهاصات التى أدت إليها .. ألم تكن الماركسية ثم الصهيونية وأيضا النازية كلها نتاجا لرؤية أوربية فى فترات مختلفة ـ عبر قرنين من الزمان ـ أسهم فيها العقل الألمانى بنصيب وافر برغم التباين بينها واختلاف الدوافع إليها؟ فإذا كانت الماركسية فكرا ماديا يتصور مجتمعا شيوعيا فى النهاية نجد الصهيونية دعوة قومية دينية متعصبة ، بينما النازية وهم عرقى مجنون .... بل إن الأطروحات القومية للأمم والأمانى الوطنية للشعوب هى أيضا

تعبير عن رؤية معينة لجماعة من البشر فى وقت بذاته .. ولو أخذنا " الإسلام السياسى " بمفهومه الصحيح لوجدناه هو الآخر يمثل رؤية محددة تسعى إلى الشمول وتعتمد على نظرية متكاملة .

والنماذج عديدة لأصحاب الرؤى الثاقبة فى التاريخ الحديث ، قد نشير لبعض رموزها ، فالحاكم الذى وضع اللبنات الأولى فى بناء الدولة العصرية المصرية معتمدا على نزعة استقلالية عن الخلافة العثمانية ، والذى أقام الجسور والقناطر وشيد المصانع وجيش الجيوش وبنى المدارس وأرسل البعثات إلى الخارج ليعود طلابها حاملين شعلة التنوير منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر .. إن هذا الحاكم ـ برغم أنه لم يكن مصريا ـ هو نموذج لتوظيف السلطة لخدمة الرؤية ، كما أن حفيده الذى كان يحلم بمصر قطعة من أوروبا ـ برغم كل ما عليه ـ هو أيضا حاكم ذو رؤية حتى ولو اختلف البعض معه .

وفارس "نجد" الذى وحد الجزيرة العربية وجمع أطرافها تحت لواء دولة واحدة أصبحت تحمل اسم " المملكة العربية السعودية" هو فى النهاية صاحب رؤية مبكرة ، قاتل لتحقيقها وسعى للوصول إليها ..

والجنرال الذى قاد المقاومة الفرنسية من الخارج خلال الحرب العالمية الثانية ثم احتاجته بلاده مرة أخرى لينتشل فرنسا من مستنقع حرب التحرير الجزائرية ويخرج بها من المأزق الذى كانت تواجهه ، هو نموذج لوطنى فرنسى كانت له رؤية واسعة وسياسة واضحة داخل أوروبا وأمام الولايات المتحدة الأمريكية بصورة تركت بصماتها على روح العصر كله .

إننى أزعم هنا أن حق الخيال هو أغلى ما أعطاه الخالق للبشر حتى يصبح فى إمكان الإنسان الفرد أن يفكر فيما يريد ، حينما يريد ، مهما كانت أسباب المصادرة على الأفكار أو قمع الآراء ، بل إنه فى ظل أعتى الدكتاتوريات سطوة وقهرا ، وأشد الأيدلوجيات وطأة على الحريات الفردية ، فإن ومضات الفكر الحر وملكات الإبداع الإنسانى لم تتوقف أبدا .. ألم يظهر أصحاب الآراء المستنيرة وسط ظلمات التسلط والطغيان ؟ ألم يبرز مفكرون ومخترعون فى عصور الجهل والظلام ؟ فإذا اقتربنا من حاضرنا المرتبط ببعدى الزمان والمكان فإننا نستطيع أن نرصد فى

واقعنا العربى المعاصر ومن خلال مأزق أمتنا القائم عددا من الشواهد المرتبطة بغياب الرؤية وفقدان الوعى ، نشير إلى بعض منها فى الظواهر التالية :

أولا : ليس كل تقديس للماضى أو حفاوة بالتاريخ أمرا مستهجنا ولكن الاستغراق فى ذلك والانغماس فيه قد يؤديان إلى شيوع المرجعيات والانصراف عن مواكبة الحاضر أو التهيؤ للمستقبل ، وتلك حالة مرتبطة بالفكر العربى وأزمته الراهنة، فالعربى ينظر وراءه أكثر مما ينظر أمامه ، وهو معنى بترديد أهازيج الماضى والعزف على أوتاره دون أن يدفعه ذلك إلى حشد إمكاناته الذاتية فى ظل ظروفه القائمة سعيا نحو غد يتطلع إليه.

ثانيا: يلحق بالظاهرة السابقة فهم مغلوط لحركة التاريخ وفلسفة التطور ، وغيبة الإدراك لمسارهما والارتباط العضوى والحتمى بين الأحداث سابقها ولاحقها، فنحن لم نصل بعد إلى التسليم بأن التاريخ لا يتكرر بذات السياق ، ونستريح دائما إلى تفسير تآمرى ليس بالضرورة صحيحا فى كل الحالات ، كما أن القياس على الماضى ليس حقيقة مطلقة فى زمن التغيرات الكبرى وعصر التحولات الضخمة .

ثالثا: نضيف إلى ما تقدم القول بأن عنايتنا بالتراث تتحول أحيانا إلى موقف حمائى تجاه المستقبل ، وكأننا نتوهم أن رصيد الأجداد هو مصدر نفقة دائمة للأحفاد، غافلين عن حقيقة هامة مؤداها أن الأمم العظيمة لا تعيش بماضيها وحده، وأن الشعوب الناهضة لا تسترسل فى البكاء أمام آثارها الخالدة .

رابعا: إن الخلط بين الثوابت والمتغيرات قد أدى إلى نتائج معقدة للغاية انعكست على نظرتنا لمجريات الأمور وتطورات الأحداث ، فإذا كان تاريخ البشرية الحقيقى هو تاريخ الأفكار التى صنعت إطار القيم وحددت مفهوم التطور ، فإن الوعى بما هو ثابت وتمييزه عن ما هو قابل للتغيير هما معيار عبقرية الجماعة البشرية في زمن معين وهما اللذان يسمحان بتطور الأفكار وتجددالحياة ، فالبناء الحضارى الشامخ الذى نستند إليه ـ بمراحله المصرية ثم العربية الإسلامية

- إنما يمثل نسقا ثقافيا لا يتصف بالتعصب ولا يجب أن يكون مبررا للجمود أو التوقف .

خامسا: إن غرامنا بالنظرات الجزئية للأشياء قد حرمنا شمول الرؤية وعمومية الفكرة، فأصبح تحليلنا للحقائق قصير المدى ، وتمثلت مواقفنا تجاه الأحداث فى ردود الفعل وليس فى الفعل ذاته ، كما غاب عنا التفكير الإيجابى الفاعل وانعدمت لدينا المبادرة الخلاقة ، فالتناول الجزئى للأمور يؤدى إلى ركام من الحلول الصغيرة التى لا تعتمد على رؤى واضحة أو سياسات مستقرة .

سادسا: حالة الانفصام فى الشخصية التى تجعل البعض يقول ما لا يفعل ويفعل ما لا يقول ، فهذه " الشيزوفرنيا " القومية تصيب الناس بحالة من العجز عن فهم حقيقة ما يجرى أو التطلع لما يجب أن يكون ،كما أن الانفصال بين السلطة والرؤية أحيانا ، والقطيعة بين السياسة والثقافة غالبا ، يؤديان إلى نوع من أزمة الثقة بين المثقفين وعناصر الحكم على امتداد الساحة العربية المعاصرة .

سابعا: إن غياب الإحساس العميق بالزمن - وبالتالى نقص الوعى بروح العصر - تبدو شواهد باقية للعزلة التى تحيط بنا أحيانا وتجعلنا نفكر بشكل مختلف لا يتوافق مع إيقاع العالم المتقدم ، وتلك مع صلة تراكم طويل لأحقاب تعتبر ساقطة من دورة الحضارات فى المنطقة ، فما أكثر الأمم التى غابت عن خريطة الزمان لفترة بحكم عوامل القهر الخارجى أو التخلف الذاتى ، ولكنها تستعيد إدراكها فى ظل صحوة تندفع خلالها إلى الأمام برؤية سليمة ووعى كامل .

ثامنا: إن توظيف مشاعرنا القومية وحماسنا الوطنى لايزال قاصرا عن تحقيق الجانب الإيجابى له ، فلقد حسمت تلك المشاعر مواقف تاريخية لصالح أمم كثيرة، بشرط أن تتحول من مجرد انفعال جماعى عام إلى فعل شامل ومؤثر ، كأن تتحول مثلا التعبئة الشعبية الكاملة إلى توجه نحو تنمية شاملة ،أو تصبح الآلام القومية دافعا نحو المراجعة والتأمل ثم الانطلاق والتقدم ، فالأمم العظيمة تصنعها الآلام العظيمة ، والمعاناة القاسية بل والأحزان النبيلة.

تاسعا: إن هناك مردودا عكسيا يأتى أحيانا كرد فعل للاستغراق المستمر فى النقد السلبى للفعل العام أو ما يطلق عليه البعض بحق " الغرام بجلد الذات"، فتكرار الحديث عن الأخطاء دون إصلاحها ، والإشارة إلى السلبيات دون مواجهتها يخلقان شعورا بالتعود على النقص والتبلد أمام النكسات،لذلك فإن التوازن بين شيوع روح النقد الجماعى وتوفر مناخ الثقة بالذات هو مسألة ضرورية للصحة النفسية للمجتمعات.

عاشرا: يتصور البعض أن الإصلاح يعتمد على قرارات وإجراءات فقط ، أو أن الرؤية هى مرادف للخطة ، فما أكثر ما أسرفنا فى استخدامه من تعبيرات ضخمة وشعارات مرحلية، حتى أصبحت كلمات مثل ثورة وصحوة واستراتيجية وغيرها أمرا شائعا يكاد يفقد دلالته الحقيقية مرات عديدة فى اليوم الواحد، بينما الإصلاح الحقيقى يعتمد بالدرجة الأولى على إرادة سياسية عامة ومستقرة تستند إلى رؤية شاملة. هى التى تعطى القرارات والإجراءات قيمتها وفعالية تأثيرها ..

□

.. دعنا نتطلع ـ على امتداد خريطة عربية معاصرة ــ إلى روح جديدة نتمكن بها من استشراف المستقبل بأدوات قرن جديد نستطيع معها تحويل الأمانى القومية إلى إنجازات حقيقية ، ونوظف بها إمكاناتنا الكبيرة من أجل الارتقاء بالجماعة البشرية ، فى ظل التعددية وثقافة الديموقراطية ، كما يجب أن ندرك أن حرية الفرد لا ينبغى أن تتحول ـ كرد فعل لسنوات من الكبت السياسى ــ إلى تسيب يسمح له بأن يخرج على إطار المصلحة العليا للأمة التى يرتبط بها ، والوطن الذى ينتمى إليه ، فالتوازن بين الفرد والدولة معادلة صعبة حان الوقت لكى نتصدى لحلها بوضوح وموضوعية دون غياب للرؤية أو فقدان للوعى ..

العـــرب ..
من ذاكرة الماضى إلى رؤية المستقبل

إن أمة تعيش أسيرة ماضيها هى أمة جامدة بلا حراك ، كما أن أمة لا ترتبط بتراثها هى الأخرى أمة تائهة بلا وعى .. ولا يستقيم أمر الأمم ولا تستوى حياة الشعوب إلا بالتوازن بين ذاكرتها الباقية ورؤيتها القائمة .. أما حين يكون هناك انفصام بين الماضى والحاضر فإن الضباب الكثيف لابد وأن يغلف بصيرة من يتطلعون نحو المستقبل . ونحن العرب نبدو نموذجا مثاليا للعلاقة القلقة بين الناس والزمن .. بين الإنسان والعصر .. بين الفكر والتطور .. ويكفى أن نرصد الظواهر فى حياتنا ، ونتأمل الحقائق المحيطة بنا ، حتى نكتشف موقعنا من خريطة الوجود فى عالم اليوم، ويصبح ضروريا أن نطرح هنا بعض القضايا المحورية التى يدور حولها العقل العربى ، تشده إلى أحداث وقعت ، وتستغرقه فى أمور تجرى ، وتصرفه عن غد يطل من الأفق القريب:

القضية الأولى :

إننا يجب أن نقر ـ فى شجاعة فكرية ـ أن حجم العوامل الذاتية فى حياتنا العربية يبدو أكبر نسبيا من نظيره فى المجتمعات الأخرى .. " فالشخصانية PERSONALIZATION " تلعب دورا فاعلا فى صنع شبكة من العلاقات التى تقوم على أسس غير موضوعية على نحو يعطل تأثير قاعدة " الاختيار الطبيعى " التى تسمح بانتقاء الأصلح للموقع الأنسب ، وتلك قضية جوهرية حاكمة لا ينبغى أن نغفل التعرض لها او نتهرب من مناقشتها ، فنحن بارعون فى تفصيل المواقف حسب الأهواء الذاتية ، وتطويع الإمكانات لخدمة الأغراض الشخصية ، بل إننا قادرون على تجاوز ذلك إلى حد تحويل المسائل الخاصة إلى قضايا عامة والخروج

منها بما يحقق مصلحة فردية مع مهارة خاصة فى تغليف الحقائق وتمييع الحوار وخلط الأوراق .

إننا لا نجادل ـ بالمناسبة ـ فىحق الإنسان الفرد أن تكون له تطلعاته ، وأن يمضى وراء طموحاته ، فهناك هامش متفق عليه ومسموح به لحجم العنصر الشخصى والدافع الذاتى فى حياة البشر ، ولكن حين يتحول الأمر إلى أن تصبح اهتمامات الشخص العام منصرفة فى معظمها إلى مصالحه ، وأن تدور كل أنشطته حول محور ذاته ، فتلك ظاهرة لا تشير إلى خطأ محدود ولكنها تعبر فى النهاية عن خطيئة اجتماعية ومرض يرتبط بالفعل العام والأداء القومى .. فالواقع العربى يفرز كل يوم أطروحات تعبر فى مجملها عن التزايد المستمر لوزن الفردية والجنوح نحو عبادة الذات وفتح " دكاكين " شخصية على كل مستويات حياتنا اليومية . كل ذلك فى ظل أجواء قد لا يزدهر فيها مناخ الحريات ولا ترتقى معها حقوق الإنسان ، فأصبحنا فى مواجهة تناقض واضح بين فرد يتزايد تأثيره وآخر تزوى مكانته .

القضية الثانية :

إننا ـ وفى ظل تركة الماضى الثقيل ـ عاجزون عن الوصول إلى نظرات شاملة للمواقف العامة ، ومغرمون بالنظرات الجزئية للأشياء ، وبالطرح قصير المدى للأمور ، على الرغم من أننا ننتمى إلى الثقافة العربية صاحبة الخيال الخصب ، والرؤى الواسعة، والقدرة على التصور الرحب ، وهذا كله كان يجب أن يدفع إلى التفكير الإيجابى ، وليس إلى الوقوف عند مجرد ردود الأفعال ، والاتجاه نحو الحلول التقليدية لمشكلات غير تقليدية ، والغوص فى التفاصيل الصغيرة دون التصدى للسياسات الكبيرة .

القضية الثالثة :

إن حالة الازدواج فى الشخصية القومية قد جعلتنا نقول ما لا نفعل ، ونفعل ما لا نقول ، وصنعت هوة حقيقية بين السياسة والثقافة .. بين الاقتصاد

والمجتمع.. بين من يحوزون القوة ومن يملكون الرؤية ، فأصبحت المحصلة فى النهاية سوء استخدام للسلطة وسوء توزيع للثروة ، وتصور البعض ـ عن عجز فى التفكير أو قصور فى النظرة ـ أن الخروج من المعاناة يعتمد فقط على القرارات والإجراءات ، وكأن الرؤية المطلوبة هى مرادف للخطة الموضوعة ،بينما الإصلاح الحقيقى يعتمد على إرادة سياسية .. وفلسفة شاملة ترتكز على تقاليد فكرية راسخة يمكن أن تؤدى إلى برامج مستقرة وفقا لخطوات ثابتة .

القضية الرابعة :

إن إحساسنا بالزمن يمثل جوهر التغيير إلى الأفضل ، والاتجاه نحو حياة العصر بمعطياته وتحولاته ، بينما يصبح نقص الوعى بقيمة الوقت وابتعادنا عن مجريات أمور زماننا بمثابة عزلة حقيقية تقودنا نحو الانفصام الكامل عن عالم يتطور بسرعة مذهلة ويتقدم بشكل يكاد يكون يوميا فى ظل مقولة مؤكدة مؤداها أن حالة الثبات افتراض نظرى بحت ، فإنسان العصر يبدو كمن يسبح ضد التيار ، إما أن يقهره ويتقدم أو أن يستسلم له ويتقهقر ، وفى الحالتين يستحيل التوقف عند نقطة بذاتها لأن معدلات الحركة ـ فى كون يبدو كالقرية الصغيرة ـ لا يمكن أن تسمح بجزر منعزلة تعيش بإيقاع مختلف عن منظومة العصر ، والإحساس بالزمن يمثل فى الحقيقة مفهوما نسبيا يختلف بين الحضارات ولا تتفق عليه الثقافات ويخضع فى النهاية لعوامل تتصل بالتراث القومى ، والنظرة للآخر ، والوعى بموقعنا على خريطة الزمان والمكان.

القضية الخامسة :

إننا لم نتمكن حتى الآن من تحويل طاقات الحزن أو مشاعر الألم أو حتى أطروحات النقد إلى نوع من الغضب الإيجابى ـ إن جاز التعبير ـ وهو الذى يدفعنا إلى تلافى الأخطاء وتجنب السلبيات والخروج من دائرة التردى والإحباط حتى لا يتواصل بكاؤنا على الأطلال أو نجمد أما الهزائم أو النكسات.

فإذا كانت تلك هى بعض القضايا التى تدور حولها العلاقة بين ماضينا ومستقبلنا مرورا بحاضرنا فإنه يتعين علينا أن نؤكد أن تقديس الماضى والحفاوة بالتاريخ ليسا أمورا مستهجنة ، ولكن شيوع المرجعيات على نحو قد يؤدى إلى الانصراف عن مواكبة الحاضر ويحرم الأجيال الجديدة من حق التهيؤ للمستقبل فتلك على ما يبدو حالة عربية بالدرجة الأولى حيث تستغرقنا أهازيج الماضى وأناشيد الذكريات عن حاضر نحياه ومستقبل نسعى إليه ، بل وتتحول أحيانا عنايتنا بالتراث إلى موقف حمائى تجاه كل فكر وافد أو تيار متجدد فى محاولة لبناء أسوار " للحماية الفكرية " بشكل لا يختلف كثيرا عن قيود " الحماية الجمركية " فى عالم تمتد فيه جسور التواصل ، وتذوب معه الفوارق ، وتختفى الحدود ، ويتكرر الحديث عن " المواطن العالمى " بعد أن تداخلت الثقافات وتزاوجت الحضارات .

إن الحديث عن الذاكرة والرؤية .. عن الماضى والمستقبل .. لابد أن يدفعنا إلى الخوض فى واقع حاضرنا الذى نحياه كما أنه مناسبة نؤكد فيها على واحد من أعظم حقوق البشر الطبيعية وأعنى به حق الخيال الحر ، والقدرة على التصور الشامل ، وملكة الإبداع اللامحدود ، فالفوارق بيننا ـ أفرادا وجماعات ـ تكمن فى حجم النظرة ودرجة عمقها من خلال استشراف المستقبل واستلهام مساره ، فالأفكار العظيمة فى تاريخ الإنسانية ، والفلسفات الكبرى عبر مسيرة الجنس البشرى ، بدأت فى خيال أصحابها ثم اختلطت بوجدانهم فى مزيج رائع من العقل والقلب ، انتهى إلى محصلة واعية ورؤية باقية تمثلان رصيدا شامخا لأجيال تالية بغض النظر عن تقييم تلك الافكار على المستويين القومى أو الأخلاقى، ولنستق نماذج من تاريخ القرنين الماضيين لبعض الأفكار الكبرى فى أوروبا الحديثة ـ على سبيل المثال ـ لنجد أن الماركسية ثم الصهيونية وأيضا النازية كلها نتاج لرؤى متعددة برغم الاختلافات بينها وتباين مصادرها .. فالخيال قد صنع الأفكار التى تحولت بدورها إلى حقائق عبر محطات عديدة كانت نقطة بدايتها أقرب إلى " المونولوج " الذاتى فى عقل فرد أو مجموعة سواء كانت تلك هى جدلية " هيجل " الفيلسوف الألمانى فى النظرية الماركسية ، أو صياغة " هرتزل

" فى مؤتمر " بازل " بالنسبة للحركة الصهيونية ، أو ميلاد تيار يحلم بالتفوق العرقى بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى والذى تحول إلى رؤية مدمرة في أوهام " هتلر " التى صنعت المأساة النازية .. إننى أزعم أن حق الخيال هو فى حقيقة الأمر من أعظم منح الخالق للبشر حتى يصبح فى إمكان الإنسان الفرد أن يفكر فيما يريد، حينما يريد ، مهما كانت مظاهر المصادرة على الآراء أو قمع الحريات ، وبذلك يتحقق له حق طبيعى يتغلب به على كل قيد وضعى حتى تولد الأفكار المستنيرة وسط ظلمات التسلط والطغيان، وتبرز الرؤى الجديدة فى عصور الجهل والظلام .

إنها رحلة قطعتها أمم قبلنا ، وجسور طويلة أقامتها شعوب غيرنا .. وقد استعانت كلها بحاضر يحترم العقل ، ويقدس الفكر ، ويعشق الحرية .. فهى أدوات عصر جديد يتحتم أن نسعى إليه إذا شئنا العبور من ذاكرة الماضى بأهواله إلى رؤية المستقبل بأحلامه .

الحضارتان : العربية والغربية
"رؤيــة مستقبلية"

لقد دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع عدد من الأسباب يقع فى مقدمتها:

أولا : إنه منذ نشر" البروفيسور صموئيل هنتنجتــون " مقالـه الشـهير بعنـوان صراع الحضـارات Clash of Civilizations فـى دوريـة " شـئون دوليـة " Foreign Affairs فى صيف ١٩٩٣ ، منذ ذلك الحين والكتابات تتوالى والتعليقات تتتـابع، حول هذا الموضوع الذى يتركز محوره حول فكرة مؤداها أن الصراع فيما نطلق عليـه (عالم جديد) لن ينطلق من أسباب أيديولوجية أو اقتصادية، بل سيكون مصـدره ثقافيا بالدرجة الأولى ، فالصراعات ستبدأ بين دول أو مجموعات إقليمية تنتمى إلى حضارات مختلفة ، بحيث تكون الخطوط التى تفصـل بـين تلـك الحضـارات هـى خطوط المواجهة فى المسـتقبل .. "ولقـد مـيز البروفيسـور هنتنجتـون " أكـبر سـبع حضارات فـى عـالم اليـوم ، وهـى : الغربيـة والكونفوشـية واليابانيـة والإسـلامية والهندوسـية والسـلافية الاورثوذوكسـية والأمريكيــة اللاتينيــة وقــد تلحــق بهــا الأفريقية.. ولا شك أن الجدل الذى ثار حول هذه النظرية الجديدة ـ بـين مؤيديـن ومعارضين ـ يفتح بــابــا واســعا للحـــوار، تبــدو أهميتــه فـى هـذه المرحلـة مـن تاريخ العالم .

ثانيا : إننا كعرب نمر بمرحلة ذات خصوصية واضحـة فـى تاريخنـا القومـى كله ، فهناك حالة من التردى العام التى وصلت بنا إلى مأزق تتصارع فيه ـ نظريـا على الأقل ـ القومية والإقليمية على ساحة المنطقة ، إلى الحد الذى توقع فيه شاعر عربى كبير إعلان وفاة العرب، وتحدث آخرون عـن هـذه الأمـة باعتبارهـا ظـاهرة صوتية ، بينما رآها آخرون خارج دائرة التاريخ المعـاصر ، وكلهـا صفـات ونعـوت تؤدى فى مجملها إلى درجة واضحة من الإحباط القومى، والارتداد الحضارى.

ثالثا : إن الاسلام ـ الدين والثقافة ـ وهو مكون رئيسى فى الحضارة العربية، يبدو فى أعين كثير من غير المسلمين خصوصا فى أوساط أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من بقاع العالم المتقدم ، يبدو وكأنه يخضع لمحاولة تشويه واسعة النطاق ، تقدم ذلك الدين ـ الذى تشير كل أصوله إلى السماحة والتعايش ، واحترام عقائد الآخرين ـ تقدمه وكأنه دين التعصب والعنف ، ورفض الآخر ، وكراهية من لا يؤمنون به ، حتى بدا أتباعه وكأنهم متخصصون فى الاغتيال العشوائى ، واحتجاز الرهائن ، وتكفير الناس ، واحتكار الإيمان با لله .

رابعا : إن موجات ضخمة للهجرة تزحف من الجنوب إلى الشمال ، وتبدو الآن وكأنها رد فعل تاريخى للاتجاه من الشمال إلى الجنوب فى قرون سيطرة الظاهرة الاستعمارية ، ويبدو " موسم الهجرة إلى الشمال " ـ وهو تعبير مستعار من الأديب السودانى الكبير" الطيب صالح " ـ وكأنه حوار حضارى مكتوم بين العالمين : المتخلف والمتقدم ، أو هو اتصال جديد بين حضارات الجنوب وحضارات الشمال .

لهذه الأسباب مجتمعة ، نبدو معنيين بحديث حول مستقبل العلاقة بين الحضارة العربية والحضارة الغربية .. وهو حديث يبدو هذا أوانه ، وحوار لا تخفى على أحد أهميته .. إذ تبدو أهمية التفكير فى هذا الموضوع ، من الاعتراف بأزمة الثقة المتبادلة تاريخيا بين عدد من الحضارات، نتيجة المزاج المنغلق لبعضها، أو التصور المغلوط للآخرين عنها ، وإذا تأملنا علاقة العرب بالغرب تاريخيا فسوف نجد أنها قد عبرت منعطفات مختلفة عبر أزمان متعاقبة ، اتصف بعضها بالتواصل المشترك، والتعايش المتميز ، والتبادل الفكرى المتألق ، بينما اتصف بعضها الآخر بدرجات من الفتور والانكماش ، بل الانزواء الذى ينطوى على الشك الخفى ، والارتياب المتبادل. وكانت القضية دائما فى كل حضارة ، ليست هى كيف يرى البعض ذاته ، ولكن كيف يراه غيره ، لأن فكرة البناء الحضارى ، لا تقف عند قبول أصحابها بها ، وحين ظهرت ـ فى عصور الازدهار الفكرى العربى، والامتداد الثقافى الإسلامى ـ قنوات معرفة للوصل الحضارى مع الغرب المسيحى ، لعب الوجود العربى فى أسبانيا قبل سقوطها فيما سمى بدولة

الأندلس ، والمعابر الثقافية فى البحر المتوسط ومن أهمها جزيرة صقلية، إلى جانب حروب العرب والفرنجة حول الأماكن المقدسة فى فلسطين ، وهى المسماة فى ظل خطأ تاريخى شائع باسم الحروب الصليبية ، أقول لعبت هذه القنوات كلها همزات وصل رائعة بين الحضارتين فى السلم والحرب معا ، ووضعت العرب والمسلمين بصورة متميزة أمام الحضارة الغربية المسيحية ، وعزز من مكانتهم فيها رصيد هائل من العلوم والمعارف زخرت بهما المكتبة العربية فى ذلك الوقت نتيجة الإنجاز المتراكم للفلاسفة والموسوعيين العرب فى عصور ازدهار الدولة الإسلامية، وهو ما أدى إلى حركة نشطة فى الترجمة من العربية إلى لغات أوروبا فى ذلك الحين بحيث مثلت إسهاما معترفا به فى تكوين البناء الفكرى ، والنسيج الثقافى للحضارة الغربية ، صاحبة السيطرة على عالم اليوم.

وخلاصة ما أريد أن أصل إليه من هذه النقطة هى أن الدورات الحضارية للأمم ليست انتعاشا دائما ، كما أنها ليست انكماشا مستمرا .. لكنها هى دورات من الصعود والهبوط ، تتقدم فيها حضارة لكى تقود ، وتتوارى أخرى دون أن تسود . فالشخصية الحضارية هى التعبير المعاصر عن المفهوم الشامل للثقافة ، وهنا نستطيع أن نميز بين المظهر الكائن والجوهر الكامن فى التكوين الحضارى للأمم .. وتدفعنى هنا روح هذه الدراسة إلى اختيار تحكمى لثلاثة من نماذج القضايا المحورية ، التى أسهمت فى تشكيل مساحة الاختلاف بين الحضارة العربية والحضارة الغربية .. خصوصا أن هذه القضايا الثلاث تمثل نموذجا للمطاعن الرئيسية التى توجه بها جمهرة من المستشرقين نحو البناء الحضارى والتراث الفكرى للعرب والمسلمين ، ونوجز منها ما يلى :

القضية الأولى

فلسفة الحرية بين الحضارتين :

وجه الغرب تاريخيا انتقادات قوية لمفهوم الحرية فى الفكر العربى الإسلامى، ورأى فيه نقطة ضعف كبيرة تسللت منها حملات امتدت لقرون طويلة ، تربط بين الحضارة العربية الإسلامية فى جانب ، وبين القهر والعبودية ، واللجوء إلى

العنف والقوة ، وإعمال السيف كأداة لحسم القضايا وتسوية الخلافات على الجانب الآخر، واقتصر لديهم مفهوم الحرية في الإسلام على اعتبارها نقيضا لمعنى الرق والعبودية ، ولكنه لا يتجاوز ذلك إلى المضامين الفلسفية المعاصرة لجوهر قضية الحرية ، فبدت الشورى فى نظرهم مجرد تظاهرة قبلية ، بدءا من اجتماع "السقيفة" الشهير حتى نهاية الدولة الإسلامية ، وأصبحت كل دلالات الخطاب التاريخى للدولة الإسلامية ، حول قضية الحرية ، محكومة فى ذهن الغرب ، بمجرد فكرة تحرير العبيد بحيث لا تتجاوز ذلك إلى حق التفكير ، أو حرية التعبير ، ورأى كثير من المفكرين الغربيين والمستشرقين أن الحرية فى الفكر العربى لم تتمكن من اجتياز مضمونها الفلسفى إلى شكلها المؤسسى ، وبذلك بدت تعبيرات كثيرة مثل الديمقراطية ، والمشاركة السياسية، والتعددية الحزبية ، وكأنها كلها معطيات للنظام السياسى الغربى ، لا وجود لها فى قاموس الحياة السياسية فى ظل الحضارة العربية الإسلامية ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. بل إن العرب والمسلمين قد بادلوا مفهوم الحرية عند الغرب ، نظرة لا تقل خطأ عن نظرة الغربيين لمفهومهم لها ، فالحرية لدى الغرب بدت أحيانا فى تقاليد الفكر العربى الإسلامى ، وكأنها تعبير عن الإباحية الاجتماعية ، والتجاوز الأخلاقى ، ورفع الضوابط من السلوك الإنسانى ، وتحطيم الأطر المتعارف عليها للأخلاق ، وهى نظرة مغلوطة لا تقل فى انحرافها عن تلك النظرة التى توجه بها الغربيون تجاه مفهوم الحرية لدى العرب ... وهكذا يبدو لنا أن قضية الحرية قد مثلت جوهرا خلافيا متبادلا بين الحضارة العربية والحضارة الغربية.

القضية الثانية

مفهوم حقوق الإنسان بين الحضارتين :

ربطت الحضارة الغربية ربطا متعمدا ، بين الحضارة العربية وغياب حقوق الإنسان، واعتبرت إهدارها بمثابة صفة لصيقة تلحق بالأزمنة المتعاقبة للدولة العربية الإسلامية ، وعلى الرغم من دفاع العرب والمسلمين بشكل مستميت عن المفهوم النظرى الذى يقدمه الإسلام بوجه خاص لقضية حقوق الإنسان .. إلا أن

الغرب رأى دائما أن تلك الحقوق مسألة نسبية ، ليست لها الأولوية فى التقاليد العربية الإسلامية ، وتبادل الطرفان تاريخيا حملات الشكوك والاتهام حول هذه المسألة الجوهرية .. ونسى الطرفان فى غمار التراشق المستمر ، والانتقاد الدائم ، أن حقوق الإنسان قضية لا تتصل بالقانون الوضعى وحده ، ولكنها تسبق ذلك بانطلاقها من القانون الطبيعى ، على أساس أن كفالة حق الحياة ، ومجموعة الحريات العامة المرتبطة بها ، تمثلان فى مجملهما جوهر فلسفة الحقوق الإنسانية بشكل يسبق إعلان المواثيق ، أو صدور الدساتير . ولا يخفى علينا أن مسألة حقوق الإنسان تمثل قضية كثر تداولها ، وأسيء استخدامها ، بحيث خضعت لفكرة المعيار المزدوج ، ومفهوم الكيل بمكيالين .. لأنها قضية نسبية تتصل بالدرجة الأولى بالتقاليد التاريخية والميراث الثقافى ، ودرجة نضوج الرأى العام، وتنامى عناصر وجود المجتمع المدنى المعاصر .

القضية الثالثة

مكانة المرأة بين الحضارتين :

ليس من شك أن الغرب قد اتخذ ـ بحق أو غير حق ـ من مكانة المرأة فى الحضارة العربية الإسلامية ، واحدا من أبرز المطاعن التى يحاول بها الإقلال من قيمة تلك الحضارة أو النيل من تراثها ، فهو يردد دائما إشارات متكررة حول عدد من المسائل التى يلتقطها بشكل متعمد ، ودون دراسة متأنية ، مثل تعدد الزوجات لدى المسلمين، والانتقاص من دور المرأة فى الميراث والشهادة أمام القضاء، لكى يستخلص استنتاجا انطبع فى ذاكرة الغرب عبر القرون مؤداه أن المرأة نصف رجل فى الحضارة العربية الإسلامية، بل وقد تصل إلى ربع رجل فى حالة الاستخدام الكامل لرخصة تعدد الزوجات . وهى فى مجملها نظرة ظالمة ، لأنها لا تبحث فى خلفية المسائل ، وتكتفى بالانتقاء التحكمى لعناصر الإثارة فيها .. فهى لا تتحدث مثلا عن الذمة المالية المستقلة للزوجة وحقها فى الاحتفاظ باسم عائلتها الأصلية بعد الزواج ، وهى أمور غير مكفولة فى القوانين الغربية

حتى الآن ، بل إنها لا تتناول القضيتين الأساسيتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لقياس مكانة المرأة فى أى مجتمع ، وأعنى بهما قضيتى التعليم والعمل ، فهما يمثلان المعيارين اللذين يجب الاحتكام إليهما عند تقييم مكانة المرأة فى مجتمع بعينه ، بينما تبقى أمور أخرى ـ بغض النظر عن موقفنا منها ـ مثل الحجاب ، وطبيعة الزى ، ونمط التقاليد ، وغيرها من المسائل التى تمثل عنصر المواجهة حاليا بين الأقليات المسلمة والمجتمعات الغربية التى تعيش فيها ، تبقى بمثابة مسائل هامشية لا تمثل عناصر بارزة فى التقييم، مثل ما هو الأمر بالنسبة لمعيارى " التعليم والعمل " ، ولا أعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية قد اتخذت موقفا معاديا حيالهما بالنسبة للمرأة ، مع ضرورة التفرقة هنا بين موقف الحضارة العربية الإسلامية وبين سلوك العرب والمسلمين أنفسهم تجاه نفس هذه القضايا، فالعبرة بالوعاء النظرى والإطار الفكرى وليست أبدا بانحرافات التطبيق أو أخطاء الواقع .

هذه نماذج اختيارية لقضايا ثلاث ، رأينا أن نتأمل من خلالها محاور الخلاف بين الحضارتين العربية والغربية ... ولا شك أن كتابات المستشرقين، وأفكار المحللين من الجانبين حافلة بمئات الانتقادات وعشرات الاتهامات المتبادلة حول هذه القضايا وغيرها من رموز الوجود الفكرى والثقافى للحضارتين معا ، ولا تكفى هذه الإشارات السريعة إلى إبراز محنة الشك التاريخية التى سيطرت على روح العلاقة بين الحضارتين العربية والغربية ، خصوصا فى فترات التردى والتدهور لإحدى الحضارتين على الأقل .. بينما تحفل الصورة بنماذج إيجابية للغاية على الجانب الآخر ، يكفى أن نتأمل جهود إمام الإصلاحين الدينى والاجتماعى فى التاريخ الإسلامى الحديث ، ونعنى به الإمام المستنير " محمد عبده " ، وكيف رأى أن التعارض لا وجود له بين الحضارتين العربية المسلمة والغربية المسيحية ، وأنه لا تستقيم الأمور بتلك النظرة المغلوطة التى تسعى لخلق فجوة بين المسلمين وروح العصر وعلومه الحديثة وأفكاره الجديدة ... وقبل ذلك سبقه أزهرى مصرى آخر يعتبر باعث حركة النهضة العلمية والتعليمية فى مصر الحديثة ، ونعنى به رفاعة رافع الطهطاوى ، والذى انعكس انبهاره الواضح

بالنموذج الفرنسى فى إطار الحضارة الغربية المسيحية بشكل جعله ـ وهو فى الأساس رجل دين مسلم ـ يرى أنه لا مبرر للتناقض بين الحضارتين ، العربية المسلمة والغربية المسيحية، بل إن "الجبرتى " فى تأريخه ليوميات وجود الحملة الفرنسية فى مصر كتب فى أجزاء منها ما يعبر عن روح الإعجاب بنماذج من هؤلاء الغزاة الأجانب ، وتقديره لزوايا عديدة فى حياتهم ، خصوصا ما اتصل منها بمفهوم الحرية ، وفلسفة النظام العام ، واحترام الثقافة ، والاهتمام بالبحث العلمى ... كما أن الخديو إسماعيل ـ حفيد محمد على مؤسس الأسرة العلوية ـ حين انفتح على الغرب ، وحاول أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ، قام بذلك فى ظل مناخ فكرى عام وروح ثقافية سائدة ، كانت ترحب بهذا الاتجاه ، وترى أن بناء الدولة الحديثة فى مصر ـ العربية المسلمة ـ لن يقف إلا على ركائز الحضارة الغربية مع منتصف القرن التاسع عشر ، وما زالت توجهات أحمد لطفى السيد حين ترجم روائع الفلاسفة اليونان ، وطه حسين فى (مستقبل الثقافة فى مصر) ،نماذج لمحاولات كبار المثقفين المصريين فى الثلث الأول من هذا القرن ، للربط بين بلد عربى مسلم والحضارة الغربية عبر البحر المتوسط برغم خلفية تعليمهم الدينى وانتمائهم الإسلامى .

ولم يقف الأمر عند حدود الاحترام ، أو حتى الانبهار من الجانب العربى بالحياة الغربية ، بل إن الأمر على الجانب الآخر يقدم نماذج مماثلة ، ويكفى هنا أن نتذكر أسماء لعشرات من الرحالة أو المستشرقين ، ولعل من أحدثها وأكثرها إثارة نموذج " لورانس العرب " رجل الاستخبارات البريطانية الذى عاش حياة القبيلة فى الجزيرة العربية ، وانخرط فى إطار المجموعة الضيقة المحيطة بالشريف حسين وأبنائه ، خصوصا الملك فيصل الأول ، والذى انعكست روح إعجابه الشديد بالتقاليد العربية ، والتراث الثقافى المرتبط بها، فى كتاباته وآرائه وأفكاره .. ولماذا نذهب بعيدا ولدينا نماذج متعاقبة للجاليات الأجنبية المتبادلة من الجانبين ؟ وهى تلك التى عاشت أو تعايشت عبر القرون بدرجة دفعتها إلى الاستقرار ، وأعطتها فى النهاية درجة من الاندماج ، وصل بها إلى مستوى المواطنة .

لقد أردت من كل ذلك أن أقول إن عناصر الخلاف بين الحضارة العربية والحضارة الغربية ، هى فى معظمها عناصر مصطنعة ، والأصل فى فلسفة الحضارة أنها تواصل إنسانى بالدرجة الأولى لا يعرف بطبيعته الصدام أو الصراع أو المواجهة ... ولكنه أقرب إلى روح التنافس والتكامل والانسجام .

ونخلص من ذلك إلى القول بأن مفهوم العلاقة بالغير محكوم دائما بالنظرة المتبادلة بيننا وبينه ، وأنه لا يجب تحكيم النظرة الأحادية فى فهمنا لأنفسنا، أو فهمنا لغيرنا، بل لابد من احترام تعددية الرؤية تجاه أنفسنا ، وتجاه الغير ،لأن العالم لم يخلق لنا وحدنا ، أو لهم وحدهم ، إنما الجميع فى قارب واحد .. تتقاذفه أمواج العصر ، وتعصف به أنواء التحديات المحيطة بالجميع .

إن علينا أن نؤمن ـ فى الجانبيين معا ـ بمبدأ القبول المتبادل لفكر الآخرين، واحترام المكون الثقافى لديهم ، ولا يجب أخذ معيار التفاوت الثقافى والحضارى، من منظورى التقدم والتخلف ، بل يجب أخذه من مفهومى التنوع والتباين ، فليس منا من تفضل حضارته حضارة الآخر ، ولكن بيننا من الاختلاف ما يعطى سمة التمايز والتعدد، وكلها مظاهر موروثة فى التراث الإنسانى كله .. إننى أقول وفى كلمات بسيطة، إن الحديث عن عالم اليوم ، وكأن عقله فى أوروبا ، وعضلاته فى أمريكا ، وأقدامه فى آسيا وأفريقيا ، هو أمر غير مقبول ، لأننا جميعا شركاء نسيج حضارى واحد ، فلقد أسهمت الفلسفات الآسيوية ، والحضارات الأفريقية بدور فاعل فى التاريخ الإنسانى يرتفع بها من مستوى القدم إلى قمة العقل، وأضيف إلى ذلك أننا نطالب أبناء الحضارة الغربية بفهم مختلف من جانبهم لتراثنا وثقافتنا ، فى ظل مفهوم التنوع ، وليس التميز، فالفوارق بيننا نوعية وليست أبدا مرحلية تتصل بمفهوم التقدم أو التخلف ، كما ندعوهم أيضا إلى محاولة فهم عميق لفلسفة الحضارة العربية الإسلامية ـ بما لها ، وما عليها ـ من خلال منظور إنسانى متفتح ، يسقط من حسابه الحساسيات التاريخية، أوالنظرات المتعصبة .. كما أننا نقول فى حديث خافت الصوت نوجهه إلى أنفسنا كأبناء للحضارة العربية ،مجمله أننا محتاجون ـ على الجانب الآخر ـ لقدر كبير من الإحساس بالتعايش مع الغير ، فى ظل التعددية الثقافية والفكرية فى عالم

جديد، وأن علينا أن نقبل أطروحات العصر ، وأن ندرك أن المشـاركة هـي فلسـفة الحياة ، وأن الصدام الحضارى نوع من الانتحار لا يمضي مع طبيعة الأشـياء ، أو فلسفة التطور ، ثم نقول معا في النهاية ، سواء كنا ننتمـي إلى حضـارة العـرب أو حضارة الغرب ، إننا يجب أن نعي وبعمق واضح ، أن التواصل الثقافي ضرورة ، وان حضارة العصر الذى نعيشه هي عـائد شـركة مساهمة بـين أطـراف المجتمـع الإنساني كله ، وإنها إذا كانت ابنة الغرب حاليا، فهو الأب الأخير لهـا، بينما سبقته مراحـــل معقـــدة مـــن نسيج متشابك لحضارات أخرى ، مهدت لـدوره ، وسمحت بأبوته .

هذه بعض خواطرى ، أطرحها لكي أثبت أن مستقبل العلاقـة بـين الحضـارة العربية والحضارة الغربية يجب أن يقوم علـى الفهـم الصحيـح لـدروس التـاريخ ، والاحترام المتبادل لمعطيات التراث ، والإسقاط الواعـي لأسـباب التعصـب ومظـاهر الشك وروح الكراهية ، لأننا شركاء مسيرة واحدة عـبر تـاريخ إنسـاني طويـل ، لا يعرف في جوهره الفوارق بين البشـر ، بسـبب لـون او جنـس أو عقيـدة .. فكلنـا أبناء محنة الوجود الواحد ، والمستقبل المشترك الذى نريد أن يسـعد فيـه الجميـع ... حتى الذين يختلفون عنا في الرأى ، ولا يتفقون معنا في الرؤية ، وأردد هنـا مقولتين : الأولى من الفكر الغربي ، وهـي مقولـة فولتـير الشـــهيرة "إننـي علـى استعداد لأن أدفع حياتي ثمنا لدفاع غيرى عن رأيه "، والمقولة الثانية فـي الفكـر العربي ، وهي مأثورة الإمـام أبـي حنيفـة الـذى يقـول "إن رأيـي صـواب يحتمـل الخطـأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب".

العلاقات الثقافية الدولية المعاصرة
"رؤيــة جـديدة"

يتعين علينا بدايــة أن نطـرح مفهومنـا لمعنـى "الثقافـة" ، وهـو مفهـوم واسـع يحتوى الجوانب المختلفة لهذه الكلمة الضخمة فى تاريخ الإنسان ..

فالبعض يراها نسقا حضاريا متجانسا يرتبط بجماعة بشرية معينــة ، والبعـض الآخر يراها محصلة التراث الاجتماعى لأمة بذاتها ، بينما ينظر إليها بعض ثـالث على أنها رصيد جماعى من القيم والتقاليد تشكل أسلوب حياة لشعوب محددة ..

والأمر ـ فى ظنى ـ أن الثقافة وعاء إنسانى يحتوى المعانى المتقدمــة كلهـا فـى وقت واحد ، فهى مرادف للحضارة ، وهى مرادف للـتراث ، وهـى مـرادف لقيم البشر وأسلوب حياتهم ..

ولقد سيطر مفهوم ذاتية الثقافة على الفكر المعـاصر للأمـم والشعوب بـدءا مـن المجتمعات البدائية وصـولا إلى المجتمعـات المتحضـرة مـرورا بمجتمعـات التحـول والانتقال .. حيث استقرت لكل جماعة بشـرية خصـائص ممـيزة تشـكل انتماءهـا القومى وهويتها الخاصة وشخصيتها المستقلة .

ولقد ظل هذا المفهوم التاريخى للثقافة لصيقا بها إلى عقود قريبة مضت، حتـى بدأ يتحول بشكل واضح فى السنوات الأخيرة نتيجة القفزات الباهرة التى حققتهـا الإنسانية وتفوقت بها خـلال فـترة قصـيرة علـى إنجازاتهـا الهائلـة خـلال قـرون سابقة.. ولقد كان تطور مدلول الثقافة مرتبطا ـ فى رأينا ـ بالعوامل التالية :

أولا : إن الثورة العلمية والتطور السريع فى وسائل الاتصال ، وأدوات النشر، والقفزات اليومية فى تقنيات العصـر ، قـد أحدثـت بدورهـــا ثـورة كـبرى فـى مضمـون التواصل الحضارى بين الأمـم ، وأقـامت جسـورا قويـة بـين الثقافـات ..

يكفى أن المصـرى يشـاهـد عبر الأقمـار الصناعيـة نفس ما يشاهده الأمريكـى أو الفرنسى أو اليابانى فى ذات الوقت . لقد أصبحنا أمام ثقافة تكاد تكون واحدة لشعوب متعددة.

ثانيا : لقد أدى تزايد دور" ديموقراطية العلاقات الدولية المعاصرة " ـ إن جاز التعبير ـ إلى درجة كبيرة من الاهتمام بثقافات الدول الصغـيرة والشعوب الناميـة ، بل إنه من حسن الحظ أن تلك الدول رغم فقرها فى كثير من جوانـب حياتهـا إلا أنها ليست فقيرة التراث ، بل على العكس يملـك معظمهـا تاريخـا ثقافيـا طويـلا سواء كانت مصـادره نهريـة CULT OF RIVER أو صحراويـة CULT OF DESERT وبذلـك توفـرت مقومـات التكـامل الثقـافى علـى المستوى الـدولى بـين أمـم تملـك التكنولوجيا المتقدمة مع فقر التراث القومى ، وأخرى تملك التراث الطويل مع فقر التكنولوجيا ، وكان لابد أن يؤدى ذلـك إلى ظهـور قنـوات جديـدة بـين الشـعوب تجعل من الإعلامين المسموع والمرئـى ومـن السـياحتين الفرديـة والجماعيـة أدوات للاتصال الثقافى والتواصل الحضارى.

ثالثا : يجب أن نعترف ـ ولو فى مرارة ـ أن عالم اليوم يحمل عدوانا متزايدا على الهوية الذاتية والشخصية القومية لثقافات كثيرة نتيجة التأثير القوى لما يمكن تسميته بالثقافة الجاذبة على حساب الثقافات الطاردة ، فـالتقدم التكنولوجـى ، ورقى أنماط المعيشة فى مناطق معينة من عالم اليوم ، يجذبان إلى ثقافاتهما أجيـالا جديدة لا تقدم لها ثقافاتها المحليـة مصـدر إغـراء أو عنصـر جـذب فـى مواجهـة تيارات أخرى أقوى اقتصاديا واجتماعيا تنتمى لدول أعلى صوتا وأشد تأثيرا علـى خريطة العصر .

رابعـا : إننـا نضـع الصـورة فـى إطارهـا الحقيقـى لكـى نقـول إن الثقافـة الأنجلوسكسونية فى ثوبها الأمريكى هى صاحبة الكلمة العليا فى العقـود الأخـيرة ، فقـد تربـت أجيـال كاملـة فـى قـارات الدنيـا المختلفـة علـى الإعجـاب بثقافـة الوجبات السريعةFAST FOOD ولباس " الجينز " وشـراب " الكوكـاكولا " وغيرهـا من مظاهر الحياة الامريكية الحديثة، كما تصورها أدوات الإعلام الأمريكي الكاسح ، وكما يشاهدها مئات الملايين على الشاشات الكبيرة والصغيرة بدءا من أفلام رعاة

البقر حتى المحطات التليفزيونية المؤثرة، لعل من أهمها محطة CNN وإن لم تكن آخرها ، بل إننا نسمع حديثا متكررا فى السنوات الأخيرة عن"تأمرك" الحياة الأوروبية ذاتها وليس القارات النامية وحدها .

خامسا : لقد لعبت سيادة اللغة الإنجليزية مع تصاعد الدور الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية دورا مؤثرا فى تكثيف الولاء الثقافى للولايات المتحدة الأمريكية ، ثم جاء عصر " الكمبيوتر " ليضيف بعدا جديدا عبر آفاق لم تكن معهودة من قبل ، وهو ما جعل اللغة الإنجليزية تتصدر بغير منافس باعتبارها اللغة الأولى للتقدم العلمى والتفوق التكنولوجى ، ولعلنا نذكر حديث الرئيس الفرنسى " جاك شيراك " فى مؤتمر الدول "الفرانكفونية"الذى انعقد فى دولة "بنين" الإفريقية عام ١٩٩٥ ، وكيف كان تركيزه شديدا على محنة اللغة الفرنسية وضرورة التنبه إلى تأكيد دورها فى عالم اليوم ، فى ظل الحماس الفرنسى المعروف للعامل الثقافى على الصعيدين الدولى والإقليمى ، فالثقافة الفرنسية لدى أصحابها هى سياسة واقتصاد واجتماع وليست فقط فلسفة وأدبا وفنا،إنها أسلوب حياة ونمط تفكير يبلغان أحيانا درجة من الاستغراق والمبالغة .

سادسا :لعلنا نلاحظ أن بعض الثقافات الآسيوية ، قد حاولت الحفاظ بضراوة وإصرار شديدين على هويتها القومية وشخصيتها الحضارية ، ونجح بعضها إلى حد كبير، فالزى الهندى والطعام الصينى والتحفظ اليابانى كانت كلها مظاهر التكوين الثقافى لتلك الأمم، ولكن يبدو أن الأمر لم يعد بنفس درجة الصمود ومستوى التماسك، فلقد وصلت آثار الغزو الثقافى الغربى عموما والأمريكى خصوصا إلى الأجيال الجديدة فى تلك الدول ، ولقد قرأت أخيرا بحثا فى علم اللغة يدور حول شيوع الكلمات الإنجليزية والتعبيرات الأمريكية تحديدا فى مفردات ومرادفات اللغة اليابانية ، بشكل غير مسبوق ، يعكس التأثير المتزايد لحضارة العصر السائدة وثقافته المؤثرة .

فإذا كانت تلك هى بعض العوامل التى تطور بها المفهوم المعاصر للثقافة ، والمظاهر التى تدل على ذلك التطور ، فإنه يتبقى أمامنا أن نتحدث عن بعض المؤشرات التى تحدد أهمية الدور الثقافى فى عالم اليوم ونوجز منها :

١ ـ إن الانفتاح هو سمة العصر كما أن الانغلاق هو قرين التخلف ودليل العزلة ، وهى أمور لا تتسق مع روح هذا الزمان ولا تتوافق مع إيقاعه ، وقد أدى الانفتاح الثقافى ـ بأسبابه المعروفة ـ إلى تمازج إنسانى شامل تداخلت معه الثقافات وتجاورت فيه اللغات مع الاعتراف الكامل بأن أحجام التأثير تتفاوت وفقا لأوزان الأمم ومكانة الشعوب فى السوق السياسية القائمة .

٢ ـ إن الثقافة المتعددة هى ـ يقينا ـ أفضل من الثقافة الأحادية . فالمفكر الإسلامى الذى يقرأ بلغة أخرى إلى جانب العربية ، هو بالضرورة أعمق إدراكا وأكثر إلماما وأوسع معرفة من آخر لا تتيح له ظروفه الاطلاع على ثقافة الغير وفكر من قد يختلفون معه فى الرؤية ، وهو نفس السبب الذى جعل المستشرقين أكثر من ذويهم فهما لحضاراتنا وثقافاتنا ومعتقداتنا مهما اختلفت آراؤهم أو تباينت دوافعهم .

٣ ـ يبقى دور اللغات وأهميته المعاصرة ، فهى جسور الاتصال ومعابر الثقافة، وهى أداة المعرفة فى كل وقت ، ونحن أمة تعتز بالمقولة الشريفة " من تعلم لغة قوم أمن شرهم " ونقول أيضا واستفاد من علمهم .. فأطروحات العصر تجعل العلم بلا وطن وإن كان للعلماء أوطانهم ، والمعرفة بلا قومية وإن كانت للمفكرين قومياتهم . وهى التى تجعل من التقدم العلمى حقا للجميع فى مستقبل توحى كل إرهاصاته بتزايد دور الديموقراطية والتعددية السياسية،وسيادة حقوق الإنسان ، والاهتمام بالتراث البشرى المشترك .

٤ ـ إننا إذا كنا نسلم بأن الحضارة الغربية المسيحية تملك نوعا من التفوق فى القرنين الأخيرين ، فإننا نعتبرها فى الوقت ذاته وريثة حضارات سبقتها،وثقافات أثرت فيها، ولعب الشرق دورا حيويا فى تقديمها ، فلقد كان لمصر القديمة فضل على حضارتى الرومان واليونان ، وكانت الأخيرتان جسر عبور إلى أوروبا عصر النهضة التى كان إسهام الحضارة العربية الإسلامية واضحا فيها أيضا على الجانب الآخر .

□

ويبقى التساؤل مطروحا حول موقع العلاقات الثقافية الدولية من خريطة العصر .. والإجابة على هذا التساؤل تبدو يسيرة بعد تأمل العوامل و المؤشرات التى سقناها من قبل.. فنحن فى مواجهة عالم يتجه إلى الامتزاج والتداخل . ويسعى نحو التعاون والتواصل .. برغم أصوات تتحدث بغير منطق عن صراع الحضارات مثل تلك النظرية التى طلع علينا بها "صمويل هنتنجتون" . أو المواجهة التاريخية بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية التى يروج لها دائما " برنارد لويس " إننا على يقين من أن الثقافة وهى وعاء حضارى بالدرجة الأولى يحتوى أبعادا بشرية عميقة ، ورؤية إنسانية شاملة ، ويتجه نحو آفاق العطاء والتواصل والتكامل . فالثقافة الراقية لا تعرف نزعة التعصب، ولا تتفق مع روح الكراهية ، ولا تزدهر فى مناخ العزلة .. إنها تحتاج دوما إلى أجواء الحرية والتسامح والتفاهم المشترك وتسعى إلى السلام والتنمية ، وتوظيف تراث الماضى لخدمة ازدهار المستقبل .

"المثقف والدولة : الرؤية والسلطة"

إن علاقة المثقف بالدولة عموما هى مرادف مباشر لعلاقة الثقافة بالسلطة والجماهير فى وقت واحد، فلا يجب أبدا تثبيت النظرة تجاه المثقف لكى تبقى حكما مسلطا على رقبته بحساب حساس يأخذه بنفس المعايير التى يؤخذ بها السياسى لأن المثقف هو جزء من البناء الحضارى يتأثر أسرع من غيره سواء كان أديبا أو شاعرا أو مفكرا.

فالمثقف يعبر عن أفكار يحملها على كاهله أو نزوع عقلى يسعى وراءه لذلك فإننى أطالب بالترفق فى الحكم على تاريخنا الثقافى ورموزه الكبيرة ، فلو أخذنا "عباس العقاد" على سبيل المثال نجد أن العقاد السياسى يختلف عن العقاد المفكر، فمواقفه على أية حال تتسم بالنزاهة ووضوح الرؤية والالتزام بحركة الجماهير والانصياع لتيار الأغلبية ، فلقد كتب مثلا عن الوفد بغض النظر عن مواقفه الشخصية من بعض قياداته فى مراحل معينة ، ولا يمكن تطبيق نفس هذا المعيار على العقاد المفكر المثقف الذى ارتبط بنسق حضارى معين عبر عنه فى العبقريات وغيرها .

ولابد هنا أن أتناول عددا من القضايا تتصل بتاريخنا الثقافى :

القضية الأولى الولاء المزدوج :

إن حسم قضية الولاء المزدوج للمثقف تجاه الجماهير والسلطة لا يجب أبدا أن يكون على حسابه ، وسوف نجد فيما بعد أن معايير كثيرة قد ظلمت المثقف المصرى قياسا على ظروف وأوضاع نذكر منها على سبيل المثال ما حدث بعد ثورة ٢٣ يوليو حين ثارت قضية أهل الثقة وأهل الخبرة فى ذلك الوقت .

القضية الثانية ـ الانتماء الطبقى للمثقف :

لايمكن أن نحاسب " عبدا لله نديم" المثقف المصرى بنفس المعايير التى نقيم بها " أحمد شوقى"، فالارتباط الطبقى قد أثر ويؤثر منذ سنوات النشأة على طبيعة المثقف ودوره ، وقد ظهرت ما سميت " بطبقة الأفندية " ـ إذا صح التعبير ـ كتعبير عن صعود الطبقة المتوسطة نتيجة التعليم وحيازة قدر معين من الثقافة لكى تصبح فى النهاية تعبيرا اجتماعيا معينا ..

يا ترى هل هذا التعبير يظل ملازما للمثقف بحيث يحسب له ، أم إن الأمر يختلف بحيث يمكن أن تكون سنوات النشأة أو طبيعة المنطلق الطبقى فى صالح المثقف وليست عليه ؟ ، فاستقراء تاريخ مصر الحديثة يؤكد أن الصعود الطبقى للمثقفين المصريين أبناء القرية بالذات لم يكن بالضرورة نتيجة انفصال عن جذورهم بمعنى أن المثقف القروى لا يبدو حتى فى نهاية عمره بعيدا عن طبيعة القرية والفلاح أو الكُتّاب أو الأصول الدينية والطبقية مثل تلك التى انطلق منها طه حسين مثلا .

أريد أن أقول إن قضية الطبقة تظل تلازم المفكر من حيث انتمائه الاجتماعى، فمفكرو القرية الذين ارتبطت نشأتهم بها ظلوا حتى النهاية ملتصقين بواقعها ، وليس معنى ذلك أن طه حسين ـ على سبيل المثال ـ لم يستوعب حياة باريس أو لم يدرك خصائص المدنية الحديثة ، ومثال آخر فقد كان أحمد لطفى السيد من أصحاب اتجاه التغريب فى الثقافة المصرية المعاصرة ، ومع ذلك ظل محسوبا على العنصر الوطنى فى السياسة والثقافة المصرية ، ولذلك لا يصل الشطط بالبعض إلى ظلم المثقفين المصريين بمسألة الانحياز الطبقى نتيجة الصعود الاجتماعى فى عصور معينة .

القضية الثالثة ـ دور المثقف فى الحياةالسياسية :

إننا لو حاسبنا المثقف بمعيار سياسى فسيختلف ذلك عن المعيارالثقافى.. فلو فرقنا بين العقاد السياسى والعقاد المفكر المثقف فسنجد نفس التفرقة تنطبق على

إحسان عبدالقدوس أيضا ، ففى تصـورى أن إحسـان عبـد القـدوس السياسـى قـد يكون أفضل من إحســان عبدالقدوس الروائى ، فقـد كـانت لـه مواقـف تاريخيــة تدعونا إلى إبراز قيمته السياسية التى تبدو فى نظرى أكثر بريقا من حياته الأدبيـة

ولو أخذنا نموذجا بارزا لعلاقة المثقف بالسياسة وهو الذى يتمثـل فـى علاقـة المثقفين المصريين بثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ لوجدنـا أن ذلـك اختبـار حقيقـى لمسار القضية الثقافية فى الحياة المصرية .

وفـى ظنـى أن الثـورة بكـل مـا لهـا ومـا عليهـا لم تكـن متحمســة للحركــة الديموقراطية عموما ، وقد حدثت تحولات إلى الأفضل وأخـرى إلى الأسـوأ ، لكـن الحركة الثقافية فى مصر دفعت ثمنا باهظا لذلك نتيجة غياب تـذوق حقيقـى مـن جانب الثوار للحركـة الثقافيـة ، ولقـد ظهـر ذلـك فـى علاقتهـم بـالقصور الملكيـة والتماثيل التاريخية وغيرها مـن المظـاهر الثقافيـة لفترة أسـرة محمـد علـى حيـث تعاملت الثورة معها من منطلق سياسى وليس من خلال نظرة ثقافية ، وذلك يمثـل نوعا من الإهدار الثقافى اللاواعى فى مسيرتنا الحديثة ، ولا أسـتطيع أن أخصمـه كله من رصيدالثوار ، فقد كان لديهم أولويات معينة ، لكن يبقى من أبـرز أخطـاء ٢٣ يوليو أنها لم تستوعب مسار الحركة الثقافية وتأثيرها على التطور الاجتمـاعى على نحو كان يمكن أن يؤدى إلى امتداد ثقافى مستمر لا يتوقف لأسباب سياسية.

لقد اتخذ المثقفون المصريون من ثورة ٢٣ يوليو موقفا مؤيدا ، بل حـاولت أقـلام كثيرة أن تكتب بشكل تطويعى لتبرير أفكار وممارسات الثورة الاجتماعية والثقافية فى مواجهة تيار سابق على قيام تلك الثورة . ولعلنا نذكر ـ علـى سـبيل المثـال ـ قصة " الأرض " لعبدالرحمن الشرقاوى باعتبارها رواية محوريـة تعـبر عـن الأدب المصرى فى تلك الفترة وتمثل تحولا فى شخصية المثقـف المصـرى وتعكـس بشـكل محدد تـجاوبه مع التيار الجديد فى الحياتين السياسية والاقتصادية .

وقد يقول قائل .. إن المثقفين المصريين هم أيضا الذيـن زينـوا لثـوار ٢٣ يوليـو معظم تجاوزاتهـا وبـرروا كـل أخطائهـا .. وتبــادلوا الأدوار بحكـم الطموحــات

الشخصية والتنافس للفوز برضاء قادة الثورة عل نحو أخل بكثير من القيم الثقافية وعكس مرحلة جديدة من مراحل علاقة المثقف بالسلطة فى تاريخ مصر الحديثة .

ولعلنا لا نزال نذكر أزمة المثقفين بمعناها الواسع فى التمييز بين أهل الثقة وأهل الخبرة فى مرحلة معينة تمثل جانبا هاما من علاقة المثقفين بالثورة فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما انعكس على دور المثقف فى المجتمع ونظرته تجاه الحكم .

إننى أطالب بألا تكون هناك قسوة عند تقييم دور المثقف المصرى فى تلك الفترة لأنه كان فى مواجهة قوة جديدة تتحدث عن الشرعية الثورية بديلا للشرعية الدستورية مع تعطيل كثير من المسارات الطبيعية للقانون وتطبيقه إلى جانب مبررات تتصل بأسباب خاصة أهمها أسلوب التحول فى المجتمع ، وهذا لا يمثل حكما تقييميا على ثورة ٢٣ يوليو، إنما هى قراءة للأحداث التى عايشها المثقف المصرى بعد قيام الثورة . فالذى حدث أنه كانت هناك قضايا لها أولوية على غيرها ، فكان دور المثقف المصرى مضطربا قلقا ولعلنا لا نزال نذكر حركات التطهير التى اقتحمت أبواب الجامعة وعصفت بعدد من أساتذتها فى بداية الخمسينات ، وكان من بينها اسماء لامعة أذكر منها د . لويس عوض ، فتلك الضربة كانت كافية لتنبيه المثقف المصرى أن عليه الاختيار، فإما أن يكون مع الثورة وإما أن يبحث عن دور آخر وذلك يقودنا إلى القضية الرابعة .

القضية الرابعة ـ عزلة المثقف :

مازالت هذه القضية من أبرز الآثار السلبية فى العقود الخمسة الماضية فى تاريخنا الحديث . فالمثقف حين يشعر بنوع من المعاناة الذاتية والاغتراب عن الواقع ويدرك أن قانون " الانتخاب الطبيعى" لا يمارس آثاره وأنه ليس بالقدرات الفكرية أو الثقافية أو الشخصية تقاس أقدار المثقف وأن هناك معايير أخرى قد تتصل بالثقة فيه او الاعتماد عليه ، فإن مشاعر الاغتراب تبدأ فى التسلل إلى كيانه ، ونجد فى تاريخنا الثقافى كثيرا من المظلومين الذين لم يأخذوا حقهم فآثروا الابتعاد عن الأضواء والانزواء بعيدا عن مجريات الأمور .

ونجيب محفوظ كان ـ إلى حد ما ـ نـموذجا لذلك كأديب مصرى أو مثقف مرموق اعتزل الحياة السياسية بتكوينه وبطبيعة شخصيته ، ولكن الأضواء سعت إليه على المستوى العالمى بالصورة التى عرفناها فى السنوات الأخيرة ، وهناك نماذج كثيرة من المثقفين الذين نعرفهم فى الجامعات وكتب عليهم الانزواء رغم قدرتهم العلمية والثقافية والفكرية الهائلة.

وأنا شخصيا أتذكر نماذج عديدة منها الراحل الأستاذ الدكتور حامد ربيع الذى كان يدرس لنا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى مطلع الستينيات، والذى كان ينمو أكاديميا بشكل متعاظم، ولكنه كان يتراجع فى الوقت ذاته عقائديا رافضا تحديد انتماء سياسى له رغم وزنه الأكاديمى المعروف مع عزوف دائم عن السلطة وابتعاد عن الحياة العامة.

القضية الخامسة ـ الثقافة هى وعى بحركة التاريخ :

إن المثقف المصرى يؤمن بأن الظروف يجب أن تكون مهيأة له على النحو الذى يريده ويربط بين النضال الطبقى والنضال الفكرى وتقترن لديه المعاناة بحركة الجماهير فى وقت تبدو فيه نظرية "الانتخاب الطبيعى" معطلة على النحو الذى ذكرناه من قبل فالافضل لا يصل وحده ، ولكن يصل معه كثيرون ممن لا يستحقون فضلا عن دور العلاقات العامة والاتصالات الشخصية فى فرض عناصر دخيلة على الحياة الثقافية المعاصرة .

فتعطيل نظرية " الانتخاب الطبيعى " نتيجة ظروف معينة يحرم أصحاب الحق من أن يصلو إلى المقاعد التى يستحقونها فى ظل مجتمع لا يؤمن بالتعددية ولا يعطى فرصا متكافئة للأفراد فى ظل ظروف واحدة ، بينما يعطيها للقادر على التسلق قبل غيره .

القضية السادسة ـ نظرة لتاريخ المثقف المصرى :

لقد ولد دور المثقفين المصريين فى حضن الأزهر الشريف مع ميلاد مصر الحديثة ، وهذه قضية لا تغيب عن ذهن المؤرخين، فقد كان شائعا إلى وقت قريب

أن طلب العلم يعنى طلب العلم فى الأزهر وأن المثقف يعنى لدى العامة رجل الأزهر والذى اكتسب من خلال مكانته دورا حساسا ومؤثرا منذ مطلع القرن الماضى، ولذلك تثير هذه القضية بعض التأمل ونحن نرى الكثير من المثقفين قد لا يكون لديهم توجهات دينية ، إنما نجد مسحة ما من العلم الدينى فى جذور أولئك الذين نشئوا فى القرية ، ونجد أيضا عددا من السياسيين مثل سعد زغلول وغيره ممن بدءوا دراستهم فى الأزهر الشريف ، حتى مدرسة القانون فى وقتها وكذلك مدرسة القضاء الشرعى كانتا مصدرين لتخريج السياسيين فى فترة معينة ، وهى كلها فروع ازدهرت فى ظلال الأزهر الذى يعتبر بحق مدرسة فكرية وتعبيرا حضاريا إسلاميا .. فالأزهر احتوى المسلمين وغير المسلمين بمعنى أنه كان ركيزة ثقافية قبل أن يكون قلعة دينية .. فهل ياترى هذه البداية لحركة المثقفين فى مواجهة السلطة ظلت حتى الآن تعطيهم بين وقت وآخر نوعا من الاهتمام بالعلم الدينى ؟

من هنا نكتشف أن كل مفكر من مفكرى تنوير هذا القرن وبالذات المسلمون منهم قد عرج بشكل أو بآخر على الدراسات الإسلامية مثل د . محمد حسين هيكل أو د . طه حسين أو العقاد أو توفيق الحكيم فكلهم كتبوا فى السيرة وتطرقوا للقصص الدينية ، ولكن نجيب محفوظ يبدو هو الوحيد فى كل مسار حياته الذى ظل كاتبا مصريا علمانيا يؤمن بالتعددية ، فما الذى أعفى نجيب محفوظ من هذه السمة بينما ترسخت لدى غيره ؟ هل هى النشأة الأزهرية للجيل السابق والتى حرم منها الجيل اللاحق .

القضية السابعة ـ طموحات المثقفين وأثرها على تكييف دورهم فى الحياة العامة :

وهذه قضية تعرضت لها من قبل ولنتذكر مناورات بعض المثقفين حول ثوار يوليو ـ بتجربتهم الضئيلة فى الحياة العامة وفكرهم السياسى والاقتصادى ورؤيتهم الثقافية مع السنوات الأولى للثورة ـ وسنجد أن الكثير من المثقفين افتقد الأمانة الثقافية والفكرية فى توجيه الضباط الثوار على نحو أدى إلى تبوئهم فى بعض

المراحل لمناصب معينة على حساب المصلحة العامة ، أنا لا اشير إلى رموز معينة إنما أريد أن اقول إن هناك أيضا حالة من حالات النكوص الأخلاقى فى ادوار بعض المثقفين فى مراحل معينة من تاريخنا .

وهنا لابد أن أشير إلى التميز فى موقف العقاد الذى قاوم الملك فى جبروته ، وبقى خارج قاعة احتفال تكريمه بحضور عبدالناصر إلا حين نودى اسمه للحصول على جائزة الدولة التقديرية ودخل وهو مرفوع القامة والذين يذكرون تلك المناسبة تصوروا يومها وكأن جمال عبدالناصر هو الذى يتسلم الجائزة من عباس العقاد الذى ألقى خطابا فى الاحتفال ليس فيه إشارة قريبة أو بعيدة يمكن ان نعتبرها مداهنة أو نفاقا ، وقد كان ذلك فى لحظة تكريمه التى كان من الممكن أن تفرض عليه أن يفعل ذلك ولو على سبيل المجاملة .

القضية الثامنة ـ معاناة المثقف المعاصر :

المثقف المعاصر هو ابن الظروف المحيطة به ، وهو نتاج البيئة التى نشأ فيها وهو غالبا ما يمثل تركيبة معقدة وحساسة تتأثر بالأنواء والأعاصير التى تمر بالمجتمع ، فعلى سبيل المثال كان محمد عبده على صلة طيبة بالخديو عباس حلمى فى مرحلة وعلى خلاف معه فى مرحلة أخرى ، فهل يجب أن نقيم عطاءه وفقا لاقترابه أو ابتعاده من الخديو ؟ أم إن عليه أن يحمل درجة من الصلابة فى العطاء معزولا عن الصعود والهبوط فى الحركة السياسية إذ يجب أن يتحدد دور المثقف وعلاقته بالسلطة فى إطار الدولة بصورة صماء لا تبتعد عن طبيعة نظرية بحتة لما يمارسه سواء كان أديبا أو شاعرا أو مفكرا أو فنانا أو حتى كاتبا سياسيا. هل يمكن أن يتحقق ذلك ؟ هل نسمح للحياد الأكاديمى أو درجة من درجات الموضوعية أن تعزل المثقف عن انتماءاته السياسية وتجعل معاناته هى معاناة فلسفية ذاتية وليست معاناة سياسية ؟ وكأننا نطالب المثقف فى هذه الحالة أن يكون معزولا فى برج عاجى ولا أتصور أن ذلك سوف يحدث ، فالمثقف هو جزء من عصره .. هو ابن ظروفه .. يعانى معاناة الجماهير المحيطة به وتنعكس

حالتهم النفسية على كتاباته أو فكره ، وبالتالى فإن معاناة المثقف هى جزء من حاضره ومستقبله وأتصور ايضاأنها كانت دائما جزءا من ماضيه لم يتخلص منه فى مراحل حياته المختلفة .

هذه بعض التصورات لعلاقة المثقف بالسلطة بعضها تحدثت عنه صراحة وبعضها أشرت إليه ليس من قبيل الرمز فى الحديث ، ولكن من قبيل التفكير بصوت عال حول دور المثقف والدولة وهو دور عرف عصور ازدهار وانتعاش كما شهد عهود إحباط وانكماش .

"أزمة الكتاب .. رؤية ثقافية"

مادام الكتاب هو وعاء الثقافة الخالد وأداتها الباقية فإنه يهمنى أن أطرح تصورى حول "هموم الكتاب العربى" ومشكلات النشر الراهنة من خلال الملاحظات الآتية :

أولا : إن الكتاب وعاء فكرى ومصدر علمى لا تنتهى قيمته عند فترة زمنية معينة ولا تتجمد عند عصر بذاته ، فطبيعته تكفل له الاستمرار والدوام عبر الأجيال وربما عبر القرون أيضا .

ثانيا : إن كتب التراث كانت هى الإطار التاريخى لمسيرة حياتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية ، فالعرب جميعا يلتقون أمام كتب الجاحظ أو دواوين المتنبى أو مؤلفات طه حسين ، بل إن كتبا بارزة مثل عبقريات العقاد وبكائيات المنفلوطى وغيرها من عيون الأدب العربى وحتى كتاب مثل "يقظة العرب" "لفيليب حتى" واتصاله بالفكر القومى ، كانت كلها من مصادر تكوين الضمير العربى الجماعى والوجدان القومى المشترك ، ويكفى أن نتذكر الدور الذى لعبته مجلات مصرية فى حقبة معينة مثل "الهلال" و"الرسالة" و"الثقافة" و"الفكر المعاصر" فى تربية أجيال من أبناء الأمة العربية فى مختلف أقطارهم وتباين اتجاهاتهم .

ثالثا : إن الكتاب ليس فقط أداة الوصل القومى فى فترة معينة ، ولكنه أيضا لا يزال حتى الآن سيدا فى عصر المنافسة الشديدة مع وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات الهائلة .

رابعا : إذا كنا نسلم بأن الثقافة هى أخطر أسلحة العصر وأن التطبيع الحقيقى بين الدول هو التطبيع الثقافى، فإننا من هذا المنطلق نمر بمرحلة ذات

خصوصية تجعل للكتاب دورا متميزا فى تجديد الفكر القومى وتحديد ملامح مستقبله .

خامسا : إن أثر حركة النشر والترجمة والتأليف فى القاهرة وغيرها من العواصم العربية والتى اقترنت بازدهار الصحافة وصعود مسيرة الآداب والفنون هو أمر يترك بصماته على الفكر القومى ، ويكفى أن أشير ـ على سبيل المثال ـ إلى نموذج الكاتب البيروتى"جورجى زيدان" وإنشائه "لدار الهلال" فى القاهرة وصدور رواياته الإسلامية لكى يكون كل ذلك نموذجا للتزاوج القومى بين أقطار الأمة الواحدة ، وهو أمر جعل للعاصمة المصرية وللكتاب الذى يصدر منها دورا أساسيا فى تشكيل صيغة حاضرنا الذى نعيشه والتبشير لمستقبلنا الذى نتطلع إليه .

سادسا : إذا كانت الشعوب تتفاوت فى شغفها بالقراءة وحفاوتها بالكتاب فإن ذلك أمر ينسحب أيضا على القرنين الأخيرين فى تاريخنا العربى منذ بداية إرهاصات التنوير . فكما أن بعض الشعوب المعاصرة كانت تحتفل بوصول المطبعة كما لو كان ذلك عرسا قوميا ، فإننا من جانبنا نعتبر ذلك هو توقيت الحداثة لدى الأمم وبداية التوجه نحو عصر جديد .

سابعا : إن تزييف الكتاب ـ وهو جريمة نشر بغير جدال ـ ينهض دليلا على قومية الكتاب وحيوية الحاجة إليه، وهو تأكيد على افتقارنا على الجانب الآخر لدرجة من التنسيق فيما نكتب من كتب وما نصدر من مطبوعات وننشر من مؤلفات.

□

إن الحديث عن الثقافة وهمومها ، والمثقفين وأزمتهم لابد وأن يجد "مسألة الكتاب" فى صدر أولوياته ، ليس فقط لأنه "خير جليس فى زماننا وكل زمان".. بل لأنه سوف يبقى صامدا أمام أدوات التثقيف الحديثة التى تعددت وتنوعت

تحاول إزاحة الكتاب عن عرشه ، وهو باق عليه متمسك به، لأن القراءة سوف تظل إلهام الفكر ، ومصدر الخيال ، ومصنع الرؤية الواعية..

(أ) "حوار قومى ... رؤى مختلفة(*)

يبدو الحديث حول "تجديد الفكر القومى" فى هذه الفترة وكأنه حديث فى غير موضعه ، أو هو نوع من اللغو الذى لا طائل من ورائه ، يراه البعض ترفا فكريا أقرب إلى الأحلام منه إلى الواقع ، وكأننا لا نتحدث عن ما هو كائن ، ولكننا نفكر فيما هو كامن .. إن الحديث عن العروبة يبدو للبعض وكأنه على حد التعبير الشائع "كالآذان فى مالطة" فلا الذين سمعوه يؤمنون به ولا الذين يؤمنون به سمعوه ، حتى إن شاعرا عربيا كبيرا تساءل عن موعد إعلان وفاة العرب ، وتحدث الكثيرون على الجانب الآخر عن العرب على أنهم ظاهرة صوتية أو أمة تعيش ـ برغم إمكاناتها الهائلة ـ خارج دائرة التاريخ .

والأمر يدعونا هنا إلى أن نرصد الظواهر المتصلة بواقعنا القومى من خلال منظور موضوعى ، فالصورة تدعو إلى القلق .. مرحلة مختلفة من الصراع العربى ـ الإسرائيلى .. حديث بغير حدود حول المستقبل يعتمد كله على الاجتهادات الغامضة ولا يرتكز على رؤى واضحة .. العراق الشعب والحضارة يبدو وكأنه خارج الدائرة .. العروبة فى الخليج موضع تساؤل غير مسبوق .. الشمال العربى الأفريقى يواجه موجات من العنف والاضطراب يمكن أن تعود به من جديد إلى دائرة العزلة القومية .. علاقة مد وجذر بين التيارين القومى والإسلامى بشكل ينتقص من قدرتهما المشتركة على الامتداد بالتراث الثقافى نحو المستقبل العربى .. تلك هى أبرز ملامح الصورة على امتداد أرضنا العربية قبيل سنوات قليلة من بداية القرن الواحد والعشرين .

(*) هذه أبرز نقاط حديث المؤلف فى ندوتين حول كتابه" تجديد الفكرالقومى"فى كل من بيروت وعمان (الأردن) ـ ديسمبر ١٩٩٤ .

إننا يجب أن نتحدث بكل الصراحة والوضوح ، فنرصد عددا من القضايا المتصلة بتجديد الفكر القومى ومستقبله ــ بعد تجربتيه الكبيرتين قبيل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية ـ ونحدد منها المسائل التالية :

أولا : إن المصالحة العربية هى المدخل الذى لابد منه لأى محاولة تتطرق إلى الفكر القومى والحركة العربية ، فهى البوابة التى لابد من المرور بها حتى يخرج العالم العربى من حالة التمزق التى بلغت به ذلك المأزق الذى نواجهه .

ثانيا : إن الموازنة بين الثوابت والمتغيرات هى تعبير عن أصالة الحس القومى ونضوجه ، كما أنها تعبير فى الوقت ذاته عن عقلانية الفكر وموضوعية الرأى ، والقادرون على الموازنة بين الاحتفاظ بالثوابت الراسخة واستقبال المتغيرات الوافدة هم أقدر الناس على فهم فلسفة التطور وإدراك حركة التاريخ وصناعة رؤية المستقبل .

ثالثا : إن الخصوصية القطرية مسألة لابد من التسليم بها ، بل إن الانتماء إلى الكيان الأصغر هو تأكيد للانتماء إلى الكيان الذى يكبره ، ولن يكون قوميا عربيا صادقا من لم يكن لبنانيا وطنيا أو مصريا وطنيا أو مغربيا وطنيا ، إنها حلقة متكاملة لا يجب العبث بمراحل تكوينها ، بل إن غلاة القوميين ومنهم عبدالناصر قد تفهموا تلك الخصوصية ، حتى إن شخصية لبنان العربى المتميزة طرحت نفسها بوضوح فى سنوات المواجهة بينه وبين خصومه.

رابعا : إن المستجدات على الساحة العربية لا يمكن تجاهلها مهما كان عمق مشاعرنا القومية ، لذلك فإن التطور فى مراحل الصراع العربى ــ الإسرائيلى والدخول بالتسوية السلمية إلى ما وصلت إليه ، كلها أمور يجب أن يستوعبها أى فكر قومى جديد وألا يغفل آثارها أى متطلع إلى مستقبل أفضل من حاضره.

خامسا: إننا ـ وبغير حساسية ـ نشير إلى موضوع لابد من تناوله وهو أهمية التسليم بالتفاوت فى الثروة بين الأقطار العربية لظروف ندركها جميعا ونعتبرها مصادفة طبيعية تركت أثرها الكبير لا على الواقع الاقتصادى العربى فقط ، بل على مسرح الحياة السياسية العربية كلها فى العقود الخمس الأخيرة .

سادسا : إن مفهوم الأمن القومى العربى لا يمكن اختزاله لكى يصبح أمن منطقة دون غيرها ، بل هو مدلول شامل يحتوى كل عناصر الاستقرار السياسى والتطور الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فإن الأمن القومى العربى لا يقف عند معنى القوة العسكرية أو القاعدة الاقتصادية ، ولكنه يتجاوزهما إلى درجة من العمومية لا تتأتى بغير رؤية شاملة تحتوى الوطن العربى كله دون أن تكون قاصرة على الخليج وحده .

سابعا : إن الطرح القومى للمستقبل العربى يرتكز على قاعدتين اقتصادية وثقافية ، فلقد شهدنا عقودا زمنية متتالية تصدرت فيها السياسة حركتنا القومية فكانت النتيجة إخفاقا كاملا ، لماذا نخجل من أهمية المصلحة المشتركة كجوهر للفكرة القومية ؟ هل لابد أن تكون العروبة تعبيرا عاطفيا خالصا يعتمد على تاريخ واحد وتراث مشترك دون الأخذ فى الاعتبار بمعطيات معاصرة ترتكز على المصالح المتبادلة والمنافع القائمة ؟

ثامنا : إن رؤيتى لمسألة الأقليات فى العالم العربى تنبع من يقينى أنها إضافة إيجابية تعطى المجموع العربى قيمة وتألقا ، فكما أن التعددية السياسية هى مظهر عصرى فإن التعددية البشرية هى تميز إنسانى ، ويتعين هنا أن نتذكر أن فلسفة الوجود قامت على التنميط ولم تقم على نظرية القالب الواحد ، ثم إننى أقول إن الأقليات فى العالم العربى ، سواء كانت قومية أو دينية ، قد أسهمت بشكل فاعل فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها .

تاسعا : إن أى حديث عن المد القومى العربى الجديد يجب أن يضع فى اعتباره أن تيارا إسلاميا يمارس دورا على الساحة السياسية بشكل غير مسبوق فى القرن الأخير، وهو ما يقتضى الاعتراف بأن علاقة وثيقة تربط الإسلام بالعروبة ، ولكنها علاقة تضيف ولا تستبعد ، فهى تحتوى فى إطارها العرب من غير المسلمين باعتبارهم شركاء حياة وقدر ومصير .

عاشرا : إن منطوق الفكرة القومية يفترض المساواة بين أطرافها ولا يسمح بسيطرة كيان على سواه . إن بروسيا كانت رائدة فى الدعوة للوحدة الألمانية ،

ولكنها لم تفترض أن التسلط على غيرها يمكن أن يظل ركيزة القومية أو دعامة الاندماج السياسى.

هذه بعض الأطروحات الرئيسية وهى أقرب للمحاولات المتكررة للتفكير بصوت عال ، خصوصا ونحن نمر بمنعطف قومى لا نكاد نجد له نظيرا فى تاريخنا الحديث ، فضلا عن التطورات المتلاحقة والتغيرات السريعة التى تطرح نفسها على حاضرنا وتخطط لمسار مستقبلنا ، ويبقى التساؤل معلقا ، أين نحن من هذه التحولات الدولية والإقليمية ؟ وهل نستطيع اللحاق بركب العصر ؟ وهل نتمكن من توظيف الثروة العربية من أجل المصلحة القومية ؟

إننى أرى أمة عاشت طويلا فى ظل " المنولوج " وحان الوقت لكى تتجه إلى "الديالوج" ، فتلك هى فلسفة التاريخ وطبيعة التطور وروح العصر .

(ب) " حوار قومى .. رؤية جزائرية "

اتصل بى الأستاذ الدكتور أحمد يوسف عميد معهد الدراسات العربية بالقاهرة وسلمنى رسالة من جزأين وصلته من تونس موجهة لى من الاستاذ محمد الميلى إبراهيمى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وهى تتضمن تعليقا مكتوبا مطولا حول فقرة من كتابى "تجديد الفكر القومى" ، تشير إلى تاريخ العروبة فى الجزائر وكيف أن الإسلام كان بالنسبة للمقاتل الجزائرى دينا وقومية فى وقت واحد حارب فيه المحتل الفرنسى الذى فرض على الجزائر العربية المسلمة ثقافته الفرنسية فى محاولة لطمس هويتها وتصفية شخصيتها ..

وبعد أن قرأت تعليق الأستاذ الميلى تفصيلا لم أجد خلافا جذريا بيننا ، بل وجدت روح التوافق فى الرؤية تطل من بين سطور رسالته ، ولكن أهمية ما كتبه ، والتى دفعتنى إلى السعى لنشره وتعميم الفائدة منه تكمن فى عدد من الأسباب هى :

أولا : إن شخصية فى حجم الأستاذ محمد الميلى إبراهيمى بتاريخه السياسى ووزنه الثقافى تدعو إلى احترام عارفيه وقرائه ، فهو مفكر عربى مرموق ينتمى إلى جيل الآباء فى الثورة الجزائرية ، والرعيل الأول من رواد التعريب بعد الاستقلال ، تقلد وظائف عديدة منها وزير للتعليم فى بلاده وسفير للجزائر فى القاهرة ، قبل أن يتبوأ موقعه الحالى ومقره فى تونس ، فضلا عن نشأته فى بيت علم وأدب فهو ينتمى إلى عائلة عريقة ذات إسهام مشهود فى مسيرة الإسلام والعروبة فى الجزائر .

ثانيا : إن أهمية الاطلاع على فكر الأستاذ الميلى حول قضية الوجود الإسلامى ـ العربى فى الجزائر تبدو أكثر وضوحا على ضوء ما يجرى هناك حاليا

من تداعيات الصراع العنيف بين السلطة والتيار الإسلامى، وهو نتاج تطورات تاريخية مستمدة من التربة الجزائرية بخصوصيتها المعروفة وتميزها المختلف ، وهو أمر يوضح أن ما يجرى هناك لا يتطابق بالضرورة مع تطورات أخرى تجرى فى دول عربية أو إسلامية ، فالجزائر ذات وضع خاص حتى بين دول شمال أفريقيا العربية .

ثالثا : إن الحوار الفكرى بين المثقفين العرب يبدو حاليا من ضرورات المرحلة لأنه يمثل مدخلا هاما لمواجهة الظروف المحيطة بنا ،والتداعيات التى نجمت عن تطورات حولنا ، حتى تكتمل لدينا الرؤية التي تفرق بين الثوابت والمتغيرات وتميز بين الأصيل والوافد .. من هنا تبدو لسطور رسالة الأستاذ الميلى قيمتها الحقيقية كخلفية فكرية وثقافية لأحداث نعيشها وأمور نتحاور حولها .. وسوف يجد القارئ فى رسالة هذا المثقف العربى الكبير إثراء لمفهوم" تجديد الفكر القومى" وإضافة تزيد من قيمة كتابى الذى أتشرف باستقبال هذا التعليق القيم حول طرح فكرى ورد فيه ..

وأستضيف مع الصفحات التالية جزءا من رسالته القيمة التى تعبر عن حس عربى عميق ، وفهم نظرى دقيق ..

عزيزى د. مصطفى الفقى

سلاما وتحية وبعد ،

فقد بادرت إلى إلقاء نظرة على كتابك "تجديد الفكر القومى" لأنه يهمنى أن أعرف أفكارك المكتوبة فى هذا المجال ، من خلال قراءة متأنية، علما بأنى عرفت بعد ـ كما تعرف ذلك ولا شك ـ أهم افكارك من خلال ما أتيح لى سماعه منك فى لقاءات خاصة أو اثناء إلقائكم بعض المحاضرات التى استمتعت بالاستماع إليها ، مثلما استمتعت بالاستماع إلى عدد من شخصيات مصر وأعلامها ، مثل محمد حسنين

هيكل و د . أسامه الباز ، وحسين أحمد أمين ولطفى الخولى ، وعلىّ الدين هلال ورجاء النقاش وحسين عبد الرازق ومحمد فائق ، وفريدة النقاش، وجلال أحمد أمين وجميل مطر وسعد الدين إبراهيم ومحمد سيد أحمد، وإبراهيم سعد الدين إلى آخر من استمعت إليهم، (وهم يشكلون قائمة طويلة يصعب ذكرها كلها) أثناء إقامتى بالقاهرة خلال سنتى ١٩٩١-١٩٩٢، والتى بدت لى جد قصيرة ، بفعل جاذبية مدينة المعز ، وثروتها الفكرية وتنوع أنشطتها الثقافية ، والحماس الذى يطبع الجدل بين مختلف شرائحها المثقفة ، وبفعل الدفء الذى يغمرك به أناسها، من أسفل السلم الاجتماعى إلى أعلاه، زيادة عن ضخامة الأعباء التى كانت موكولة إلىّ فى ظرف لم تكن فيه المهام الديبلوماسية بين الجزائر والقاهرة سهلة ، ويجب أن أسجل هنا اعترافى بأن عديد الصداقات التى اكتسبتها على مدى ثلاثين سنة مضت، ساعدتنى على تذليل الصعاب ، وفتحت لى عديدا من الأبواب ، مما زاد فى تطييب إقامتى بالقاهرة ، ومضاعفة حسرتى على مفارقتها ، ولن أذيع سرا إذا قلت بأن الحسرة الوحيدة التى شعرت بها عند بداية استلامى مهامى بالقاهرة فى ١٩٩١ هى تلك التى أحسست بها عند زيارة الصديق أحمد بهاء الدين ، الذى توقف قلمه فى وقت كنا فيه أشد حاجة إليه ، وقد سررت لما قرأت، لأنى وجدت أنى أشاطرك معظم آرائك، ورغم أنى كنت أتوقع أن تكتب ما قرأته لك ، أى رغم انعدام عنصر المفاجأة فيما قرأت من كتابك ، فإن المرء يزداد اطمئنانا عندما يقرأ مكتوبا ما كان يتوقعه من أحد المنظرين، مثلك ، لأن ذلك يحمل لنا نحن الجيل الأقدم، بعضا من أمل نتمسك بخيوطه فى هذا الزمان ، الذى أفضل أن أترك وصفه لغيرى . فإن يصر مفكر مثلك على التفاؤل وعدم اليأس، يعتبر فى نظر أمثالى من المنتمين إلى الجيل السابق على جيلك ، عاملا هاما فى تقليص عوامل الإحباط وتهميش رقعة القنوط .

لكنى لم أكن لأكتب لك ربما من أجل أن أقول لك هذا فقط ، فقد استوقفتنى فقرة فى كتابك حيث وجدت أن الحكم الذى أصدرته فيها ، أى بعبارة أدق : الفكرة التى استخلصتها من ملاحظاتك وتتبعك

للتجربة الجزائرية ـ وجدت أنهـا تحتـاج إلى تعليـق وتوضيـح يسـمحان بتجنب الآثار التى تترتب على تعميمها والتسليم بها ، لأنها تسـتند إلى مقولة جد شائعة لدى عدد من الفرنسيين أولا ، وثانيـا لـدى عـدد مـن المثقفين العرب الذيـن لم يكلفـوا أنفسـهم عنـاء البحـث عمـا وراء بعـض الكيلشـهات التـى تشـكلت فـى رحـاب "الجزائـر الفرنسـية" ، دون أن يجهدوا أنفسهم لاكتشاف كل المعطيات الكامنة وراء تلك المقولة (كـدت أكتـب لاكتشـاف الحقيقـة.. إلخ ، ثـم عدلـت عـن ذلـك لتعبـير أكـثر موضوعية ، لأن " الحقيقة " تظل نسبية فى معظم الحالات) .

فأنت تقول بالحرف الواحد : " ... وأوضـح نمـوذج لذلـك ، ذلـك الأساس الروحى والقومى الذى استند إليه المجاهدون الجزائريون ، فـى سنوات النضال الداميـة ضـد الاحتـلال الفرنسـى .. فلقـد كـان الإسـلام بالنسبة لهم دينا وقومية فـى وقـت واحـد ، إذ لم يكـن للعروبـة وجـود راسخ ، كما أن حركة التعريب لم تكن قد بدأت بشكل مؤثـر وبذلـك لم يكن أمام المناضل الجزائرى مـن سند يواجـه بـه عـدوه إلا دينـه الـذى يختلف به عنه ، فقد كان الجزائريون والفرنسـيون فـى ذلـك الوقـت ، يتحدثون لغة واحدة وينتمون إلى ثقافـة مشـتـركة ، ولم يكـن هنـاك معيار للاختلاف وتصنيف الهويـة وتحديـد الـذات إلا بـالمنطلق الدينـى والأساس الروحى ".

إن هـذه الفقـرة ، وخاصـة السـطور التـى وضعـت تحتهـا خطـا ، استوقفتنى لما تكشف عنه من ظلال لم تبرز معها أهم المعطيـات المتصلـة بالأوضاع الثقافية والاجتماعية لجزائر العهد الاستعمارى .

صحيح أنك احتطت بعض الشىء لما قـد يقـال ردا عليـك ، عندمـا قلت: "... إذ لم يكن للعروبة وجود راسخ ، كما أن حركة التعريـب لم تكن قد بدأت بشكل مؤثر .. الخ " .

لكن قولك ـ " كان الجزائريون والفرنسيون فى ذلك الوقت يتحدثون لغة واحدة وينتمون إلى ثقافة مشتركة " يتطلب تعقيبا ، أرجو ألا يكـون طويلا حتى لا يكون ممـلا ولا يثقـل عليـك . علـى أنـه يتعـين علـى أن

أسجل لك توفيقك فى التأكيد على أنه لم يكن هناك معايير " للاختلاف وتصنيف الهوية وتحديد الذات إلا بالمنطلق الدينى، والأساس الروحى".

فالأمين العام للحزب الشيوعى الفرنسى ، الذى كان الوطنيون الجزائريون يأخذون عليه عدم الإيمان بوجود " وطن جزائرى" أو "أمة جزائرية" (كما هو التعبير الذى كان شائعا ، قبل أن تصبح " الأمة " مصطلحا ينسحب على مفهوم قومى يختلف عن ذلك الذى كان قائما فى الثلاثينات) ـ موريس طوريز هذا، لا يتردد فى أن يؤكد خلال النقاش الذى دار فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى عن الوضع الجزائرى ، بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٣ :

"من بين المشاكل الأكثر أهمية التى تعرفها البلدان المتخلفة ، هو أن أحد أشكال المقاومة ضد القمع يتخذ طابعا دينيا ؛ ويتفنن الاستعمار فى مواجهته ، باستعمال هذه الحركة التى هى دينية فى ظاهرها ، لتحريفها وتطويعها لخدمة الإمبريالية، إننا لا نستطيع أن نبقى غير آبهين إزاء هذه الحركة الدينية ، بل يجب أن تهمنا ، إن لدىّ إحساسا بأن سلسلة التظاهرات الدينية فى الجزائر تعبر عن حركة تمرد ضد الإمبريالية الفرنسية، إن الأمر لا يتعلق بدعم مطالب ذات طابع رجعى متخلف ، لكن إذا نحن لم نفهم جيدا أشكال المقاومة لهذه الحركة الدينية، فسوف يفوتنا فهم حركة الكفاح الذى يخوضه شعب الجزائر من أجل تحرره " .

□

وفيما يلى بعض ملاحظات أكتبها لك على عجل ، فهى إذا كانت لا ترقى إلى مستوى البحث والدراسة ، فأرجو ألا تخلو ـ رغم ذلك ـ من فائدة ، إذا اعتبرنا أن الفترة التى اختمر فيها الفكر الوطنى والقومى بالجزائر تبدأ مع الحرب العالمية الأولى، فيمكن أن نقدم الملاحظات التالية :

لقد راهن الاستعمار على تعميم الفرنسية ومضايقة اللغة العربية في تحقيق مشروعه لفرنسة الإنسان بعد " فرنسة " الأرض ؛ ذلك أن أخصب الأراضي كانت قد اقتطعت من الجزائريين لتصبح ملكا لفرنسيين؛ وهو أمر طبيعي في مشروع استيطاني كان يهدف إلى إجلاء الجزائريين عن الأراضي الخصبة وحصرهم في المناطق الجدباء .

وقد كانت الدعائم الأساسية التي يقوم عليها مشروع فرنسة الإنسان تتمثل خاصة في :

١ ـ تشويه التاريخ وتحقيره

(أ) فالعهود التي ركزت عليها الأبحاث والدراسات الفرنسية هي عصور ما قبل التاريخ ، والعهد الروماني والعهد الفرنسي ، أما العهد الإسلامي فقد كان يعتبر عهدا " مظلما "؛ فقد أطلق احد المؤرخين الذين تخصصوا في تاريخ المغرب العربي ، على دراسة له تتصل بالعهد الإسلامي عنوان "القرون المظلمة للمغرب العربي" ، وقال في هذا الصدد ما معناه بأن هذا الجزء من أفريقيا ـ وهو يعني بذلك الجزائر وربما مجموع المغرب العربي ـ قد تم اقتطاعه وفصله عن أوروبا بصورة تعسفية . والمؤكد أن هناك من أولئك المؤرخين من أكد، ردا على ما يمكن أن يقال بأن الجزائر الحديثة قد تحددت في ظل الحكم العثماني ، قائلا بأنه على فرض التسليم بذلك فلا يجوز أن ننسى أن تركيا نصف أوروبية . أي أنه إذا كانت هناك إيجابيات تحسب لتركيا ، فليس لأنها إسلامية، ولكن لأنها تنتمي مناصفة لأوروبا .

(ب) في هذا الإطار ، ألح ستيفان غزيل (الذى تخصص في التاريخ القديم لشمال أفريقيا وألف في ذلك مرجعا أساسيا ضخما) على ضرورة الاعتناء بتاريخ الجزائر وكتابته من منظور فرنسي، وقد ألقى كلمة بمناسبة تدشين كلية الآداب بجامعة الجزائر في بدايات القرن ،

ذكر فيها أن إحدى مهام الدراسة التاريخية فى الجزائر هى تكريس الوجود الفرنسى والسيادة الفرنسية إلى الأبد، وقال فى هذا المجال عبارة أظن أن ترجمتها هى " فالتاريخ بهذا المفهوم ليس هو أقل العلوم جدوى" .

(جـ) وأذكر عندما كنا تلاميذ فى المدرسة الابتدائية الفرنسية ، أن أحد المعلمين كان قد وزع علينا كتيبا صغيرا يسرد وقائع الاحتلال الفرنسى للجزائر فى ١٨٣٠ ، ويشتمل هذا الكتيب على رسم يصور مجموعة من أعيان العاصمة الجزائرية وقد شكلوا حلقة حول قصعة "زلابية" وكأن المعلم يريد أن يغرس فى أذهاننا بأن أعيان العاصمة قد قبلوا بتسليم الجزائر مقابل "قصعة زلابية" ، أهداها لهم الفرنسيون .

٢ ـ تضييق الخناق على العربية

(أ) بدأت هذه العملية مع السنوات الأولى للاحتلال . ويكفى أن نقارن بين عدد المدارس والمعاهد التى كانت موجودة فى ١٨٣٠ ، وبين عددها بعد ذلك ببضع سنوات حيث انخفض عددها بنسبة كبيرة ، وتوجد عدة شهادات فرنسية تبرز ما تم تنفيذه بشأن تقليص الفضاء اللغوى العربى وتشديد الخناق على العربية ، .. وتجفيف منابع الثقافة العربية ـ الإسلامية كما سجل ذلك دى طوكفيل نفسه .

(ب) تواصلت العملية بعد ذلك عن طريق إجبار الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية . ذلك أن السكان كانوا يرفضون التردد على المدرسة الفرنسية ، وقد كان شيوخ الجيل الذى سبقنا يروون عدة حكايات عن الوسائل المختلفة التى تستعملها الإدارة الفرنسية لحمل الأطفال الجزائريين على الذهاب إلى المدرسة ، وحتى عندما أصبحت المدرسة الفرنسية تحتل حيزا معتبرا من الفضاء التعليمى، فقد كانت هناك مقاومة لما يلقن فيها للتلاميذ ، اتخذت أشكالا مختلفة، فقد كانت

الأمهات والجدات يرددن على مسامع الأبناء والأحفاد قصص المقاومة المسلحة التى قادها أمثال الأمير عبدالقادر وأحمد باى ... إلخ . فى صورة تكاد تنعدم فيها الحدود بين التاريخ والأسطورة . وكان هناك من الآباء من يحرم على ابنه حفظ النصوص المدرسية التى تلح على ربط الجزائر وتبعيتها لفرنسا وتتعمد إغفال تاريخها أو خصوصيتها .

ويروى أحدهم ـ بعد أن صار كبيرا وأتقن الفرنسية ـ أن أباه منعه من سرد درس يتبع الجزائرى إلى أسلاف الفرنسيين المنسوبين إلى بلاد "لاغول" (La Gaulle) . ولما قال له ابنه : إن المعلم متعود على حفظى لكل دروسى ، قال له : إن طلب منك سرد هذا الدرس فازعم أنك لم تحفظه . وصادف أن طلب المعلم من الغد سرد الدرس المذكور من نفس التلميذ فلم يستطع أن يكذب بأنه لم يحفظه ولم يستطع أن يخالف أمر أبيه : فأجهش بالبكاء .

(جـ) بعد أن أغلقت معاهد تكوين معلمى العربية ، لم يعد يوجد هناك من يمكن الاعتماد عليه فى تعليم القرآن والعربية فى بعض المناطق، فصدر أمر الإدارة الفرنسية بمنع " الأجانب " من التعليم ، ويقصد بالأجانب الذين ليسوا من أبناء المنطقة .

٣ ـ تحنيط الدين وتسخير بعض رجاله

(أ) كانت الزوايا بوصفها الساهرة على التعليم الدينى ، أحد معاقل المقاومة ضد الاحتلال لكن غلبة السلاح كانت للفرنسيين ، مما دفع بعض مشايخ الطرق والزوايا إلى الرضى بالتعايش مع الاستعمار فى مرحلة أولى .

(ب) ومع مرور الوقت وإغراءات الإدارة الفرنسية تحول بعضهم إلى حليف حقيقى للسلطة الفرنسية . وظهرت فكرة اعتبار الاستعمار "قضاء وقدرا " وبما إنه لاراد لقضاء الله ، فلابد من القبول به ، وشيئا

فشيئا ظهرت ثقافة دينية جديدة تقوم على تقديس أولئك الشيوخ الذين كانوا يروجون بين الناس أفكارا تقول : "اعتقد ولاتنتقد" أى اعتقد فى شيخ الطريقة ولا تحاول نقد ما يصدر عنه من تصرفات ، أو شعارا يقول : "وافق أو نافق أو فارق" أى وافق على وجود الاستعمار ، أو تظاهر بأنك توافق . وإلا فما عليك إلا أن ترحل وتهجر البلاد .

(جـ) صحيح أن هناك بعض الزوايا التى ظل أصحابها قريبين من الشعب ، ولم يتحالفوا مع الاستعمار ، لكن هذه الزوايا كانت فقيرة فى معظمها ، فلم تكن لها قوة تواجه بها شبكات الأعوان الذين كانوا فى خدمة الزوايا المتحالفة مع السلطات الاستعمارية .

□

كيف كان رد فعل الجزائريين على هذا المشروع الاستعمارى ذى الأعمدة الثلاث ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تسمح بتوضيح بعض المعطيات الثقافية ، والاجتماعية التى تكون قد غابت عنك ، مما يفسر استخلاصك للفكرة موضوع النقاش . فإذا سلمنا بأن المشروع الاستعمارى يتمحور حول أعمدة رئيسية ثلاث ، استطعنا أن نتخيل نوع ردود الفعل التى واجهتها، ولا داعى إلى التأكيد على أن المشروع المذكور لم يوضع مع الاحتلال بصورة منهجية واضحة ، ذلك أنه بدأ متعثرا عبر توجيهات وتعليمات وممارسات تصدر عن هذه الجهة أو تلك من مختلف الجهات ذات العلاقة بالجزائر .

فقد يصدر توجيه معين عن وزارة التعليم مثلا ، وقد صدرت بالفعل توجيهات معينة عن "جول فيرى" الذى يعتبر أبا للمدرسة"اللائيكية" العلمانية المسئول أو ذاك من المسئولين العسكريين ، والشواهد على ذلك عديدة ، علما بأن بعض التوجيهات والملاحظات التى صدرت عن عسكريين، كانت تتصل بجوانب معنوية. مثل ما كان كتبه كولونيل فرنسى فى القرن الماضى عندما لاحظ أن الأمير عبد القادر حاول بعد

انكساره عسكريا أن ينازع الفرنسيين السيطرة على " الأرواح " عبر الدين واللغة ، وهناك توجيهات صدرت عن رجال دين مسيحيين منذ القرن الماضى أيضا بشأن ضرورة إعادة الهيمنة المسيحية على الشمال الأفريقى، مثلما كان الأمر قبل الفتح الإسلامى ، وهناك من ذهب إلى أن الجزائريين "مسلمون سطحيون" وأنه لا يجوز تعميق إسلامهم عن طريق تعليمهم اللغة العربية.

وشيئا فشيئا تشكلت فى الميدان ملامح المشروع الاستعمارى منذ القرن الماضى، حتى أصبح واضح المعالم ، تسنده قوانين ومراسيم ، وتجسمه ممارسات تعبر كلها عن توجه معين يتطابق مع مطامع ومطامح المعمرين الذين لم يكونوا كلهم من أصل فرنسى . وإذا كانت هناك مبادىء وقوانين معمول بها فى فرنسا (مثل فصل الدين عن الدولة) دون الجزائر فإن باريس لم تفعل شيئا من أجل تصحيح "الخلل" ، وتركت الإدارة الكولونيالية فى الجزئر تتولى السيطرة على المؤسسات الدينية ، وقد بلغ بها الأمر أن فرضت لمدة طويلة الاحتفال داخل المسجد الرسمى بالعاصمة الجزائرية بذكرى "جان دارك" ولم يوضع حد لهذه الممارسة إلا فى عام ١٩٥٠ !

وقبل أن نشرع فى ذكر ملامح المشروع الوطنى المضاد ، يحسن التذكير ببعض مظاهر المشروع الاستعمارى وخاصة ما يتصل من تطبيقاته بالدين واللغة ، فقد صدرت عدة كتابات ، تجسمت فيما بعد فى ممارسات وتنظيمات تنطلق من التنصيص على توجهات معينة مثل:

- ضرورة تجريد الجزائريين أو بعضهم من الإسلام ، نظرا لأنه هو الذى جعل سكان الجزائر على اختلاف أعراقهم ، يتحدون فىمواجهة الاستعمار ، وبما أن العربية هى لغة الإسلام فيجب محاربتها . وقد تجسم هذا التوجيه فى السعى إلى:

- تمسيح الجزائريين ،عن طريق "شبكات جمعية الآباء البيض" التى أسسها الكاردينال "لا فيجرى"، وقد تلقى الكاردينال تشجيعا

خاصا من الكرسى البابوى الذى شبه جهوده فى الجزائر بجهود القديسين المسيحيين الأوائل .

وعندما لوحظ صمود الجزائريين فى وجه هذه المحاولة أنشئت جمعية" الأخوات البيض " أملا فى أن تتمكن"الأخوات" عن طريق نفاذهن إلى البيوت واتصالهن بالنساء الجزائريات من استمالتهن للديانة المسيحية عبر ما تقدمنه لهن من مساعدات عينية وخدمات صحية... إلخ .

ـ محاولة تقسيم الجزائريين عن طريق تحريك النعرات العرقية بين "عرب" و "بربر" على أساس أن ذلك هو الطريق لتفتيت "الصخرة العربية البربرية" التى يلحمها الدين ، وفى هذا الإطار صدرت محاولات تنظيرية تتداخل مع تشويه التاريخ، تتمثل فى نسبة البربر إلى أوروبا ، والعرب إلى الجزيرة العربية. وقد كتب أحدهم ـ منذ القرن الماضى ـ يقول ما معناه : إن عقلية البربرى لا تشبه عقليتى محمد أو موسى ، ولكنها أكثر شبها بعقليتى مونتيسكيو وكوندوريسى .

ـ وبناء على ذلك كله ظهرت محاولات معينة يجسمها مشروع الداعين إلى ربط بعض المناطق" البربرية"بالمسيحية،وقد عبر بعض هؤلاء عن هذا المشروع بقوله : يجب أن نجعل بلاد البربر لبنان افريقيا ومن سكانها موارنة المستقبل، بل لقد فكر بعضهم آنذاك ــ أى منذ القرن الماضى ـ فى توطين عدد من موارنة لبنان فى بلاد القبائل .

ومن الواضح أن كل تلك المحاولات تؤدى ـ إن هى نجحت كليا أو حتى جزئيا ـ إلى تجفيف منابع الثقافة العربية ــ الإسلامية وتحنيطها وينتج عن ذلك ، خصوصا مع انتشار التعليم الفرنسى ، تكوين " نخبة مثقفة " جزائرية تحتقر ماضيها ، وتجهل تاريخها ، كما تجهل أبرز أعلام ومنجزات الحضارة العربية ـ الإسلامية . وهو ما يسهل نجاح المشروع الاستعمارى ، خصوصا وأن المدرسة الفرنسية حاولت النفاذ إلى الأرياف الجزائرية .

على ذكر ذلك ، يحضرنى مشهد أول درس تلقيته فى السنة الأولى من المدرسة الابتدائية الفرنسية ، كان المعلم جزائريا يرتدى اللباس التقليدى ، وقد علمت فيما بعد منه أن بدء مزاولته لتدريس الفرنسية كان فى عام ١٨٩٨ ، ببنى‌تليلان، وهى منطقة ريفية بعيدة عن العمران المدنى، تقع فى جبال الشمال القسنطينى . إن كل تلك المحاولات التى امتدت تقريبا منذ الثلث الأخير من القرن الماضى ، قد تم تتويجها بالاحتفالات الضخمة التى أقيمت فى عام ١٩٣٠ بمناسبة مرور قرن على الاحتلال . وقد اقترنت تلك الاحتفالات بتمجيد شخصيات معينة من التاريخ الفرنسى ، مثل جان دارك ومثل القديس لويس ، وقد تصور الفرنسيون أن مشروعهم قد كلل بالنجاح، وأن الجزائر أصبحت فرنسية إلى الأبد.

هنا أجد أنه قد آن الأوان للحديث عن المشروع الوطنى المضاد، وتصدق على هذا المشروع نفس الملاحظة التى سقتها بشأن المشروع الاستعمارى . فرد الفعل الوطنى لم يتخذ منذ بداياته طابع مشروع متكامل،بل لقد تحدد تدريجيا عن طريق مواقف براغماتيه تطورت تدريجيا فى ظل المواجهة حتى أصبحت مشروعا مضادا بالفعل .

كان إغلاق معاهد التعليم العربى فى الجزائر قد دفع عددا من الجزائريين إلى التوجه خارج الجزائر : جامع الزيتونة فى تونس، جامع القرويين فى المغرب ، الجامع الأزهر فى مصر . ذلك أن التعليم الذى كانت توفره بعض الزوايا فى الجزائر تعليم متخلف من جهة ، وقاصر على مستويات محدودة من جهة أخرى، يضاف لذلك أن تعليم التاريخ فيها كان عبارة عن سرد لكرامات الأولياء، يكرس هيمنة شيوخ الزوايا على المقدرات العقلية للخريجين المدعوين لتأطير النشاط الطرقى المتحالف مع الاستعمار ، وقد كانت نسبة الذين ترددوا على جامع الزيتونة فى تونس أعلى من غيرها وتأتى نسبة المترددين على المغرب فى المرتبة الثانية ، وإذا كانت الدراسة فى الزيتونة والقرويين والأزهر

دراسة تقليدية فإنها كانت أرفع مستوى من تعليم الزوايا وأكثر تنوعـا ، يضاف أن دراسة الأزهر والزيتونة كانت متـأثرة ـ بدرجـات متفاوتـة ـ برياح الإصلاح والتجديد التى كانت تحمل أفكار الأفغانى ومحمـد عبـده وعبد الرحمن الكواكبى.

وقد تأثر بعض الطلبة الجزائريين بتلـك الأفكـار، وقـد كـان الشيخ مـحمد النخلى والشيخ الطاهر بن عاشور من أبرز ممثلى حركة الإصـلاح الدينى فى تونس، كما كان البشير صفر من أبرز دعـاة العنايـة بالتـاريخ فى تونس ، وقد تأثر بكل أولئك طلبة أصبحـوا فيمـا بعـد أسمـاء لامعـة مثل عبدالحميد بن باديس ومبارك الميلى وغيرهمـا ، أمـا محمـد البشـير الإبراهيمى فقد كان قد نـهل مباشرة من مدارس المشرق، حيث أقام هناك مدة طويلة قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ومثله الطيب القصيبى الـذى كان يقيم فى الحجاز قبل تلك الحرب ، حيث تأثر بالأفكار الواردة فـى كتاب محمد بن عبدالوهاب ، وسوف أواصل الحوار معك لأهميته ...

مع أخلص تحياتى ... ،،،

أخوك مـحمد الميلى إبراهيمى

المدير العام

للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(جـ) "حوار قومى .. رؤية سورية"

دعا أمين اتحاد المحامين العرب الأستاذ فاروق أبو عيسى إلى ندوة بمقر الاتحاد لمناقشة كتابى (تجديد الفكر القومى) ، حضرها صفوة من المفكرين والسياسيين العرب بالقاهرة أختار منها مقدمة حديث الدبلوماسى الشاعر والوزير السابق الدكتور عيسى درويش سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة كنموذج للطرح القومى إذ فى هذا الشأن يقول :

" استوقفنى الدكتور مصطفى الفقى فى مقدمة كتاب تجديد الفكر القومى عند العبارة التالية [1] :

" فكرت فى أن أكتب فى تجديد الفكر القومى دون الوقوف عند مجرد إحيائه لأن مفهوم التجديد ينطوى على دلالات الإحياء مع التغيير، وليس مجرد استعادة روح خف حماسها أو ضعف تأثيرها ، فالتجديد يعنى بالدرجة الأولى أن عودة الروح تقترن بتطورات جديدة وتستوعب التحولات التى حدثت والتغييرات التى طرأت على الساحة السياسية فى الوطن العربى منذ انتهاء فترة المد القومى " .

وبداية أفترض أن الفكر القومى يتعلق بقوم ينسب إليهم هذا الفكر ويتعلق بهم ماضيا وحاضرا وأقول مستقبلا ، وحجتى فى ذلك أن الفكر القومى ملازم للشخصية القومية ولا يزول إلا بزوالها ، وأفترض أن الماضى والحاضر وربما المستقبل ينصب على قوم مازال عنصر التوحيد بينهم أقوى من عناصر التفريق ، وللزمان والمكان للتاريخ والجغرافيا بما فيها من حركة مد وجزر وانبعاث وانحسار علاقة كبرى ، وأفترض أيضا

---

(١) للدكتور مصطفى الفقى - تجديد الفكر القومى - "ص٧" وما بعدها .

أننا لا نجادل الآن وبعد ما يزيد على ألف وأربعمائة عام من بزوغ فجر الإسلام ومهبط الوحى ونزول القرآن أن الوطن العربى بحدوده الجغرافية القائمة الآن قد انتظم فى مجموعة روحية وثقافية ولغوية واحدة مازالت تشكل وحتى يومنا هذا مجموعة من الروابط التى تشكل أو تكون من المجتمعات البشرية وحدة متجانسة أو يسود التجانس فى الغالب بينها ، واتفق عليه اصطلاحا بأنه الأمة الواحدة أو الشعب الواحد أو القوم وإذا أضفنا إلى هذه المكونات وحدة الأرض.. وتواصلها الجغرافى وتعاقبها التاريخى خلافة وملوكا، شعوبا وحركة مجتمعا ودولا أو دويلات وعززنا ذلك بالآلام المشتركة أو المصير المشترك أو وحدة الآمال والمصالح فإننا ودون خوض فى التفاصيل نستطيع القول بأن العرب أمة واحدة ويتكلمون لغة واحدة ويحملون منظومة من القيم الروحية الواحدة أو المتجانسة مع الديانات السماوية الأخرى التى نزلت فى المنطقة وعزز الدين الإسلامى التعامل معها والتعايش بينها وإلى جوارها ..

وإن للعرب ثقافة أو حضارة أثرت وتأثرت فيما قبلها ومعها وما تلاها، وأنها تأثرت بتلك الحضارات بدرجات مختلفة واستوعبت بعضها وأضافت عليها .. وأخرج أيضا بأن عوامل الجغرافيا إضافة إلى عوامل التاريخ تعزز الرابطة القومية ولا تلغيها وتحقق المصالح ولا تنفيها، وعوامل الإحياء أو التجديد موجودة فكيف نتعامل معها أو نبدأ فيها ؟ وانطلاقا من هذا فإن الدعوة إلى التجديد تفترض بداية أن نغضَ الطرف أو نتعامل بشكل موضوعى مع الجدل الذى يدور هنا أو هناك حول التشكيك بالعرب أو ثقافتهم أو لغتهم ، وهذا الجدل الذى يدور فى بعض الصحف أوالدوريات .

نذهب إلى القول مع الدكتور سليمان حزين حيث يقول من هو العربى؟ وماذا نقصد بالعروبة ؟ والجواب على ذلك بسيط بساطة الكيان العربى التاريخى نفسه ، فالعربى لا تكتمل عروبته إلا إذا كانت اللغة

العربيـة وعـاء فكـره وثقافتـه ، وكـانت العروبـة محـط انتمائـه الوطنـي القومي، وإن اللغة والثقافة والانتماء القومي لهي منارات القومية العربيـة التي يزجي إليها هـذا الكتـاب ويقصـد كتابـه [٢] " أرض العروبـة رؤيـة حضارية في الزمان والمكان "

ولقد أشار الدكتور الفقي إلى مثل هذه الأفكار في أكثر من موقـع فـي كتابـه [٣] ولعلـي أستذكر حديثـا ورد فـي كتـاب قرأتـه تحـت عنـوان المجتمع العربي لأستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي طبع في جامعـة الإسكندرية في أوائل الستينات نسبه إلى الرسول (ص) حيث يقول فيمـا معناه ليست العربية لأحدكم بأب ولا أم فمن تكلم العربيـة وعـاش علـى أرضها وحمل مشاعر أهلها فهو عربي .. وقـد دققـت الأمـر مـع عـالمين جليلين هما الدكتور أحمـد عمـر هاشـم والأسـتاذ عبدالـوارث الدسـوقي بواسطة المفكر العربي الأستاذ عبد الهادي البكار وكـان [٤] جوابهمـا أن هذا الحديث ليس بحديث نبوي مسند أو مؤكد ، ولكنهما أفتيـا بجـواز التعامل مع نص الحديث باعتباره من المأثورات عن النبي (محمد) لأنـه يتوافق مع جوهر الدعوة الإسـلامية باعتبارهـا دعـوة أمميـة ومـع جوهـر العروبة غير العرقية وغير العنصرية القائلة بأن القومية هي اللسان .

وبعد هذه المقدمة سأتناول الموضوع مـن خـلال النقـاط الآتيـة لكـي لا أخرج عن الموضوعات التي أثارها الدكتور مصطفى الفقي في كتابه علـى الشكل التالي :

١ـ هل الفكر القومي موضـوع عـارض أو طـارىء أمـلاه ظـرف تـاريخي وأصبح هذا الفكر غير ذي موضوع بزوال هذا الظرف التاريخي ؟

---

(٢) الدكتور سليمان حزين ـ أرض العروبة رؤية حضارية في الزمان والمكان ص ١٩ ـ دار الشروق ١٩٩٢ .

(٣) الدكتور مصطفى الفقي ـ تجديد الفكر القومي ص ٨ . دار الشروق ١٩٩٤ .

(٤) رسالة الأستاذ عبدالهادي البكـار المسندة للأسـتاذين الدكتـور أحمـد عمـر هاشـم وعبدالـوارث الدسـوقي (محفوظة لدى الكاتب صاحب التعليق) .

٢ ـ هل العروبة فى مصر موضع تساؤل أم هى حقيقة مؤكدة قامت مصر بدور كبير فى حمل رسالتها وما زالت ينتظرها الكثير ؟

٣ ـ لماذا حملت الشام رسالة التبشير فى الفكر القومى التاريخ والواقع ؟

٤ ـ العروبة والإسلام ـ التناسق أو التعارض .

٥ ـ كيف يمكن تجديد الفكر القومى أو إحياؤه فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة؟

د . عيسى درويش

سفير الجمهورية العربية السورية ـ بالقاهرة

الشرق الأوسط
بين الرؤية القومية والنزعة الإقليمية

تكرر الحديث فى كل المنتديات الثقافية وتردد على امتداد اللقاءات السياسية خلال السنوات القليلة الماضية حول مستقبل الشرق الأوسط الذى شهد صراعا طويلا بين العرب وإسرائيل عبر العقود الخمسة الأخيرة ، حيث بلغت المنطقة ذروة المواجهة الدامية بأربع حروب شاملة على الأقل ، فإذا بها اليوم تتجه اتجاها مختلف له بوادره منذ الزيارة الشهيرة للرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ فى محاولة منه لاستثمار النتائج السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن هذا الحديث عن شرق أوسط جديد بدأ يستمد تبريره أولا منذ توقيع الفلسطينيين وإسرائيل على الإعلان المسمى " غزة - أريحا أولا " . وواقع الأمر أن الحديث عن مستقبل المنطقة أمر يؤرق كل المهتمين بأمورها ، المتابعين لشئونها ، وذلك لأسباب عدة، **أولها** أن المنطقة شهدت تطورات متلاحقة ذات إيقاع سريع بدءا من اجتياح لبنان واستمرار الحرب العراقية الإيرانية وانتهاء بمواجهة التحالف ضد العراق فيما سمى بحرب الخليج الثانية ، والسبب **الثانى** أن المنطقة تعانى مخاض التحول على كل الجبهات وفى مختلف الاتجاهات ، إذ تثور قضايا المشاركة الشعبية والتعددية السياسية فى مختلف أقطار المنطقة ، بشكل يوحى بالرغبة الملحة فى التحول والإصرار الإرادى على التغيير أما السبب **الثالث** فهو أن المنطقة مهيأة الآن أكثر من أى وقت مضى للاتجاه نحو الانفراج الإقليمى وقبول مفهوم التعايش بين العرب وإسرائيل ، أى الانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة القبول بالمشاركة الإقليمية الطبيعية .

ويهمنى هنا أن أتعرض لبعض تصورات المستقبل على ضوء المستجدات التى طرأت، والتى جعلت العلاقة بن الثوابت والمتغيرات فى حاجة إلى مراجعة شاملة. وأضرب مثلا لذلك بنماذج لبعض القضايا التى تحتاج إلى إجابات فى المستقبل القريب وأهمها :

أولا :الإطار القومى الذى يجمع العرب ــ والذى اعتمد فى صحوته منذ الخمسينيات والستينيات من هذا القرن على تأكيد جوهر الصراع مع إسرائيل وتعميق الخلاف معها ـ هل سيظل مصدر الشرعية القومية بعد كل هذه التحولات والانفراجات؟ أم إن على العرب العودة إلى الجذور الأصلية للحركة القومية دون حاجتها إلى عدو يوحد الكلمة ويجمع الشمل !

ثانيا : إن عقلية السلام تختلف بالضرورة عن عقلية الحرب وصراع فى حجم الصراع العربى الإسرائيلى، بتاريخه المتشابك وعناصره المعقدة التى يمتزج فيها الدين بالقومية والتاريخ بالجغرافيا والثقافة بالاقتصاد، سوف يحتاج إلى مرحلة انتقال قد تطول ليستوعب الجميع إمكانية الخلاص من فكر سيطر على العقول عشرات من السنين ، ورسخ فى وجدان أجيال ثلاثة على الأقل من العرب والإسرائيليين على حد سواء ولذلك فإن فلسفة السلم يجب أن تحمل معها كل مزاياه حتى تمحو مرارة صراع دام أحقابا طويلة ، وهنا يكون الحديث المكرر عن "التطبيع" نوعا من الجدل الذى يعد هروبا من الحاضر دون الاستعداد للمستقبل .

ثالثا : إن إغلاق ملف المقاطعة العربية لإسرائيل فى جانبها الاقتصادى كان يحتاج إلى ضمانات موازية تمضى مع مسيرة عملية السلام . فالمقاطعة العربية هى ورقة هامة فى ملف المفاوض العربى يشترى بها السلام ويدفعها ثمنا لاستعادة الحق ، لذلك فإن التفريط فيها وكذلك الإفراط فى التركيز عليها ، كلاهما يحمل خطرا مزدوجا على مستقبل التعايش المتوقع ، ويعطى إحساسا بأهمية التوقيت الصحيح وتلازم القرار الجماعى بإنهاء المقاطعة مع اتجاهات موضوعية نحو السلام الحقيقى .

رابعا : إذا كان لدى الجانب العربى مخاوف من ابتلاع إسرائيل للمنطقة اقتصاديا وتطلعها لاستثمار تقدمها التكنولوجى وعلاقاتها الوثيقة بالغرب فى استنزاف موارد الأثرياء وتوظيف قدراتها المتميزة فى أن تكون الوسيط التجارى بين اقتصاديات المنطقة الغنية ماديا والفقيرة تقنيا فى نفس الوقت ، وبين تكتلات أخرى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا . إذا كان الأمر كذلك فإن لدى

إسرائيل على الجانب الآخر مخاوف من نوع مختلف، أهمها ما يمكن تسميته بالقلق الثقافى ، فلقد عاشت إسرائيل منذ قيامها وراء أسوار عزلة ثقافية جعلت منها دولة "جيتو" الشرق الأوسط لأسباب تتصل بالاختلاف الحضارى ، بل والثقافى القائم على العداء السياسى مع جيرانها ، والآن وقد سكتت المدافع وظهر احتمال قوى لسقوط الأسوار، فإن إسرائيل تخشى على شخصيتها القومية والدينية من الضياع فى محيط عربى واسع والذوبان فى إطار ثقافة عربية كاسحة، لها وجود تاريخى أصيل فى المنطقة بل وداخل حدود دولة إسرائيل ذاتها، لذلك فإن المخاوف متبادلة سواء أخذناها بالمعيار الاقتصادى أو الثقافى ولا أمل للخلاص منها إلا بجدية السعى نحو السلام وصدق النيات لتحقيقه.

خامسا : لعل الحوار العلنى الذى دار فى قمة عمان (الأردن) الاقتصادية فى بداية نوفمبر ١٩٩٥ وكان طرفاه العاهل الأردنى من جانب ووزير الخارجية المصرى من جانب آخر حول مسألة "الهرولة" باعتبارها تعبيرا عن انعدام التوازن بين ما يعطيه العرب لإسرائيل وما يحصلون عليه منها فى إطار زمنى محدد .. لعل ذلك الحوار يعكس أزمة الفكر القومى فى ظل الواقع العربى المعاصر ، وهنا نضيف ان "التطبيع الثقافى" بين العرب وإسرائيل سوف يظل الورقة الأخيرة قبل الدخول فى مرحلة التعايش الكامل بينهما ، وقد كان لنا اقتراح محدد نشرته الصحف المصرية (مارس وإبريل سنة ١٩٩٦) نربط فيه بين قبول العرب بذلك "التطبيع الثقافى" الذى يمثل آخر أسوار المواجهة باعتباره التعبير الحقيقى عن وجدان الأمة وضميرها الباقى، والذى يحتوى مفكريها ومبدعيها ومثقفيها ، وهيئاتها العلمية ، ونقاباتها المهنية ، وجمعياتها الأهلية ، بل وخلاصة العقل العربى ذاته وذاكرته القومية كلها .. نربط بين ذلك العطاء الضخم من جانبنا وبين تخلى إسرائيل عن برنامجها النووى وتوقيعها على اتفاقية حظر انتشار أسلحته وقبولها باشراف المظلة الدولية فى هذا الشأن مثل غيرها من دول العالم، إذ لا يكون مقبولا أن يسلم العرب " الكارت" الأخير لديهم سعيا للسلام الشامل بينما تحتفظ إسرائيل بترسانة نووية تحت دعاوى نظريات بالية عن الردع

الاستراتيجى أو التفوق العسكرى أو الأمن القومى .. فإن من يريد السلام الحقيقى يجب أن يتهيأ له بعقلية جديدة ، وروح مختلفة ، واستعداد كامل ..

سادسا : إن الإسلام السياسى يلعب دورا فعالا فى وقت يقترن فيه تصاعد تأثيره فى عدد من أقطار المنطقة مع محاولات إقامة شكل جديد للشرق الأوسط، وهنا يثور التساؤل ... هل يمكن أن يمضى الشرق الأوسط فى طريقه الجديد فى ظل تصاعد ظاهرة العنف السياسى الذى يستند ولوظاهريا إلى خلفية من "الأصولية الإسلامية" بمرجعيتها الروحية؟ وهو أمر لا يهدد فقط مستقبل المنطقة وتركيبات الأوضاع فيها، ولكنه يتجاوز ذلك إلى استقرار النظم القائمة فى عدد من الأقطار الإسلامية والعربية ويفرض نفسه عاملا مؤثرا يجب أخذه فى الاعتبارعند أى محاولة لتشكيل شرق أوسط مختلف .

هذه بعض نماذج لأفكار تدور حول محور التغيير المحتمل للخريطة السياسية للمنطقة، يظهر منها هذا التناقض المحتمل بين عناصرالثبات وعوامل التغيير، وإذا كنا نعرف من دراسة النظم السياسية المقارنة أنه يجدر بالشعوب أن تتمسك بالثوابت فى مراحل التحول ، فإن العرب مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالتمسك بالروح القومية ، والاتجاه نحو حد أدنى من التضامن العربى حتى لا يكون أمامهم خياران فى وقت واحد، أحدهما قومى عربى والثانى جغرافى سياسى ، إذ الواقع أن النظام الشرق أوسطى الجديد ليس بالضرورة بديلا للنظام الإقليمى العربى ، بل إن التداخل بينهما يرفع ذلك التناقض ، فدخول هذه المنطقة فى أجواء السلام لا يعنى أبدا انفراط عقد العروبة أو المساس بالروح، بل إننا قد نتوقع أن يكون دخول العرب فى شرق أوسط جديد وتعاملهم اليومى المباشر مع إسرائيل مدعاة لليقظة القومية والصحوة الحضارية التى تبعث فى العرب روح التجديد وتعلى مكانة العقل ، خصوصا إذا كنا نتصورأن التحولات المنتظرة والتغيرات القادمة سوف تحمل معها بالضرورة تحولات مماثلة فى هياكل النظم السياسية العربية وتغييرات محتملة فى القيادات المسيطرة والنخب الحاكمة.

والأمر فى ظنى لا يتوقف عند مجرد التنبؤ السياسى والتخمين بالمستقبل ولكنه يتجاوز ذلك إلى صيغة تصل الواقع بالممكن ، فإذا كان الحاضر هو ابن الأمس فإن المستقبل هو وليد الحاضر ، وليس أمام العرب والإسرائيليين من سبيل آخر إلا التعايش والانتقال إلى مرحلة أخرى من الصراع الذى يقوم على روح التنافس الحضارى والتعاون الاقتصادى والحوار الثقافى من أجل شرق أوسط جديد يرضى به الجميع خصوصا أصحاب الحقوق المشروعة والأمن المفقود ودعاة السلام المنشود.

"إسرائيل، الديمقراطية والسياسة الخارجية .. توظيف الرؤية"

التقيت عشية الانتخابات الإسرائيلية فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ بسفير هندى صديق فى "فيينا" فبادرته متسائلا عن رئيس الوزراء الجديد ـ وكنت أقصد من يخلف الوزارة الهندية للحزب المتطرف الذى لم يمكث إلا أقل من أسبوعين فى الحكم حينذاك ـ فإذا به يقول لى إنه يعتقد أنه " بنيامين ناتنياهو" فقد سيطرت أخبار الانتخابات الإسرائيلية على الإعلام العالمى حتى أصبحنا نسأل الدبلوماسى الهندى عن أمر يتعلق بوطنه فإذا به يتوقع السؤال الأهم وهو ما يتعلق بالرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية ، ولقد أحسست لحظتها بنوع من الغيرة القومية تجاه "الجيران" وأدركت أنها هى الديموقراطية " الملعونة" التى تضع الشعوب على الخريطة السياسية لعالمنا المعاصر ، وهى أيضا التى تقدم مادة حيوية لأخبار تشد البشر وترفع من قدر الأمم ! .

ولنعترف بأن إسرائيل برعت منذ سنوات طويلة فى توظيف الديمقراطية لخدمة السياسة الخارجية ، ويكفى أن نقول إن كل قراءة فى مستقبل السلام فى الشرق الأوسط أثناء تلك الفترة كانت تتخذ من نتائج الانتخابات الإسرائيلية نقطة انطلاق فى الدراسات السياسية للاحتمالات المختلفة ، ومتغيرا مستقلا عند رصد التوقعات القادمة ، حتى وجدنا أنفسنا بالفعل أمام "قراءة جديدة فى ملف قديم" ولكى لا نقع فى مشكلة التداخل بين أطراف الشبكة المعقدة لما حدث فى إسرائيل ـ قبل تلك الانتخابات وبعدها ـ فإنه يحسن أن نضع أفكارنا التى تتزاحم أمام التحول الكبير فى إطار محدد يدور حول القضايا التالية : ـ

أولا : إن النظرة الأولى تجاه تطور سياسى معين ليست هى بالضرورة النظرة الصحيحة فهى محكومة فى الغالب بعنصر المفاجأة ، بل ونقص الاستعداد

للتغيير فى كثير مـن الأحيـان ، ولذلـك فـإن وصـول الليكـود إلى الحكـم فـى إسرائيل مع منتصف ١٩٩٦ يبدو فى ظاهره انتكاسة لمسيرة السلام ولكنـه قـد لا يكون بالضرورة شرا كله ، فالتفاوض مع الأكثر تشـددا ـ رغـم صعوبتـه ـ يعطـى أحيانـا نتـائج أكـثر وضوحـاً وبالتـالى سـلاما أرسـخ قـاعدة ، فمصـر "السادات" بدأت المسيـرة السلمية مع " بيجين " الليكود ،ورغم تسليمنا بـأن الظروف قد اختلفت ، وأن السلام مع مصر كان حلمـا يسعى إليـه المعتدلـون والمتشـددون فـى إسرائيل علـى حـد سـواء باعتبـاره إنهـاء فعليـا للمواجهـة العسكرية الشاملة مع العرب ، مع تسليمنا بتغير تلك الظروف والاعتراف بأن حجم الضغوط على إسرائيل ليست كما كانت فى اعقاب حرب أكتوبر الظافرة إلا أننا مع ذلك لا نستبعد تماما قدرة الليكود تحت ضغوط معينة على مواصلة المسيـرة السـلمية فـى عمومهـا مـع اختلافـات فـى التفـاصيل ، وتبـاين فـى الأساليب ، وربما بإيقاع أكثر بطأً وأقـل اندفاعـا ، كمـا يجـب ألا ننسـى أن الليكود لم يحكم بأغلبيـة كاسـحة ، ولكنـه حكـم فـى إطـار ائتـلاف متعـدد التوجهات ، وتحالف متنوع الرؤى بحيث لم نتوقع أن يكـون الحـزب قـادراً على تطبيق سياساته كما يريدها .

ثانيا : لقد توهمنا لفترة أن ظاهرة اختلاف مواقـف الساسـة والأحـزاب وهـم فـى حـملاتهم الانتخابية عن مواقفهم الفعلية بعد وصولهم للحكم تفسـر مـا جـرى فى البداية خصوصا أن الفارق كبير بين الشعارات النظرية للاستهلاك المحلى واجتذاب أصوات الناخبين ،وبين السياسات العمليـة القائمـة علـى الممارسـة اليومية المرتبطة بظـروف الحكـم ، وردود الأفعـال ،والبيئـة السسياسية فـى مـجملها ، فحتى الانتخابات الأمريكية تعكس نفس الظاهرة ، فهل نجح كل الرؤساء فى "واشنطن " فى الالتزام بـبرامج أحزابهـم بعـد وصولهـم إلى مقعـد الرئاسة ، فى ظنى أن التطابق بينهما لم يحدث دائما .

ثالثا : ينبغى أن نعترف أن الصورة السياسـية الشـاحبة " لبـيريز " فـى الشـهور الأخيرة قبل الانتخابات الإسرائيلية جعلت الأسف علـى رحيلـه عـن الحكـم مـحدودا ، فقد ذهب ضحية لتاثير المؤسسة العسكرية الإسـرائيلية عليـه منـذ

اغتيال"رابين" حيث نجحت تلك المؤسسة فى توريطه فى لبنان ثم أسهمت الأحداث الدامية التى بلغت ذروة المأساة فى "مذبحة قانا" ، أسهمت تلك الأحداث فى وضع "بيريز" داخل إطار من الازدراء العربى والانتقاد العالمى ، ونضيف إلى ذلك تساؤلا له مغزاه فهل كانت تصريحات وزير خارجيته "باراك" بعيدة فى لهجتها عن تلك التى تصدر عن صقور الليكود ؟ نحسب أن المسافة بينهما قد انكمشت فى الشهور السابقة على الانتخابات .

رابعا : إن الذين تابعوا على شاشات التلفزيون تلك المناظرة التى تمت بين زعيمى الليكود والعمل عشية الانتخابات الإسرائيلية (أواخر مايو ١٩٩٦) قد اكتشفوا أن "ناتنياهو" قد استخدم الهوس الإسرائيلى التقليدى بقضية الأمن فى مواجهة ما طرحه "بيريز" عن المسيرة السلمية وأهميتها للشعب الإسرائيلى ، بل لقد بلغ الأمر بالأخير حد التخويف المباشر للإسرائيليين باحتمال عودة الانتفاضة الفلسطينية لو حاول الليكود تطبيق سياساته حال وصوله إلى السلطة ، ولا شك أن الأحداث قبيل الانتخابات فى إسرائيل والأرض المحتلة ولبنان قد أسهمت فى تخفيض شعبية " بيريز" التى عكستها صناديق الانتخابات الإسرائيلية بعد أن دفعت حكومته ثمن أخطائها مرتين من قبل الأولى عربية والثانية دولية .

خامسا : يتعين علينا أن نرصد ــ فى صدق وتجرد ــ ظاهر عالمية ، عكستها الانتخابات العامة فى إسرائيل وفى الهند قبلها ودول أخرى أيضا ، وكلها تعطى مؤشرات لتزايد شعبية قوى التشدد ، وتصاعد تأثيرها فى الشارع السياسى لدولها ، وهى ظاهرة مقلقة لأنها تعنى ظهور نغمة نشاز تتعارض مع لحن العصر وحركة التاريخ وروح التضامن الإنسانى عموما ، ونحن لا نغفل هنا تأثير توجهات أخرى موازية منها جماعات التطرف الدينى وحركات الإسلام السياسى ، بل إننى أظن أن متابعتنا لاتجاهات الرأى العام العالمى تجاه إسرائيل قد أوضحت دائما درجة عالية من الانحياز القائم على الفهم المغلوط لدى الغرب لطبيعة العلاقة بين العالم المسيحى واليهود فى

جانب ، ومحاول الربط بين المواقف السياسية المعارضة لسياسة إسرائيل والظاهرة الإسلامية من جانب آخر .

ويقودنا هذا التحليل فى عمومه إلى محاولة استشراف المستقبل القريب وانعكاساته على الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بنا ، وسوف ندرك على الفور أننا نستطيع دون مجازفة كبيرة أن نسوق الملاحظات الآتية :

١ - إن الولايات المتحدة الأمريكية التى قبلت دائما ـ بحكم مصالحها المتشابكة فى المنطقة - أن تكون شريكا فاعلا فى مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل ، تجد نفسها أحيانا أمام موقف لا يقل فى صعوبته عن الموقف العربى ذاته ، فلقد كانت المفاجأة بفوز ناتنياهو بالنسبة لواشنطن وإدارة كلينتون ـ التى وضعت كل ثقلها وراء بيريز - قاسية ومريرة وبدت وكانها نذير شؤم كان يمكن أن يتكرر فى الانتخابات الروسية بعدها ، فحصاد الرئيس الأمريكى كان هشيما ، فقد أضافت إليه نتائج الانتخابات الإسرائيلية عبئا يلحق بمشكلاته الداخلية الأخرى التى تواكبت معها فى التوقيت ،وهو أمر دفع بالرئيس كلينتون إلى محاول مستميتة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فى الشهور التى سبقت الانتخابات الأمريكية بحيث يحقق نجاحا ملموسا أو حتى يحافظ على مستوى الوضع القائم فى الشرق الأوسط ، وحتى لا يدخل الانتخابات وهو مهيض الجناح من كل جانب ولعل ذلك يفسر اندفاعه لضرب العراق دون مبرر مقبول وبدعوى مناصرة فريق (كردى) على آخر .

٢ - إن خسار الفلسطينيين من وصول ناتنياهو إلى السلطة حقيقة ، فهم يقفون فى منتصف الطريق ، فضلا عن أنهم قد وضعوا معظم أوراقهم على مائدة المفاوضات ، وحين اقترب زمن الحصاد هبت رياح عاتية تكاد تعصف بكل ما تحقق وتحجب ما كان يمكن أن يتحقق ، فلم تعد المشكلة الرئيسية هى (القدس) وحدها ولكن (الخليل) أصبحت هى الأخرى عقبة كبيرة يضيفها حكم حديد فى إسرائيل ينكر على الفلسطينيين حقهم المشروع فى دولتهم المستقلة حتى بعد أن عدلوا ميثاق منظمة تحريرهم أملا فى الحصول على حق تقرير مصيرهم ، أما سوريا فهى أفضل حالا ـ برغم كل تصريحات قادة الليكود بنيتهم فى استبقاء" الجولان" ـ ذلك أن دمشق لم تقدم تنازلات

ملموسة باستثناء إبداء الرغبة الحقيقية فى الوصول إلى سلام عادل ، وهو أمر يجعلها فى بداية الطريق بعد سنوات من المفاوضات على المسار السورى ـ الإسرائيلى منذ إعلان صيغة "مدريد" .

٣ ـ توقعنا منذ البداية أن فى جعبة حكومة الليكود الكثير مما يمكن أن تضيفه لهموم الشرق الأوسط ومعاناة الشعبين الفلسطينى واللبنانى ، فهى التى فتحت الملف اللبنانى وسعت لضرب العلاقة السورية ـ اللبنانية بطرح اقتراح " لبنان أولا" مع محاولة للوقيعة الكاملة أيضا بين السلطة فى بيروت وجماعات حزب الله فى الجنوب ، كما أنها عملت جاهدة على توريط عرفات فى صراع مستمر مع حركة حماس ، ولكن الوعى العربى واليقظة الفلسطينية يظلان دائما قادرين على إجهاض مثل تلك المخططات المحتملة .

٤ ـ إن التطرف فى جانب يشجع على التطرف فى الجانب الآخر ، ويجب أن يدرك الجميع أن تسليم زمام الأمور للمتشددين على الجانبين هو مأساة حقيقية على شعوب المنطقة بغير استثناء لأن ذلك يعنى خفوت صوت العقل وارتفاع طنين الشعارات ، وضياع الحقوق فى زحام التصعيد غير المحسوب للقوى المختلفة ،وعلى قادة إسرائيل أن يدركوا أن قوى التطرف العربى والإسلامى لم تعد كامنة فقط ولكنها تبدو كائنة أيضا ..

٥ ـ إذ كانت تلك هى احتمالات تطرح نفسها على الواقع الإقليمى ، فما هى آثار تلك التحولات المتوقعة على الدور المصرى الذى قاد المنطقة فى الحرب والسلام معا .. إن الأمر فى ظنى أن ذلك الدور يتزايد بعكس توقعات سابقة.. فحين تضطرب الساحة وتغيب روح التفاهم ، تبقى القوة العاقلة أكثر وجودا وأشد تأثيرا ، وتصبح الحاجة إليها فى تزايد مستمر أمام موجات التطرف والعنف والتصعيد المتبادل .

هذه قضايا وملاحظات تقلق الضمير القومى ،وتضع الشرق الأوسط أمام احتمالات جديدة وخيارات صعبة ،ولن يسمح العرب بأن يكون "عرس الديمقراطية" فى إسرائيل دليلا على توقفهم والآخر يتقدم ، وبرهانا على تجمدهم وغيرهم يسعى .. إننا جميعا شركاء فى مستقبل واحد نطلب به سلاما عادلا شاملا

قبل أن نشيع هذا القــرن بكـل آلامـه ومعاناتـه إلى نهايتـه .. وحتـى نبـدأ القـرن الجديد برؤية واعية من بدايته ..

"الديموقراطية .. رؤية متجددة "

قضية الديموقراطية قضية كثر الحديث حولها فى العالم الثالث وفى غيره حتى أصبحت من كثرة ما ذكر عنها تعبيرا متكررا فى كل مناسبة سياسية . ويكفى أن أقول إن الديمقراطية وهى مسمى غربى إنما تعبر بشكل أو بآخر عن مجموعة التقاليد والأفكار التى ظهرت عبر تقاليد حضارية معينة . فتطور المجتمعات البشرية ارتبط دائما بفكرة التعبير عن الرأى ، فالبعض يطلق عليها كلمة الليبرالية والبعض الآخر يطلق عليها كلمة الديموقراطية ، وبين هؤلاء وأولئك ينفرد الفكر الإسلامى بمنطوق الشورى ، فالغاية هى أن تصبح الديموقراطية هى التعبير المؤسسى عن المفهوم الفلسفى لكلمة الحرية ، فالديموقراطية تأتى لتحوى تنظيما مؤسسيا يحيط هذا التعبير الفلسفى العام ويحيله إلى سياسة واضحة نستطيع أن نشير إليها ونقول : هذا نظام ديموقراطى .

فالعلاقة بين الأوضاع الداخلية فى بلد معين والظروف الدولية علاقة متبادلة يؤثر كل منهما على الآخر ، وذلك بحكم ثورة المعلومات التى جعلت العالم كله كقرية صغيرة مترابطة . ومن ذلك لا نتصور أن تكون هناك قوة دولية هامة فاعلة ذات تأثير حاكم فى العلاقات الدولية بينما هى فى الداخل تئد الديموقراطية وتقمع الحريات .

وسوف أسوق مثالا فالرئيس السادات حينما تولى الحكم فى بداية السبعينات وشاء أن يتجه إلى الغرب لوضع احتمالات بديلة يخرج بها من دائرة تقاليد الحكم الناصرى لم يتمكن أن يفعل ذلك ولو من حيث الشكل فقط إلا بحديث مكرر عن الانفتاح الاقتصادى والمنابر السياسية والسعى نحو الشرعية الدستورية بديلا للشرعيةالثورية . من هنا يبدو واضحا أنه لا يمكن أن تكون هناك قوة فاعلة فى مجتمع اليوم ما لم تترسخ أقدامها على قاعدة متينة من احترام الحريات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، فبالإضافة إلى التكييف القانونى والمؤسسى لآليات الديموقراطية إلا أنه يبقى لنا وبشكل مستمر أن نقف عند درجات النمو والنضوج فى المجتمعات المختلفة وتقدمها الثقافى والاجتماعى كإطار عام للوجود الديموقراطى ، خصوصا وأن الاعتبارات السياسية أصبحت تزحف على المجتمع الدولى بحيث أعطت درجة من درجات المشروعية للقوى الكبرى فى العالم بطريق مباشر لكى تصبح مراقبا دوليا بشكل جماعى أو فردى للبحث فى شئون التعددية السياسية والديموقراطية وحقوق الإنسان وحتى شئون البيئة ، وهو أمر ينتقص أحيانا من المفهوم التقليدى لسيادة الدولة بمدلولها القانونى المعروف ، كما يبدو الأمر مرتبطا ارتباطا مباشرا بوزن الدولة فى المجتمع الدولى وسياساتها الخارجية بحيث أصبح يتعين عليها أن تتحدث بشكل مستمر عن نظام يقف على قدميه فى المجتمع الدولى من خلال احترامه للحريات وتطبيقه للديموقراطية .

لذلك لابد أن أؤكد أن العلاقة بين الفرد والدولة ما زالت حتى الآن هى العنصر المؤثر فى طبيعة النظام السياسى ، وترى بعض الأنظمة أن تزايد دور الفرد سوف يؤدى إلى اتجاه معين ، بينما لو طغى دور الدولة فسوف يؤدى بها إلى اتجاه آخر . إلا أن الذى حدث فى السنوات الأخيرة هو أن التعددية السياسية قد اكتسبت أرضية واسعة بل ربما كان ذلك فى العقد الأخير وحده وقد ساعد على ذلك عوامل متعددة فبالإضافة إلى الانفتاحين السياسى والإعلامى والتقارب الثقافى والفكرى وسقوط معسكر النظم الشمولية فى السنوات الأخيرة بما أعاد الديموقراطية وعزز قاعدة التعددية وأضاف إليها بعدا جديدا ، ولست أعنى بسقوط النظم الشمولية اختفاء الفكر الاشتراكى فهو جزء من رصيد الإنسانية وتراثها الفكرى الذى يتقدم ويتأخر فى دورات مختلفة فى حياة البشر . أما التطبيقات وتطوراتها فإنها قد تصاب بحالات من الترهل والضعف نتيجة عوامل معينة قد لا يكون بالضرورة للجانب النظرى للفكر الاشتراكي أساس فيها ، ولكن تبقى قضية الحرية هى ذلك البعد الغائب الذى قوض تلك النظم وأدى إلى سقوطها بشكل مفاجىء لم يكن أكثرنا تخصصا قادرا

الديموقراطيـــة هـــى القضيـــة الحاكمـــة فـــى مســـتقبل المجتمعـــات والنظـــم السياسية المختلفـة .

ولو أردنا أن نطبق ذلك على دول العالم الثالث ، ومصر بالتحديد فيها ، فقـد نجد أن علاقة الفرد بالدولة ترتبط بمراحل مختلفة ، ففى العصر الملكى إيجابيـات يجب أن نذكرها بكل موضوعية وهى تتصل بالبعد الثقافى وتطبيق بعض ملامح الديموقراطية فى الحياة النيابية ، وكذلك مظاهر الدور التنويرى فى الحياة المصرية بدءا بالعائلة المالكة نفسها والتى تعتبر جامعة القاهرة على سبيل المثال هى إحـدى نتائج جهود قام بها أفراد منها .

والعصر النـاصرى بكـل مـا يقـال عنـه مـن سـلبيات ومـا يوجـه إليـه مـن انتقـادات فيمـا يتصـل بغيـاب الديموقراطيـة وضعـف المشاركة السياسـية إلا أنـه يبقـى أيضـا تعبـيرا عـن دور الدولـة القـائد فـى مواجهـة الفـرد ودورهـا الرائـد إقليميا ودوليـا . وحـين وصـل الرئيـس السـادات إلى قمـة السـلطة فإنـه كـان يفكـر بطريقـة مختلفـة ولكـى يتسـق حديثـه مـع مـا يريـد سـعى إلى صـورة مختلفـة تسـمح لـه بـالحديث عـن الديموقراطيـة والتعدديـة فبدأ بـالفرد وحـاول توسـيع دوره حتـى أصبـح القطـاع الخـاص يظهـر جنبا إلى جنـب مـع القطـاع العام ثم جـاء عصـر الرئيـس مبـارك الـذى سـعى إلى درجـة مـن درجـات التـوازن بـين كـل الاتجاهـات وفـى مختلـف المواقـف بمـا فيهـا علاقـة الفـرد بالدولـة ، فعلـى الرغـم مـن اتجـاه زيـادة دور القطـاع الخـاص فـى الحيـاة الاقتصاديـة والتـأكيد علـى بنـاء اقتصـاد يسـعى إلى دور بـارز لـرأس المـال الخـاص إلا أن ذلك تم مع وجـود القطـاع العـام لخلـق درجـة مـن التـوازن بـين الفـرد والدولـة ، ولكن بقيت هنـاك عقبـات ربمـا هـى جـزء مـن تقـاليد تاريخيـة مصريـة مثـل مـا يتصـل منهـا بمسـتوى الثقافـة ودرجـة التعليـم وقـدرة الفـرد علـى اكتشـاف المستقبل وتقبـل الحيـاة مـن حولـه وقدرتـه علـى مخاطبـة الآخريـن والرغبـة فـى الاسـتماع إليهـم ودرجـة الأميـة ونمـط الحيـاة الاجتماعيـة بمـا فـى ذلـك معـدل دخـل الفـرد ، هـذه كلهـا عوامـل موروثـة ، بينمـا هنـاك عوامـل تتصـل بميكانيكيـة النظـام وبآليـات التغيـير فيـه . وأعـترف أن حجـم حريـة التعبـير

وخصوصا فى الصحافة قد وصل الآن إلى درجة غير مسبوقة فى تاريخنا كله بما فى ذلك الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برغم بعض المحاولات لوضع قيود عليها أو الإقلال من دورها .

ولكن بقيت لأسباب عديدة ضرورة تأكيد همزة وصل تقوم بين حرية التعبير وبين إمكانية المشاركة فى القرار السياسى الفعال، وهى بمثابة حيز من الفراغ لابد أن تتقدم الدولة بأسرع ما لديها لسد تلك الفجوة وإلا فإن قوى عديدة تحاول دائما استغلالها .

كما أن أى حديث عن تزايد دور الفرد من الناحية الاقتصادية لابد أن يستتبعه كذلك حديث عن دور الفرد من الناحية السياسية ، لأنه لا يمكن أن نتصور أن للفرد دورا فاعلا فى مستوى معين ، بينما نسلبه هذا الدور على مستوى آخر ، ولذلك فإن إعمال نظرية "الاختيار الطبيعى" فى مجتمعنا هو فى ظنى مفتاح للخروج من كثير من الأزمات ولابد أن نعترف أن إعمال تلك النظرية سوف يؤدى إلى سقوط كل رموز الفساد السياسى والاقتصادى وكل مظاهر المحسوبية والمحاباة والذى يسمح للقدرة البشرية أن تبدع وتتقدم بحيث تصبح للحرية معنى، ويصبح لمؤسسات الدولة المصرية ـ وهى مؤسسات تنموية عريقة ـ دور فاعل ومؤثر فى صياغة المستقبل على أبواب الألفية الميلادية الثالثة ، فلابد من دور أقوى للأزهر الشريف ولابد من دور جديد للجامعات المصرية ولابد من دور أكثر تأثيرا للأحزاب السياسية ، ولا بد من دور فاعل للهيئات والنقابات والمنظمات غير الحكومية ، وهى الآن أكثر فعالية خصوصا فى السنوات الأخيرة ، إذ إن محاولة تعطيل المسيرة المصرية جاء بشكل متعمد نتيجة إهمال التقاليد السياسية والثقافية والفكرية فى حياتنا بحيث توقفت جزئيا بعض المؤسسات الدينية والعلمية والثقافية عن العطاء المطلوب .

كما أنه يتعين علينا توسيع قاعدة المشاركة السياسية والربط بين حرية التعبير وبين مسألة القرار السياسى على مستوياته المختلفة ، ولابد من دور أكبر للأحزاب السياسية بالذات حتى تصبح مدارس لتخريج كوادر سياسية للمستقبل .. بإيجاز لابد من المضى مع حركة التاريخ ومواكبة تيار الإنسانية المتحرك ولابد من

التسليم بالتعددية والـتركيز عـل قضايـا حقـوق الإنسـان واحـترام آراء الغـير مهمـا اختلفنا معه .

الأحزاب المصرية
بين الذاكــرة والرؤيـــة

يزداد المصريــون قربا من الوطـن حـين يكونـون بعيـدين عنـــه .. وتحتـل همومه القلب الغائب ، وتسكن أحلامه الوجدان البعيد .. فما تـرك المصرى وطنـه إلا وعاش فيه ، وما رحل عنه إلا وكان معه .. تـزداد حساسيته للأحـداث التـى تجرى على أرضه، وتستبد به شئون الوطن وشواغله ، ويمضـى فـى مقارنتـه دومـا بسواه ، حيث تتزاوج أمامه التجـارب الإنسـانية ، وتتسـم لديـه النظـرة بالشـمول والعمومية ، ويبدو الوطن عن بعد براقا متألقا .. مثل اللوحة الرائعة تختفى عيوبها ويضـــيع رتوشها إذا اتسعت المســافة بينهــا وبـين مـن يتطلـع إليهـا مشـدودا مفتونا ..(*)

والانتخابات البرلمانية تكون دائما مناسبة وطنيـة مصريـة شـاملة للشـأن العـام وتقييم التجربة الديموقراطية من خلال البحث فـى التركيبـة الحزبيـة واستكشـاف مسارها وتحليل دورهـا .. وسـوف نلاحـظ عنـد التطبيـق علـى الواقـع المصـرى أن الأحزاب السياسية تبدو ـ فى مجملها ـ صدى لفترات زمنيــة معينـة فـى تاريخنـا الحديث ، وامتدادا يكاد يكون جامدا فى بعض الأحيان لأفكـار ارتبطـت بظـروف معينة وانطلقت من أحقاب محددة .. وهو أمر لا بأس به فالحزب السياسـى فـى النهاية يمثل مجموعا من الأفراد ينتهجون أسلوبا للوصـول إلى السـلطة وفقـا لطـرح فكرى يلتزمون به أو ينطلقون منه ، لذلك يكون معيـار التمـيز مـن جـانب ومعيـار الشعبية من جانب آخر شرطين يصعـب تجاهلهمـا عنـد التصـدى لتحديـد مفهـوم الحزب السياسى وتمييزه عن المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية ..

(*) كتب المؤلف هذا المقال وهو بعيد عن وطنه ، سفيرا لمصر بالخارج

وأوجز هنا تصورى لموقف أحزابنا السياسية فى عدد من الملاحظات أهمها :

أولا : تعتمد الأحزاب المصرية القائمة على مرجعيات تستمد منها جزءا كبيرا من شرعية وجودها وأسباب بقائها ، "فالوفد" وريث الفترة الليبرالية بين الثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، " والناصرى " تعبير عن السياسات والممارسات التى امتدت بين منتصف الخمسينيات وبداية السبعينيات - و" العمل " بقياداته وشخصياته امتداد تاريخى لحزب مصر الفتاة ، أما " التجمع " فكل أفكاره وبرامجه تشير إلى تراث اليسار الوطنى، بل إن الحزب الوطنى الحاكم ذاته يعتمد - فضلا عن وجوده فى الحكم - على مزيج من رصيد ثورة يوليو ١٩٥٢ ونصر أكتوبر ١٩٧٣ ، وحتى التيار الإسلامى - بكل فصائله وجماعاته - هو ابن شرعى لجماعة الإخوان المسلمين قبل حلها ، ومنذ أن أنشأها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨ .. وبلد هذا شأن أحزابه، وتلك مرجعياتها المستمدة من الماضى ، لابد وأن يعيد النظر فى تلك التركيبة على نحو يشمل كافة الأحزاب من حيث القيادات والبرامج وأساليب العمل .

ثانيا : تختفى بعض الأحزاب السياسية المصرية وراء قيادات تاريخية تجعل منها أحزاب أشخاص اكثر منها أحزاب برامج ، فإن اسماء مثل "سراج الدين"و"محى الدين" و"شكرى" كلها نماذج للتأثير القوى للقيادة على القاعدة الحزبية ، وهو أمر قد تنتفى معه الممارسة الديموقراطية السليمة داخل الحزب ذاته ، وهنا يتعذر على فاقد الشىء أن يعطيه ، فالحزب الذى لا يضع معايير ديموقراطية للحركة الداخلية له على نحو يجعل له مؤتمرا عاما سنويا تتم فيه عملية تصعيد قيادات وانزواء أخرى وفقا لضوابط موضوعية ، أقول إن مثل هذا الحزب لا تكتمل له شروط الوجود أو أسباب الشعبية قد تكون له صحيفة واسعة الانتشار ولكن ليس لديه ضمانات الاستمرار.

ثالثا : سوف تكشف الدراسة المقارنة للبرامج التى طرحتها بعض الأحزاب فى مناسبات مختلفة . عن درجة من التشابه فى الخطوط العريضة ، فلا نكاد نجد حزبا يتخذ موقفا مختلفا عن غيره من قضايا ترتبط بالدين أو القومية ، فضلا

عن أن برامج بعض هذه الأحزاب لا تخلو من شيء من الاضطراب الذى يصل إلى حد التناقض .. لقد كنت أتصور مثلا أن يركز حزب على البعد العروبى لمصر ، بينما يتحمس آخر للهوية الفرعونية ، ويستعيد ثالث تقاليده المرتبطة بالليبرالية والوحدة الوطنية ، بل إن جدلا بين الحركة القومية العربية من جانب وبين توجهات مصر التقليدية تجاه وادى النيل كان يمكن ان يكون مادة للخلاف الأساسى بين بعض الأحزاب عند وضع الأطر الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية.. إلا أن الواقع يثبت أن ذلك لم يحدث ،ويكفى فقط ان أذكر بدولة عربية صغيرة حاولت فى فترات معينة توظيف ميول بعض الشخصيات السياسية لخدمة مواقف محددة ، فقد كان تعيين " بهجت التلهونى " رئيسا للحكومة الأردنية يعنى مؤشرا لمغازلة " القاهرة " بينما يكون اختيار صهره " زيد الرفاعى " فتحا لجسور جديدة مع " دمشق " وهكذا تكون التعددية ـ حتى فى ظل غياب الحزبية ـ أداة لخدمة أغراض الحكم وأهداف السياسة .

رابعا : يجب أن نعترف أننا لم ننجح حتى الآن فى استخدام الهامش المتاح من الديموقراطية لصالح سياستنا الخارجية ، وهنا تكفى نظرة خاطفة على التركيبة الحزبية الإسرائيلية لندرك حجم الفرص الضائعة علينا ، إذ لم نتمكن من وضع إطار حركة عام يسمح لنا بتوزيع الأدوار فى ظروف معينة مثلما برع الآخرون فى ذلك حين جعلوا من المقارنة بين الأحزاب من حيث المرونة والتشدد مبررا يعطيهم ميزات إضافية فى التفاوض مع الآخرين على نحو يجعل من الرأى العام لديهم أداة للضغط على سواهم .

خامسا : إن هناك ظاهرة ـ لا نكاد نرى لها نظيرا لدى غيرنا ـ وهى الإحجام عن استخدام هامش الحرية المتاح لأسباب غير مفهومة ، وكأنها محاولة انتهازية للمزايدة ضد الديموقراطية وإيثار للسلامة حتى دون وجود مخاطر حقيقية ، بل هى مجرد تفضيل لشعار (كن ملكيا أكثر من الملك) أو لعلها بمثابة صدى لنظرية (سكّنْ تسلمْ) الشهيرة فى النحو العربى .. ولا شك أن مثل هذا التفكير العاجز إنما يعكس حقيقة مريرة مؤداها أن ثقافة الديموقراطية لم تجد أرضية صلبة أو مناخا مناسبا رغم أننى أزعم أن القدر المتاح من حرية التعبير فى

مصر حاليا ـ خصوصا فى مجال الصحافة ـ يبدو غير مسبوق فى تاريخنا الحديث، وأضيف إلى ذلك نقطة جديرة بالاهتمام والتأمل وهى سقوط فترات كاملة من ماضينا القريب بشكل تعمدى من خريطة التفكير لدى بعض الأحزاب، وهنا يجب أن نتذكر أن الماضى حقيقة يمكن أن نختلف مع مسارها، ولكن يستحيل أن نرفض وجودها .

سادسا : الأصل فى الحزب السياسى هو أن يكون مدرسة سياسية لتخريج الكوادر الصالحة للعمل الوطنى والحياة العامة ، ولكن ذلك على ما يبدو لا يقع فى اهتمامات كل أحزابنا السياسية .. قد تكون لدينا حساسية لتجربة تنظيم الشباب فى الحقبة الناصرية لأسباب يراها البعض ، ولكن لا يجب أن يكون ذلك مبررا على الإطلاق للتجاهل الكامل للوظيفة الحزبية المتعلقة بتدريب الكوادر السياسية وتأهيل القيادات لأن ذلك يصنع فى النهاية فراغا هائلا فى الساحة تسارع لشغله والاستفادة منه تيارات أخرى تبدأ من التطرف الفكرى وصولا إلى الإرهاب الدموى مرورا بكل مراحل العنف السياسى .

□

إننا نريد أن نقول إن أمة بلا ذاكرة هى بالضرورة أمة بلا رؤية .. فالذاكرة هى ملف الماضى والرؤية هى ملف المستقبل ويربط بينهما مسار الحاضر بكل ماله وما عليه..

ونحن نريد لمصرنا أن تكون موصولة العطاء يدفع ماضيها نحو مستقبلها ولا تتوقف فقط أمام المرجعيات والسلفيات فى استغراق يصرفنا عن مشكلات الحاضر وقضايا المستقبل .. إننا نمثل الدولة الوحيدة فى المنطقة التى عرف لها من حولها مؤسسات فكرية عريقة وتراثا ثقافيا واضحا وتقاليد مهنية راسخة .. فهى مصر بلد الأزهر الشريف والكنيسة القبطية ، بلد البرلمان القديم والجامعات المرموقة والحركة النقابية والعمالية المبكرة .. وهى أيضا رائدة حركة التنوير فى المنطقة

كلها .. تميز فيها القضاء والمحاماة والطب والتعليم والقوات المسلحة والشرطة والسلك الدبلوماسى فضلا عن الصحافة والآداب الراقية والفنون الجميلة .. لم نبخل على غيرنا بالعطاء ، ووضعنا أسسا لكل ذلك على امتداد القرنين الأخيرين وها نحن نطل على ذات المنطقة بعطاء جديد فى ظروف مختلفة ، وأعنى بذلك مظاهر التعددية السياسية والحياة الديموقراطية فى ظل مرحلة بالغة التعقيد سريعة التطور، لذلك يكون طبيعيا أن تكون لنا وقفة لكى نقول إننا نريد دائما تجربة وطنية تساهم فى تشكيل وجدان مصر الوطنى على أبواب القرن الحادى والعشرين.. نريد أحزابا سياسية بالمفهوم العصرى لها .. نريد قيادات متميزة تسمح لقانون الاختيار الطبيعى بأن يدفع بأفضل العناصر نحو المشاركة الإيجابية فى حياتنا السياسية .

نحن لسنا ضد الماضى ، ولكننا معه تمهيدا للمستقبل .. نحن لا نرفض الثوابت ولكننا نتفهم فى الوقت نفسه كافة المتغيرات .. نحن لا نقع فريسة الصدام المفتعل بين الأصالة والمعاصرة .. بين التراث والحداثة .. بين القائم والوافد.. ولكننا ندعو إلى ارتباط عضوى بين الماضى والمستقبل عبورا بقنطرة الحاضر ، وبلدنا يحتاج إلى حلول غير تقليدية لمشكلات هى بطبيعتها غير تقليدية ..

فمصر ليست بلدا متخلفا صغيرا ، ولكنها أيضا ليست أكثر الدول تقدما أو اكبرها حجما .. إنها طراز فريد يحتوى ثروة بشرية هائلة ، ويضم عقولا متميزة فى كافة المجالات ولكنها تبدو أحيانا أسيرة الماضى ، قلقة الحاضر ، ناقصة الرؤية نحو المستقبل ، وفى يد أبنائها ــ وأبناؤها وحدهم ــ أن يحيلوا ذاكرتها الوطنية إلى رؤية مستقبلية فالذاكرة والرؤية مرادفان لمعنى واحد ينصرف أحدهما لما مضى ويتجه الآخر نحو ما هو قادم .

"حوار الأصولية والعلمانية ..
اجتهـــــــــاد ورؤيـــــــــة"

أشارك الملايين فى العـالمين العربـى والإسـلامى شعورا بـالقلق تجـاه احـداث العنف الذى بلغ حد الإرهاب العشوائى على امتداد الساحة الإقليمية فى السنوات الأخيرة لذلك فإن توسيع قاعدة المشاركة السياسية قد يكون طريقا للوصول إلى وقفة واحدة لكل القوى الفاعلةفى مواجهـة ذلـك الخطـر الـذى يغتـال الحـاضر ويهـدد المستقبل فضلا عن أنها تمثل خطوة نحو تمثيل شامل لكل القوى السياسية .

ولقد وجدت أنه لا بأس من أن أطرح اجتهادا محددا ، خصوصـا وأن الدعـوة إلى الحوار أمر يغرى دائما بأن ندق أبواب المستقبل فى شجاعة إذ إن نظـرة حولنـا لابد وأن تثير لدينا القلق وتدعو إلى تفكير مختلف لأننا نواجه على الساحة المصرية والعربية والإسلامية مواقف غير مسبوقة ، فتصاعد ظاهرة العنـف السياسـى أصبـح روتينا شبه يومى ، وتصاعدت معها أصوات تتحدث عن الارتباط بين ذلك العنــف وما نطلق عليه "الإسلام السياسـى" أو الاتجاهـات الأصوليـة المسـتندة إلى مرتكـزات دينية ، وهى كلها أمور تدعو كل من يخفــق قلبـه بحـب الوطـن ، بـل وكـل مـن يحرص على الإسلام كدين أن يفكر بشكل مختلف وأن يجتهد ما اسـتطاع ، فـإذا أصاب فقد تحقق له ما أراد ، وإذا أخفــق فإنـه قـد خـرج علـى الأقـل مـن دائـرة الجمود الفكرى والعجز السياسى .

وأعلم يقينا أننى ربما أكون كمـن يمشـى فـوق الأشـواك ، وقـد لا أرضـى كـل الأطراف فى وقت واحد ، ولكنى فى النهاية أقول كلمتى بكــل تجـرد وموضوعيـة لعلها تصل إلى عقول وقلوب أريد أن تصل إليها ، .. فالظاهرة السياسية تقوم عـلى تفاعل قوى عديدة فى إطار تنظيم سياسى معين ، وبذلك لا يتصور أن تغيب بعض

القوى ذات الفاعلية ، كما لا يمكن أن تختفى قوى أخرى فى الظلام لتمارس دورا سلبيا على مستقبل الأمة مهما كانت الدعاوى ومهما اختلفت المبررات .

ونحن هنا فى مصر مصدر الأفكار التى غيرت الخريطة الإقليمية ونحن نمثل أيضا مستودع الطاقة البشرية المتميزة كما وكيفا فى هذا الجزء من العالم ، وقد لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت إن مصر هى التى صدَّرت للعالمين الإسلامى والعربى حركة "الإسلام السياسى" الجديدة بكل ما لها وما عليها منذ عشرينيات هذا القرن، فى وقت سقطت فيه الخلافة الإسلامية وخرجت دول المنطقة من تحت عباءة الخليفة العثمانى لتبحث عن دور بديل تحت عمامة "الإسلام السياسى" بينما كان الغرب قد بدأ يحاصر العالم بأفكار جديدة تدور حول حق تقرير المصير والليبرالية السياسية والديمقراطية بمفهومها الغربى المسيحى .

وسوف أحاول الوصول إلى ما أريد بشكل مباشر لأن الدخول إلى القضايا المصيرية من الأبواب أفضل عشرات المرات من طرق النوافذ على استحياء أو تردد، إننى أؤمن أننا نواجه موقفا غير تقليدى يحتاج إلى رؤية غير تقليدية من منظور يؤمن بأن كل من يرفض العنف السياسى ويدين الإرهاب ويقاومه هو بالضرورة شريك فاعل فى الحركة السياسية وصاحب دور مقبول على مسرحها اليومى ، وأبدأ بتأكيد حقيقة مؤداها أن الوجود فى الشارع السياسى يصبح تعبيرا عن ما يمكن تسميته بالشرعية السياسية ، وهى تختلف عن الشرعية القانونية التى تستند إلى أمور تتصل بطبيعة الإجراءات والأحكام وهى التى تعتمد عليها تلك القوى فى ممارسة عملها أمام الدولة ولكن يبقى علينا فى هذه الحالة أن نلزم كافة القوى بالمبادىء العامة التى أفرزها الفكر السياسى المعاصر والتى تحكم قواعد التعامل بين أطراف النظام القائم ويمكن إيجاز تلك المبادىء فيما يلى :

١ - إن كل قوة سياسية رشيدة - سواء بالمنظور السياسى أو القانونى - لابد وأن ترفض العنف وأن تسعى لتوسيع قاعدة المشاركة مهما تعددت العقبات واشتدت المصاعب .

٢ - إن الديمقراطية بمفهومها المعاصر تعنى بالضرورة رسوخ مبدأ تداول السلطة وتجعل الوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة غاية مبررة وهدفا مقبولا .

٣ ـ إن الأمة هى مصدر السلطات ولا يمكن أن نضع قيدا بالمصادرة على ذلك استغلالا لمشاعر روحية أو توظيفا لنصوص مقدسة أو سقوطا فى قبضة دكتاتورية حكم فرد أو جماعة أو حزب واحد .

٤ ـ إن العمل السياسى يقتضى وجود كوادر مؤهلة له قادرة عليه ومفهومه المعاصر أنه خدمة ولم يعد كما كان من قبل ميزة ، لذلك فهو يعتمد على قدر من التربية السياسية والرغبة الخالصة فى العمل الوطنى وتغليب المصلحة العامة على الأهواء الشخصية أو الأغراض الذاتية .

وسوف نستطرد فى الحديث إلى أن نرتطم بإشكالية التمثيل السياسى الشرعى للتيارات الإسلامية فى مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية ، وتلك هى بؤرة تفكيرنا فى هذ المقام ومحور اهتمامنا فى هذه المرحلة .

ولعل دافعنا فى ما نذهب إليه من التصدى لهذا الموضوع الشائك إنما يصدر عن أسباب أربعة :

أولها : أن الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى يتعرضان لهزة تتفاوت درجاتها بين عدد من الأقطار العربية والإسلامية التى تواجه ظاهرة العنف السياسى المنطلق ولو شكلا من قواعد دينية وهو أمر يهدد مستقبل تلك الأقطار ويحرمها إمكانية التقدم على الطريق الصحيح ، ويعطل مسيرة التنمية فيها ويصرفها عن غايات وطنية تسعى إليها .

وثانيها : أن ما يجرى حاليا قد يكون مؤامرة واسعة تستهدف ضرب الإسلام الحقيقى وشغل المسلمين بقضايا فرعية ومشكلات جانبية تشدهم بعيدا إلى دهاليز التاريخ لتصرفهم عن عالم يتطور ، ودنيا تتقدم ، وعصر جديد يبدأ ، والإسلام فى ظنى رسالة روحية ذات أبعاد فكرية وثقافية أرحب بكثير من أن تختزل فى عدد من المسائل المحدودة بحيث تصبح هى الواجهة الوحيدة لتلك الشريعة الثرية على نحو يؤدى إلى تشويه صورتها أمام عالم لديه من الرواسب التاريخية ما يغريه بان يقبل تلك الصورة الشوهاء بل ويتحمس لها .

وثالثها : أن المواجهة بين الإسلام السياسى والنظم القائمة أو النخب الحاكمة ليست هو القضية فى حد ذاتها ولكن استخدامها كمظلة لضرب استقرار الدول وأمن الشعوب هـى الخطر الذى قد يؤدى إلى خلط متعمد بين الإسلام والعنف وبين المسلمين والتخلف ، بل وتضع الحضارة العربية الإسلامية أمام خيارات لا تطرحها روح العصر ولا تباركها حركة التاريخ .

ورابعها : وقد يكون أهمها جميعا أن الإسلام برغم تسليمنا بأنه رسالة روحية ولكنه أيضا تاريخ حضارى ونسق ثقافى فإذا ما ضرب فإن الذى يتأثر لن يكون المسلمين وحدهم ولكن الأمر سوف يتجاوز ذلك إلى كل الأقليات غير المسلمة والتى تعيش فى رحاب العالم الإسلامى كله ، لأنها جزء من حضارته ونتاج لثقافته ، فالحضارة العربية الإسلامية لم تقم على المسلمين وحدهم ولكن شاركهم فيها وباسهام واضح عناصر عديدة من غير المسلمين الذين عاشوا تحت سلطة الدولة الإسلامية الواحدة على امتداد القرون الماضية ، ومن هنا فإن ضرب الإسلام سوف يعنى بالضرورة تداعى التراث الحضارى للثقافة العربية الإسلامية المتداخلة والتى تميزت تاريخيا بقدر كبير من السماحة والانفتاح والذى أدى بدوره إلى الامتزاج مع الغير والتفاعل مع الآخرين ، فلقد التقت الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الغربية المسيحية عبر الجسور التقليدية بدءا من الأندلس حتى الحروب الصليبية مرورا بقنوات الاتصال فى البحر المتوسط والتى كان أهم مراكزها جزيرة صقلية ، كما ان الحضارة العربية هى التى وصلت إلى أقاصى شرق آسيا وربوع إفريقيا سواء كان ذلك بالتبادل التجارى أو من خلال العطاء الثقافى .

لهذه الأسباب مجتمعة أجدنى مهموما ــ ومثلى ملايين المسلمين وغيرالمسلمين ـ بالبحث فى مواجهة المحاولة المصطنعة والخلاف المتعمد للإيقاع بين الحضارة العربية الإسلامية وغيرها من حضارات العصر ، وهو أمر يتنافى مع روح التاريخ ويتناقض مع واقع الحياة المعاصرة ، فالأصل فى مفهوم العلاقة بين الحضارات هو التعاقب والتراكم بل التكامل والإثراء ، لذلك يكون طبيعيا أن نجعل فى مقدمة شواغلنا ضرورة البحث عن صيغة لحسم الخلاف فى بدايته ومواجهة الفتنة فى مهدها ، ولن يتحقق ذلك دون أن نفكر بمنطق مختلف عن

ذلك الذى نفكر به وبأسلوب يرى الأمور عن بعد ولا يستغرق فى تفاصيل تذهب به بعيدا عن حقيقة ما يدور حوله وتأخذه بالأوهام إلى حيث لا يعود ، وسوف أتقدم هنا فى محاولة للتفكير المشترك أبادر بطرحها لإيجاد صيغة للتعامل مع ظاهرة العنف السياسى المستند ، ولو شكلا ، إلى منطلقات إسلامية لكى أطرح ـ وفى حذر شديد ـ تصورا يراودنى على امتداد السنوات الأخيرة ومؤداه أنه إذا كنا نرفض قيام حزب دينى لأسباب نتفهمها ومخاطر نتوقعها ، فإننا قد نجد بديلا توفيقيا يقدم الحد الأدنى الذى قد يرضى كل الأطراف ، فإذا كنا نقول مثلا إن التمثيل السياسى لحزب الوفد المصرى يستمد مرجعيته من الفترة الليبرالية فى تاريخ الحياة السياسية المصرية الحديث والواقعة بين الثورتين ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ ، وإذا كنا نقول أيضا إن الحزب الناصرى يستمد مرجعيته من فترة حكم الرئيس عبدالناصر فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، فالأولى بنا والأجدر أن نفكر فى تمثيل سياسى تعود مرجعيته إلى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية بكل مالها وما عليها ... وبذلك لا نكون بصدد حزب دينى ولكننا نرتكز على الرصيد الحضارى الضخم والتراث الثقافى الهائل الذى تفاعل تاريخيا مع كل حضارات الدنيا أخذا وعطاء، تواصلا والتقاء ، وهنا قد يقول قائل وماذا عن الجانب الروحى فى العقيدة الإسلامية ونظريتها فى السياسة والحكم ؟ وسوف أبادر بالقول، لنضع الجانب الروحى فى مكانه الرفيع فى قلوب المسلمين ووجدان أجيالهم المتعاقبة ولنرفع النصوص المقدسة إلى مكانها العظيم نحتكم إليها فى علاقة المخلوق بالخالق ولنستند فقط إلى تاريخ الممارسة السياسية للدولة الإسلامية ومرجعيتها هنا هى حضارة وسياسة .. تراث وثقافة .. خبرات وسوابق .

إننى من أولئك الذين يؤمنون بالعلاقة الوثيقة بين الدين والثقافة ، ألم يكن ذهابنا مع آبائنا إلى المساجد لصلاة العيد مثلا فى سنوات الطفولة المبكرة جزءا من تكويننا النفسى والثقافى ؟ مثلنا فى ذلك مثل أخوة لنا تعودوا التردد على الكنائس مع ذويهم فأصبحت جزءا لا يتجزأ من تكوينهم الثقافى ومزاجهم النفسى أيضا بحيث تحولت المشاعر الدينية إلى ممارسة يومية تنعكس فكرا وثقافة وسلوكا.

وقد يبادرنى سائل آخر ، ولم كل هذا العنت وكل هذه المعاناة ؟، ألسنا جميعا فى هذه المنطقة من العالم ـ مسلمين وغير مسلمين ـ أبناء الحضارة العربية الإسلامية ؟ الم يتقدم بطرس غالى ، المسيحى المصرى ، إلى أرفع منصب دولى مقدما أوراق اعتماده للمجتمع البشرى باعتباره مبعوثا للحضارتين معا : المصرية الفرعونية والعربية الإسلامية ؟ إذا لماذا نخص البعض بمرجعية تعود إلى تاريخنا المشترك ولماذا نسمح لهم بالانفراد بها دون غيرهم ؟ فنحن ننتمى إلى تلك السبيكة الحضارية الواحدة والمعدن الثقافى المتجانس الذى تفاعلت فيه حضارات تعاقبت، وثقافات توافدت ، حتى كانت الثقافة العربية الإسلامية آخرها وهى التى استكملت وجودها حين أصبحت لغة العرب هى لغة الصلاة فى كنائس الأقطار العربية ... وعندئذ يكون ردنا أننا نسلم بذلك ولكننا نخص بهذه المرجعية العربية الإسلامية أولئك الذين يعطونها الأولوية ، ويجعلون لها الصدارة فى فكرهم السياسى ومفهومهم للهوية القومية أو حتى ممارستهم للعمل العام .

إننى بإيجاز ووضوح أدعو إلى التفكير فى صيغة للتعامل مع الجانب الحضارى والثقافى لتاريخنا الإسلامى العربى والذى يتداخل عنصراه بشكل يجعل التمييز بينهما أمرا صعبا ، وهنا فإننى لا أتحمس لقيام حزب دينى ولكنى أتلمس الطريق لاكتشاف مخرج من ذلك المأزق الذى وصلنا إليه ، وهى محاولة مخلصة نرجو أن نحقق بها الحفاظ على صورة الإسلام الحقيقية من أجل استقرار شعوبه واحتواء كل الأقليات غير المسلمة تحت نفس المظلة التى عاشوا تحتها أكثر من أربعة عشر قرنا ، ولا يخفى علينا أن التمثيل السياسى لتاريخ الدولة الإسلامية والجانب الحضارى والثقافى منها سوف يلزم من يتخذونها مرجعية للممارسة المعاصرة أن ينبذوا العنف وأن يقاوموه وأن يقبلوا كافة قواعد وشروط العمل السياسى المعترف بها عالميا والتى أشرت إلى بعض عناصرها فى مستهل هذا الحديث .

وهنا قد يتساءل البعض عن جدوى هذا الاجتهاد الفكرى فى إيقاف موجة الإرهاب وقدرته على وضع نهاية للعنف السياسى ، ويكون ردنا واضحا إذ إن احتواء كل القوى الفاعلة فى إطار النظام القائم ، واستيعاب حركتها ، ووضعها

تحت دائرة الضوء ، سوف يلزمها جميعا بالقواعد المطروحة للعمل العام ويحملها مسئولية المشاركة فى المواجهة الحاسمة مع من يعملون فى الظلام ، ويرفضون دخول المسرح السياسى من أبوابه الواسعة.

إننى فى حقيقة الأمر أتطلع ـ ومعى الملايين فى هذه المنطقة من العالم ـ لحل الإشكالية التى تهدد مستقبلنا جميعا وأسعى مخلصا لكى يشمل الحوار كافة القوى السياسية على أن يدور الحوار حول كل القضايا دول استثناء ، إنها محاولة للاجتهاد فى ما لا يجب تجاهله ، وفرصة للتفكير فيما لا ينبغى السكوت عليه ، وحسبى"أن ما لا يدرك كله لا يترك كله".. إننا نتطلع إلى قافلة تتحرك ... ومسيرة تسعى، لكى يكبر الصغار .. وتعود الابتسامة ... ويتواصل عطاؤنا للإنسانية ... لأنها مصر التى أنجبت"إخناتون" وعرفت مبكرا فلسفة "التوحيد" ، وهى أيضا مصر التى استقبلت الديانات السماوية بحماس من يدرك قيمتها ويعرف قدرها ... وقديما نصح فلاسفة علم السياسة تلاميذهم قائلين ... فى فترات التحول وحين تسرع الخطى وتتعاقب التطورات فإنه ينبغى أن يلوذ العاقلون بالثوابت الراسخة دون أن يرفضوا ـ فى الوقت ذاته ـ المتغيرات القادمة .

دعنا نفتح النوافذ لحوار حقيقى نواجه به كل من يستهدفون هذا البلد المقدس الذى بنى الحضارات واحتوى الثقافات ... فمصر كنانة الله فى أرضه من أرادها بسوء قصم الله ظهره .

"صحوة إسلامية أم عنف دينى ؟
.. رؤيـة معـاصرة"

يتميز هذا العصر بأنه ــ بحـق ــ عصـر خلط الأوراق ، فالعلاقـات الإنسـانية المركبــة ، والارتباطات الدولية المعقدة ـ فى وقـت تتقـدم فيـه البشـرية بمعـدلات هائلة ـ تجعل سكان الكون يلهثون وراء الاكتشافات المتتالية والاختراعات الجديدة بشكل غير مسبوق فى تاريخ الإنسان المعروف لنا والذى لا يتجاوز ـ فى ظنى ــ أن يكون قشرة رقيقة من العمر الحقيقى للكون .

وواقع الأمر أن هناك تداخلا ملحوظا بين الأطراف المختلفة على سـاحة الفكـر المعاصر بحيث أصبح الخيـط الرفيـع الـذى يفصـل بـين الحريـة والفوضـى أو بـين حماية حقوق الإنسان والتدخل فى شئون الآخرين لا يختلف كثيرا عن ذلك الخيط الرفيع الذى يبدو فاصلا بين الصحوة الإسلامية والعنف الدينى ..

ولكى أقدم مفهومى بوضوح وحتى تكون نظرتى مباشرة بغـير لبـس أو غمـوض فإننى أقرر أننى ممن يعتقدون أن ظاهرة العنف الدينى التى شهدها عالمنـا المعـاصر فى العقدين الأخيرين قد أثرت سلبا على إرهاصات الصحوة الإسـلامية التـى كـان يمكن أن يتواكب ظهورها مـع نفـس الفـترة ، فواقـع الأمـر أن الإرهـاب المتسـربل بعباءة الدين ، أو العنف الذى تغطى بعمامة الإسـلام ، قـد لعبـا دورا مباشـرا فـى تقويض مظاهر الصحوة وإثارة الشكوك حولها ، فلقد كنا على أعتاب مرحلة يمكـن أن تضع المسلمين فى أتـون العصـر وتدفـع بهـم نحـو حقـائق الحـاضر ، وتهيـئ حياتهم لطريق المستقبل ..

ولو حاولنا رصد الظواهر التى تعزز قولنا وتؤكد ما ذهبنا إليه فإننا نسوق الملاحظات التالية :

أولا : إن الذى نعنيه تحديدا بالإشارة إلى (المسلمين) لا يتوقف عند الجانب الروحى للكلمة وحده ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مفهوم أوسع يحتوى كل "شركاء الحضارة العربية الإسلامية" والتى أسهم فيها غير المسلمين أيضا بحيث يصبح المدلول المعاصر مرتبطا بتراث حضارى وامتداد تاريخى وواقع سكانى .. فنحن حين نتحدث عن المسلمين فى هذا المقام فإننا نعتمد على الذين عاشوا فى مناطق تسكنها أغلبية مسلمة أو يسود فيها تيار فكرى مسلم مع أسلوب حياتى مستمد من التاريخ العريض للدولة الإسلامية ، وفى كل الحالات نجد لغير المسلمين أيضا وجودا واضحا يستمدونه من اسهامهم المستمر فى صنع تراث تلك المناطق وقبول الإسلام ثقافة حتى وإن تحفظوا عليه ديانة .

ثانيا : إن أوضاع المسلمين ـ ومن يعيشون معهم تحت مظلة الثقافة العربية الإسلامية من غير المسلمين أيضا ـ تدعو إلى القلق فى العقدين الأخيرين على نحو خاص ، لاسيما بعد انحسار موجة التحرر الوطنى مع منتصف السبعينات وخفوت صوت "العالم الثالث" الذى كان عاليا فى فترة الحرب الباردة إذ يأتى تصنيف من نشير إليهم بالمسلمين فى إطار تلك القوى الصاعدة سواء كانت حركة التحرر الوطنى أو مجموعة دول العالم الثالث ، ولكى نرى واقع الصورة يكفى أن نلقى نظرة على المعارك الدامية ـ التى تقترب أحيانا من أشكال الحروب الأهلية ـ على الارض الإسلامية بدءا من كشمير وافغانستان وصولا إلى البلقان والشيشان مرورا بالصومال والسودان ، وقد يقول قائل إن الحروب الموضعية تنتشر بطول الأرض وعرضها فلماذا يزعجنا ما حدث فى الدول الإسلامية وحدها ؟ ويكون الرد على ذلك أن الدول الإسلامية تكاد تكون كلها تقريبا طرفا فى صراعات محلية أو مشكلات دولية لا تبدو لها نهاية فى المستقبل القريب ، بل إن ثلاثا منها تخضع لحصار دولى سياسى واقتصادى بينما تبدو فى الأفق دول أخرى مرشحة للحاق بها ، وذلك يعنى أن ازمة العالم الإسلامى تتجاوز الحجم النسبى لوجوده الحقيقى على خريطة العصر .

ثالثا : إننى أزعم أن التطرف الدينى المرتبط بالعنف والذى يتمسح بالإسلام - عن غير حق - قد حرم المسلمين إمكانية الحركة الإيجابية وأضعف من تأثيرهم فى كثير من جوانب الحياة المعاصرة ، فأصبحوا أمام موقف صعب يدفعون فيه ثمن المأساة مرتين : الأولى بمحاولات النيل من استقرارهم السياسى ونموهم الاقتصادى داخل أقطارهم ، والثانية بتشويه صورتهم مع الآخر وتحملهم الآثار السلبية للإرهاب المتد إلى دول أخرى حتى اصبحت تلك " الفاتورة المزدوجة " ظاهرة جديدة ترتبط بكل حادث إرهابى تشير فيه أصابع الاتهام إلى إحدى الجماعات الإسلامية .

رابعا :لعله ليس خافيا على الخبير المدقق أن سقوط التطبيقات الماركسية وأفول نجم الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا قد أعطيا انطباعا مبدئيا بأن مردودهما سوف يكون إيجابيا علىالمعتقدات الروحية وممارسات شعائر الديانات وفى مقدمتها الإسلام ، ولكن النظرة الفاحصة لما جرى سوف توحى بغير ذلك ، فسقوط الغطاء الأيديولوجى الذى كان مسيطرا لم يصبح بالضرورة إضافة إيجابية للمشاعر الدينية ، فقد استعاد الاتحاد الروسى الجديد صورته القديمة واسترد شخصيته القيصرية بديلا عن واجهته العقائدية ، بل إن تيارا عنصريا ينظر بحساسية لتاريخ الإسلام وروح العروبة بدأ يتصاعد تأثيره بقيادة سياسى روسى متطرف هو (جرينو فيسكى) متواكبا فى موقفه ، ومتلائما فى تصرفاته ، مع موقف روسى رسمى يبدو مناهضا للرؤية الإسلامية فى "البلقان" وغيرها من مناطق الاشتعال الأخرى فى العالم الإسلامى ، ولعل مذابح "الشيشان" التى قادها بضراوة - وحتى من فراش مرضه - الرئيس الروسى (يلسن) هى خير شاهد على ذلك التناغم بين مواقف القوى الحاكمة والقوى الصاعدة فى "موسكو" حاليا .

خامسا : لقد كان هناك أمل عند انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وانفراط عقده بأن تكون الجمهوريات الإسلامية هى الأخرى إضافة جديدة لتيار معتدل يعبر عن مد إسلامى رشيد باعتبار أن تلك الجمهوريات كانت دائما نقاط تماس حضارى بين مسلمى آسيا فى الصين وأفغانستان وإيران ومسلمى أوروبا فى أنحاء

الاتحاد السوفيتى السابق وتركيا والبلقان ، ولكن تطور الأحداث قد أثبت حتى الآن أن تيارا إسلاميا عربيا لم يتمكن من التأثير على تلك الدول التى تشعر بحاجة ماسة إلى كل دعم لوجودها وإبراز لكيانها بعد سنوات طويلة من طغيان المركزية الروسية فى ظل نظام ماركسى شديد الوطأة على شعوبه وجيرانه على حد سواء .

سادسا : سوف يظل هناك سؤال مطروح منذ سنوات .. هل كانت الثورة الإسلامية فى إيران قوة إضافية للصحوة الإسلامية الواعية أم كانت خصما من رصيدها وعامل تعويق لها .. وليس من شك فى أن الإجابة عل هذا السؤال تتباين تماما بين مؤيد ومعارض لتلك الثورة التى خلقت أوضاعا وتداعيات تركت بصمات قوية على نظرة الغرب للإسلام السياسى وضربت ذلك التحالف التقليدى الذى كان سائدا لفترات طويلة بين قوى اليمين المتعاطف مع الغرب والتيارات الإسلامية الرسمية فى حرب غير معلنة ومواجهة دائمة مع الحركة الشيوعية ، حتى كانت أفغانستان هى المحطة الأخيرة لمثل ذلك النوع من التحالف الذى لم يعد له وجود.

سابعا : لا يبدو مستغربا ذلك التأثير الذى صنعته موجات العنف الدينى ، فقد نجمت عنه تحولات أخلاقية واجتماعية ملموسة أدت إلى خلط واضح بين التدين والتطرف .. بين الصحوة الإسلامية والإرهاب السياسى .. وقد استثمر الكثيرون ذلك الخلط ـ عن عمد أو عن جهل ـ للإساءة إلى تيار عام من الإسلام المعتدل .. حتى بدا غريبا أن بعض الآباء قد أصبح ينزعج من تدين أبنائه ويخشى سقوطهم فريسة التطرف والعنف .. وبذلك أصبحنا فى مواجهة أوضاع غير مسبوقة جعلت المسلمين فى تناقض حقيقى بين ما يؤمنون به وبين ما يراهم العالم من خلاله بما انعكس على فكرهم السياسى ونشاطهم الاقتصادى ورؤيتهم الثقافية .

□

فإذا كانت تلك هى بعض العوامل المتصلة بمشروع الصحوة الإسلامية التى تنطلق من الواقع ، وتوائم بين الدين والدنيا ، وترفض التناقض المصطنع بين جوهر الإسلام وروح العصر ، فإننا نجد فى التراث الفكرى للدعوة الإسلامية نماذج باهرة كان يمكن أن يؤدى تكرار ظهورها إلى موقف مختلف تماما عن ما نراه اليوم.. إذ يكفى أن نستعيد المظاهر الحديثة لحركة الإصلاح الدينى التى حمل لواءها الإمام محمد عبده منذ أكثر من قرن كامل من الزمان داعما جهود أستاذه جمال الدين الأفغانى وموجها لتلاميذه من أمثال محمد رشيد رضا ــ بتوافق فى الرؤية وتباين فى الاجتهاد ـ من أجل محاولة جادة للوقوف أمام من يحاولون الربط بين الإسلام والتخلف من بقايا عصور الجهل والظلام ، والذين أغفلوا معطاة تاريخية لا سبيل للإقلال من قيمتها ، وهى تلك التى تربط بين الإسلام والمعارف والعلوم ، والتى أبرزت صورته المشرفة فى عصوره الزاهية كدعوة حضارية مستنيرة، وثورة فكرية رائدة ، نقل عنها الغرب عبر نقاط التماس الشهيرة ـ مكانا وزمانا ـ سواء فى الأندلس أو صقلية أو حروب الفرنجة (المسماة خطأ بالحروب الصليبية) وغيرها من معابر التاريخ الإسلامى التى جعلت له تأثيرا واضحا ، وبصمات غير منكورة ، على عصر النهضة الأوروبية الذى اقترن بالثورة الصناعية والنضوج السياسى لمؤسسات الدولة الحديثة ..

لقد أردت من هذا العرض الموجز التعبير عن شعور يخامر الكثيرين ، وخاطر يلح على معظمنا يدفعنا لكى ندعو كل من سلك طريق العنف باسم الإسلام ــ وهو دين المجادلة بالتى هى أحسن ـ ونطالب كل المساهمين تاريخيا فى بناء الحضارة العربية الإسلامية وتراثها الشامخ أن يراجعوا مواقفهم وأن يدركوا مغبة الإرهاب الذى يمثل جريمة جرائم العصر والتى يتلقى منها الإسلام الحنيف قسطا وافرا من التجنى والعدوان ..

فمرحبا بصحوة إسلامية ترى أن الجهاد الحقيقى هو التقدم العلمى الكاسح والإسهام الحضارى الشامخ .. مرحبا بصحوة إسلامية قوامها إصلاح الأوضاع ، وعمادها التسامح مع الآخر ، وهدفها تعزيز مكانة إنسان العصر .

الأقليات .. رؤية من قريب

" ميزة قومية أم نقمة طائفية؟ "

شاءت ظروفى أن أعطى مسألة الأقليات اهتماما دراسيا خاصا لسنوات طويلة خرجت منها بنتيجة واحدة مؤكدة ، مؤداها أنه حين تكون اللغة واحدة فإن الحديث عن الأقلية يعتبر غير ذى موضوع ، ويصبح شأنا قوميا خالصا ولا يمثل هاجسا لغير أصحاب الأمر ذاته ، فاللغة هى الوعاء الثقافى الذى يصنع الوجدان المشترك ويشكل عقل الأمة وضميرها .. وحين تكون اللغة واحدة فإن الحديث عن الأقليات يبدو مفتعلا إلى حد كبير ، ولقد عرفت منطقة الشرق الأوسط فى ظل الدولة الإسلامية الواحدة ـ والتى كان آخر مراحلها حكم العثمانيين لعدة قرون ـ نماذج عديدة لما يمكن تسميته بالأقلية ، وذلك برغم أن هناك خلطا تاريخيا متعمدا بين الأقليات القومية والجاليات الأجنبية فى تلك المنطقة ، وهو أمر فطن إليه المؤرخون ونبه إلى وجوده الباحثون ، والواقع أن الأمة العربية ـ حين نعتمد فى تعريف العربى على أبسط وأدق المعايير ـ أمة متجانسة إلى حد كبير ، إذا سلمنا بأن العربى هو كل من كانت العربية لغته الأولى بغض النظر عن الأصول العرقية أو الظروف التاريخية أو المواقع الجغرافية .

ولقد قمت بعدة زيارات إلى "لبنان" فى فترات مختلفة وشهدت كيف كانت الطائفية جناية حقيقية على ذلك الشعب العربى بغير مبرر مقبول أو سبب منطقى، فالأمر فى ظنى أن التنوع العرقى والتعدد الطائفى فى إطار الأمة الواحدة هما ميزة قومية تعطيها درجة من التعددية ونوعا من التفرد الذى يجعل دورها أكثر تأثيرا فى المجتمع الإنسانى كله ، فإذا كنا نقول مثلا إن تركيا كانت هى همزة الوصل بين العالم الإسلامى فى مرحلة معينة ، وإن لبنان كان أيضا قنطرة بين المشرق العربى وأوروبا ، وإن الدور التاريخى لمصر كان دائما هو أنها مدخل

العالم إلى هذه المنطقة ، فإن هذه الأطروحات تدور حول معنى واحد وهو أن التعددية والتنوع نقطتا قوة ومثار اعتزاز وليسا بالضرورة ظاهرة سلبية أو مصدرا للقلق .

وحين عجز "الرجل المريض" عن السيطرة على أنحاء الإمبراطورية العثمانية فإن الغرب حاول فى تلك الفترة أن يثير نزعات عرقية أو نعرات طائفية فى محاولة للتفتيت والتركيز على "الفسيفساء السياسية" خدمة لأغراضه ، وصيانة لمصالحه .

ولقد ثارت ضجة منذ سنوات قليلة حول مؤتمر علمى دعا إليه " مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية " بالقاهرة ، وكان مبعث تلك الضجة أن المؤتمر يدور حول أقليات شعوب الوطن العربى والشرق الأوسط ، ومن بينها أقباط مصر ، وهو أمر لفت الأنظار وكان سببا رئيسيا فى حملة انتقاد ضد المؤتمر إلى جانب أسباب أخرى ، كان من بينها ما يتصل بالأوضاع فى جنوب السودان .

وإذا أردنا الإنصاف فى تحليل ظروف الدعوة إلى ذلك المؤتمر والدوافع التى أدت إليه ، فإنه يتعين علينا بداية أن نفترض أن الداعين إليه لا تنقصهم حسن النية خصوصا وأن المركز صاحب الدعوة قد أصدر قبل ذلك بفترة وجيزة كتابا بعنوان "الملل والنحل والأعراق" يدور حول هموم الأقليات فى الوطن العربى ، ولكن الذى حدث أن المركز الداعى قد بادر بوضع برنامج زمنى بأسماء المتحدثين والحاضرين دون استشارة عدد كبير منهم على اعتبار أن الدعوة المبدئية للمؤتمر تمثل هيكلا تنظيميا عاما يقبل التغيير والتعديل وفقا لظروف المتحدثين أو الحاضرين وقبولهم الدعوة إليه والمشاركة فيه ، ولقد وجدت اسمى رئيسا لجلسة فى ذلك المؤتمر تدور حول "الأقباط" وتضم عددا من الشخصيات البارزة من ـ الأقباط والمسلمين على السواء ـ المتحدثين فى اليوم الأول للمؤتمر ، وقد كان تفسير اختيارى من جانب القائمين على المؤتمر لرئاسة "ورشة العمل" حول "أقباط مصر" هو تخصصى الدراسى واقتراب الموضوع من المادة العلمية لدرجة الدكتوراه التى حصلت عليها من جامعة " لندن" فى منتصف السبعينات .

ثم بدأت بعد ذلك ردود الفعل تتوالى ممن وصلتهم الدعوة إلى ذلك المؤتمر ، وكان أهم تلك الأصوات وأكثرها تأثيرا هى أصوات عدد من الأخوة الأقباط الذين رأوا - ومعهم حق - أن البحث فى شئونهم من خلال مؤتمر يتناول حقوق الأقليات فى الشرق الأوسط أمر يعنى هبوطا بهم عن مستوى المواطنة الكاملة فى بلدهم مصر إلى مستوى الأقليات المعزولة فى دول أخرى فى المنطقة ، وهو أمر لم يعهده تاريخ مصر الحديث ، فحتى فى بدايات هذا القرن وإبان الفتنة الطائفية الأولى — عقب اغتيال بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر - وهى الفتنة التى وضع بذورها المعتمد البريطانى وسلطات الاحتلال ، حيث انعقد المؤتمر القبطى ثم المؤتمر الإسلامى فى تلك الفترة الحالكة السواد من تاريخنا الوطنى وقبل أن يقول الشعب المصرى كلمته الحاسمة التى أقر بها وحدته الوطنية الكاملة إبان ثورة ١٩١٩ الشعبية ، أقول إنه حتى فى تلك الفترة كانت شكاوى الأقباط والمسلمين ، على حد سواء ، تبحث فى إطار الجماعة المصرية ودون الخروج على أى التزام يمس ذلك الكيان الوطنى الواحد .

من هنا فقد دافع المعارضون لوجود الأقباط جنبا إلى جنب مع أقليات أخرى فى المنطقة داخل إطار بحثى واحد بقولهم إن ذلك عدوان على الميراث التاريخى للوحدة الوطنية وانتقاص من مصرية الأقباط التى لا ينازع فيها أحد ، وأعاد هؤلاء المعارضون التذكير بموقف الأقباط أثناء الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣ ورفض قياداتهم فى ذلك الوقت لكل محاولات التخصيص لمقاعد برلمانية لهم فى غمار مشاعر وطنية رائعة وإحساس عميق بالانتماء لمصر، وهو انتماء غير قابل للتجزئة ولا يخضع لأسلوب المساومة السياسية .

لذلك فقد تقدمت إلى المركز الداعى إلى ذلك المؤتمر — وهو مركز معنى بدراسات "المجتمع المدنى" بالدرجة الأولى - معتذرا عن عدم رئاسة جلسة "أقباط مصر" لأسباب اقتنعت بها وحساسيات يتصل بعضها بالظروف العامة للوطن ويرتبط بعضها الآخر بموقفى الشخصى واعتبارات أقيم حسابات لها ، وقد يكون من المفيد أن أسوق فى هذه المناسبة بعض الملاحظات وأهمها :

أولا : إن المدارس الغربية الحديثة فى دراسة الأقليات مازالت ــ بوعى أوبغير وعى ـ تضع الأقباط بين أقليات الشرق الأوسط انطلاقا من المفهوم العددى لكلمة " أقلية " برغم عدم ارتباطها بخصائص متميزة أو أصول عرقية مختلفة، وربما كانت هذه الخلفية هى أحد الدوافع العلمية التى وضعت أقباط مصر فى قائمة اقليات الشرق الاوسط التى يتصدى لها المؤتمر المشار إليه ، والواقع أن المفهوم الغربى فى بعض مدارس علم الاجتماع الحديثة والذى يعتمد فى دراسته للأقليات على التاريخ الانثروبولوجى لبعضها والمظاهر السلوكية للبعض الآخر ، مازال هو نفسه يقع فى خطأ اعتبار أقباط مصر أقلية على الرغم من أن أصولهم العرقية لا تختلف عن معظم سكان مصر ، فضلا عن وحدة المظاهر السلوكية فى تجانس تاريخى متميز جمع بين المسلمين والأقباط عبر تاريخهم الطويل ، ويكفى أن نتذكر أن المواقف السياسية لأقباط مصر تجاه كل القضايا الوطنية كانت فى مجملها جزءا لا يتجزأ من الموقف المصرى العام حتى ما كان متصلا منها بالقضايا الإسلامية أو العربية ، وأسوق هنا مثالين لذلك ، أشير فى أولهما إلى الزيارة التاريخية لمكرم عبيد باشا ـ سكرتير عام حزب الوفد وقتها ــ إلى مدن الشام فى الثلاثينيات من هذا القرن وحديثه المستفيض عن الوحدة القومية وعروبة مصر وتبشيره بفكرة الجامعة العربية قبل قيامها بعقد كامل من الزمان ، وأشيد فى ثانيهما بالموقف الرائع للكنيسة القبطية المصرية والذى تجسد فى دعوة البابا شنوده الثالث إلى امتناع الأقباط المصريين عن الذهاب إلى المزارات الروحية فى القدس المحتلة تضامنا مع أخوتهم المسلمين وارتباطا بأمتهم العربية .

ثانيا : إن الأقباط جزء من نسيج الأمة المصرية ـ إن جاز التعبير ـ لم يضطهدهم حاكم إلا إذا كان قد اضطهد المصريين جميعا، مسلمين وأقباطا على السواء ، ولم يحاول تمزيق هذا النسيج الواحد إلا عدو مشترك يتربص بمصر الدوائر ويستهدف شعبها بأكمله دون تمييز بين ديانات أبنائه ، والواقع أن التاريخ الاجتماعى المصرى حافل بمظاهر القهر الذى مارسته سلطات الحكم فى مراحل مختلفة من تاريخنا، وهو قهر مادى ومعنوى وقع على المصريين

جميعـا دون تفرقـة بين مواطـن وآخر إلا بقـدر موالاتـه لحـاكم مستبد أو نفاقـه لطاغية أحـمق .

ثالثا : إنه مع تسليمنا بأنه لا توجد فى مصر " مسألة قبطية " إلا أن ذلك لا ينفى فى الوقت ذاته وجود خصوصية من نوع ما فى إطار الجماعة الوطنية كلهـا، ووجود هموم مصرية مشتركة يتحمل الأقباط جزءا منهـا ، فـإذا تحدثنـا مثـلا عـن صعيد مصر أو أشرنا إلى سكان دلتا النيـل أو تعرضنـا لبـدو الصحـراء الشـرقية أو الغربية ، فإننا لا ننتزع من نسيج الأمـة الواحـدة خيوطـا معزولـة، ولكننـا نقـوم بعملية انتقاء على أسس جغرافية أحيانا أو إدارية أحيانا أخرى من أجـل دراسـة أكثر تفصيـلا وبحث أكثر موضوعية، كما أضيـف إلى ذلك أن البحث فى كل مـا يدور حولنا أصبح من لزوميات العصر فى مناخ الحريات المتاحة والتعددية المعترف بها.

رابعا: إننى أتصور أن اسـم الأمـين العـام للأمـم المتحـدة قـد تصـدر قائمـة المدعوين إلىالمؤتمر- ربما بـدون استشارة مسبقة له - لأسباب لا تتصـل بقبطيتـه ، ولكنهـا تنصرف فـى المقـام الأول إلى طبيعـة وظيفتـه كرئيـس للجهـاز الإدارى التنفيـذى للمنظمة الدوليـة الكـبرى فى وقت يتردد فيـه الحـديث كثـيرا فـى أروقة الأمم المتحدة وخارجهـا حـول الإعـلان العـالمى لحقـوق الأقليـات ، والذيـن يعرفون الأمين العـام للأمم المتحدة عن قرب - وأزعـم أننى أحـدهم - يدركون أن مواقفه السـياسـية تنطـلق من خلفيـة ترتبط بالتقاليد الفكرية لأوروبا المعاصرة ولا تنطلق من أرضية دينية أو مشاعر طائفية، فهو سليل عائلة - برغم كل ما لها ومـا قد يكون عليها - تصدرت الحياة العامة فى مصر وتجاوزت فى كثـير مـن مواقفهـا حدود الطائفة التى تنتمى إليها لتصبح نموذجا للكفاءة الوظيفية والعمليـة منـذ أول "نظارة" مصرية حتى مجلس الوزراء الحالى، ومن ثم فـإن الربـط بـين اسـم الأمـين العام للأمم المتحـدة الحـالى - وهو مصـرى وطنـى - وبـين مؤتمـر الأقليـات فـى الشـرق الأوسط هـو أمر يتصل بدوره ولا يرتبط بديانته.

خامسا: إن الإشـــارة إلى الدعم المادى الذى تتلقـاه مراكز بحثية عديـدة فـى مصـــر من جهـــات مختلفة لا يجب أن تصيب القائمين عليها بشـبهة تنال من وطنيتهم مادام القصد واضحا والدراسـات معلنــة ، وعلى كل حال فهذه قضية لا تتعلق بـمصر وحدهـــا ، ولكنها ترتبـط بالعشـرات من المراكز العلمية على امتداد ما نسميــه بدول العالم الثالث، بل إن الدعــم لبعضها يقدم علنـــا فى إطار المعونـة الممنوحة من الدول المتقدمة إلى عدد من الدول الناميـة ، ولكـن صمـام الأمـن يبقـى متمركزا فى الضمير الوطنى للباحثين ، وضرورة رفضهم للربط بين المعلومـات التـى تقـــدم جـــاهزة وأى عائد مادى يقابلها إذا مــا تعلـق الأمـر بـأمن الوطـن وسـلامة كيانه الواحد .

إننا باختصار نقول إننا نرحب بـأى دراسـة حـول الأقبـاط فـى إطـار الوحـدة الوطنية المصرية ، وليس ضمن أقليات شرق أوسطية ، لأن تراث مصر تشـكل مـن جماعة واحدة ضمت المسلمين والأقبـاط ، وامـتزج نسـيج هـذا الوطـن مـن خيـوط متماثلة تميز بها البناء الـحضارى لمصر على امتداد تاريـخه الذى لم يشهد نعرات التعصب إلا فى فترات التردى ، ولم يعرف الفتنة الطائفية إلا فى عصور الظلام ، إننى أقول فى هذه المناسبة إن الحديث المتكرر عـن الأقليـات فـى الشـرق الأوسـط يثير من التساؤلات أكثر مما يعطى مـن التفسـيرات ويفتـح بابـا للتـأويلات أوسـع بكثير مما يطرح من اجتهادات ، ويتعين علينا هنا فى مصر أن نكون آخر بلد فـى العالم يتحدث عن مفهوم للأقلية لأننا نتمتع بتجانس بشرى فريد وانسجام سكانى لا مثيل له ، فعلى أرض الكنانـة امـتزجت الحضـارات ، وانصهـرت الثقافـات، وعاش الكل فى واحد .

العلاقات المصـرية الأمــريكية
من (المعونة) إلى (الشراكة)
"رؤية ثنائية"

إن محاولة رصد تطور " علاقات القاهرة ـ واشـنطن " فىالسنوات الأخـيرة ، لابد أن تشير ـ إذا كانت المحاولة موضوعية ـ إلى نقلـة نوعيـة واضحـة ، وتحـول ملحوظ نحو مرحلة جديدة قد تكون إلى الأفضل على المدى الطويل . وتبشير بفصل جديد فى العلاقات المصرية الأمريكية أكـثر وضوحـا فـى الرؤى ، واستقرارا فـى السياسات ، وثباتا على المواقف .. ولعل شاهدى فيما ذهبـت إليـه ، يعتمـد على عدد من الملاحظات أسوقها فيما يلى :

أولا : لقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكيـة فـى العقـود الخمسـة الماضيـة مراحل من الصعود ، والهبـوط ، والانكمـاش ، والانتعـاش ، بـدءا مـن المباركـة قصيرة العمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكيـة لثورة يوليـو المصريـة ، مـرورا بالمواجهة طويلة المدى بين القـاهرة وواشـنطن والتـى بـدأت بـالصدام بـين الرئيـس عبدالنـاصر ووزيـر الخارجيـة الأمريكيـة " جـون فوسـتر دالاس " فـى منتصـف الخمسينات حول قضايا تتصـل بتسـليح الجيـش المصرى والـدور القومـى الجديـد للقاهرة وتمويل مشروع السد العالى ، حيـث كـانت إدارة "إيزنهـاور" اكـثر سيطرة على مقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ، بحكم وجـود الجـنرال الأمريكـى بطـل الحرب العالمية الثانية على قمة السلطة فى "واشنطن" خصوصا فـى الفـترة الثانيـة من رئاسته ، والتى سمحت له بأن يتخذ موقفا أمريكيا حادا تجاه أطـراف مؤامـرة العـدوان الثــــلاثى عـام ١٩٥٦ والتـى حيكـت مـن وراء ظهـر الولايـات المتحـدة الأمريكية، وذلك قبيل أن تتجدد المواجهة من جديد فى وقت كان عبدالناصر يقود

فيه مدا قوميا متزايدا فى المنطقة العربية ، بينما تقدمت واشنطن "بمبدأ إيزنهاور" الذى يتركز حول " نظرية الفراغ " فى الشرق الأوسط ، وضرورة إيجاد بديل للقوى الكبرى التى كانت تواصل الرحيل عن المنطقة تحت ضغط الشعور المتنامى بالاستقلال الوطنى ورفض التبعية الأجنبية .. ثم كانت سنوات العداء السافر ، والنفور المستمر بين الدولتين ، باستثناء ومضات محدودة تمثلت أساسا فى الرسائل المتبادلة بين الرئيسين عبد الناصر وكيندى ـ وهما ينتميان إلى جيل عمرى واحد . بالإضافة إلى مواصلة الولايات المتحدة إمداد مصر بالسلعة الاستراتيجية الأولى للشعب المصرى فى ظل موجات من المد والجزر تحت ما يمكن تسميته مجازا "بحرب القمح" والحملات الإعلامية المتبادلة فى إطارها .

وبذلك شهدت علاقات الدولتين تدهورا متزايدا ، وصل إلى ذروته بعد نكسة ١٩٦٧ ، وتحميل القاهرة لواشنطن جزءا من مسئولية الهزيمة نتيجة الدعم المطلق لإسرائيل خصوصا فى ظل إدارة الرئيس الأمريكى "ليندون جونسون" والذى عبر فى مناسبات مختلفة عن نوع من الشماتة تجاه العرب ، والازدراء لزعامة الرئيس عبدالناصر .. حتى كان وصول الرئيس السادات إلى الحكم بداية لتحول بطىء بدأ منذ السنوات الأولى لرئاسته حتى كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهى التى لم يعرف فيها العرب مذاق الهزيمة المرة لأول مرة فى مواجهاتهم العسكرية مع إسرائيل ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكى " ريتشارد نيكسون " ـ صاحب الفتوحات الشهيرة أمام الدبلوماسية الأمريكية سواء فى الصين أو الشرق الأوسط وغيرهما من مناطق الصدام السابقة مع السياسة الأمريكية ـ وهى التى تمثل علامة بارزة على طريق العلاقة بين القاهرة وواشنطن بحيث سمحت لدبلوماسية " هنرى كيسنجر " بأن تمارس دورها التاريخى المعروف فى تحديد الملامح الرئيسية لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى حتى بلغت العلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة حدا لا يقل كثيرا عن درجة " الحليف " .

ثانيا : كان رحيل الرئيس السادات بحادث اغتياله المأساوى مناسبة استخدمتها واشنطن بذكاء فى محاولة لتأكيد الارتباط القوى بين الدولتين ،

فشهدت جنازة الرئيس الراحل تظاهرة أمريكية تقدمها رؤساء أربعة سابقون للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى إشارة لا تخطئها العين الفاحصة إلى الأهمية التى توليها واشنطن لمستقبل الدور المصرى، فضلا عن أنها رسالة دعم جديدة للرئيس القادم ـ المعروف بقدر كبير من استقلال الرأى واختلاف التوجه ـ حتى كان استكمال انسحاب الوجود الإسرائيلى من الأرض المصرية فى سيناء ، وبداية مرحلة استطاع فيها الرئيس مبارك أن يعيد درجة من التوازن إلى سياسة مصر الخارجية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول العربية فى وقت واحد ، إلى جانب مصداقية دولية للدور المصرى على نحو غير مسبوق .

ولم تكن علاقة الرئيس مبارك بواشنطن استجابة دائمة للمطالب ، أو قبولا مستمرا للمواقف .. ولكنها بدأت تتجه إلى قدر معقول من الندية ، وتأكيد حرية الحركة أمام الدبلوماسية المصرية خصوصا فى المنطقة العربية ، ولم تخل العلاقات من بعض المواجهات الصامتة ، لعل أشهرها أزمة " اكيلى لاورو " عام ١٩٨٦ حين أجبر الوجود العسكرى الأمريكى فى البحر المتوسط طائرة مصرية متجهة إلى تونس تحمل المتهمين بخطف تلك السفينة لتسلمهم لقيادتهم الفلسطينية ــ حتى تتم محاكمتهم أمام قياداتهم الطبيعية ـ على الهبوط فى الأراضى الإيطالية ، ولكن مصر والولايات المتحدة تجاوزتا ذلك الموقف الطارئ واتسمت العلاقات بينهما بعد ذلك بقدر كبير من الفهم المتبادل ، خصوصا حين دفعت الولايات المتحدة الأمريكية باثنين من سفرائها المرموقين لتمثيلها فى العاصمة المصرية ، كما ازدادت علاقات الرئيس المصرى توثقا بأعضاء الكونجرس الأمريكى ، الذين أعطوه تقديرا واحتراما واضحين خلال زياراته المختلفة للعاصمة الأمريكية أو لقاءاته بعدد منهم فى القاهرة .. ثم كانت حرب الخليج الثانية تأكيدا جديدا للدور المصرى البارز فى المنطقة ، وقدرته على توجيه السياسات فيها ، حتى أصبحت القاهرة هى بوابة الشرق الأوسط يطرقها "جورج بوش" فى بداية جولة تسبق حرب تحرير الكويت ، ويطرقها بعده بسنوات قليلة "بيل كلينتون" فى مستهل زيارته للمنطقة مشاركا فى توقيع السلام الأردنى ـ الإسرائيلى فى "وادى عربه" وبذلك لم تحجم القاهرة دورها أو تخفض من تاثيرها بل جددت دائما خطوط اتصالها بالولايات المتحدة

الأمريكية ، خصوصا فى ظل التغيرات الدولية الهائلة ، واختفاء الكيان الضخم المسمى بالاتحاد السوفيتى ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة إعادة ترتيب الأوضاع فى عدد من مناطق العالم ، عبر قاراته المختلفة ، اعتمادا ــ فى الغالب ـ على قرارات من مجلس الأمن تكتسب بها مظلة للشرعية تصمت دائما أمامها الأفواه ، ولا تجادل كثيرا حولها الأقلام ، ورغم ذلك ظلت مصر ــ كما كانت دائما ــ أسبق من غيرها فى فهم طبيعة التطورات الإقليمية ، والتحولات العالمية ، ولعل تلك الرؤية هى التى أتاحت لها أن تلعب دائما دورا طليعيا فى الحرب والسلام على حد سواء .

ثالثا : لقد تأثرت العلاقات المصرية ــ الأمريكية ــ فى العقدين الأخيرين بتطور مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، إذ أصبحت الولايات المتحدة شريكا ثم راعيا للتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى بكل عناصره المركبة ، وتداعياته المعقدة، بحيث أصبحت إسرائيل طرفا ثالثا فى كثير من المناسبات التى شهدتها علاقات القاهرة بواشنطن ، بل وتجاوزت ذلك لكى تصبح العلاقات المصرية الإسرئيلية ذات تأثير على خطوط الاتصال بين القاهرة وواشنطن .. وإن كان الدور المصرى فى حرب الخليج قد قدم برهانا جديدا على أهميته بالنسبة للسياسة الأمريكية فى المنطقة على نحو أدى إلى الاعتراف به من خلال إجراء غير مسبوق تمثل فى إسقاط أصول وفوائد كافة الديون العسكرية المستحقة على مصر للخزانة الأمريكية ، ولكن السياسة الدولية التى تعطى للمصالح أولوية على المبادىء هى التى زينت أمام الأجهزة الفاعلة خلف الإدارة الأمريكية الرغبة فى إيجاد "كروت" إضافية للعب بها على مائدة العلاقات الثنائية مع مصر.. كان أكثرها ضعفا هو البحث فى منح مفتى تنظيم الجهاد المتطرف "عمر عبدالرحمن"حق اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى حصوله على تأشيرة الدخول عن طريق الخطأ .. بينما هيأت له "قواعد الإقامة" الأمريكية الظروف الملائمة لجعله بؤرة للإثارة وترويج الأفكار المعادية للاستقرار المصرى،وهى أمور بدأت الإدارة الأمريكية تدرك الحصاد السلبى لها حتى على مظاهر الأمن المحلية داخل الولايات المتحدة نفسها،ثم تعاقبت بعد ذلك بعض الدعايات غير الودية تجاه

النظام السياسى المصرى عبر عذد المقالات التى تدور حول مبالغات تتصل بحجم الفساد فى الحياة المصرية، وما يتردد حول حقوق الإنسان فيها ، والعلاقات المصرية الليبية منذ أزمة"لوكبربى" ثم التعليق السلبى أحيانا على مسيرة الإصلاح الاقتصادى من غمزات متكررة يشير بعضها إلى تهميش الدور المصرى وتقلص الوزن السياسى لمصر فى الترتيبات الجديدة للشرق الأوسط .

ولكن لابد من الاعتراف هنا بأن كل تلك المقالات لم تكن بالضرورة تعبيرا عن وجهة نظر أمريكية رسمية فى بلد ينعم بحياة ديموقراطية واسعة ، وحرية صحافة بغير حدود .. وقد جاءت تطورات الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط لكى تضيف جديدا إلى مناخ العلاقات بين القاهرة وواشنطن نتيجة تأثير الموقف المصرى من انضمام إسرائيل للاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية .. فى ظل تلك الأجواء استقبلت القاهرة نائب الرئيس الامريكى الذى جاء فى زيارة رسمية (إبريل ١٩٩٥) جرى الإعداد لها قبلها بشهور ، حيث حرص اثناء تلك الزيارة على تاكيد مكانة العلاقة الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة ، وهو أمر سبقه إلى تأكيده عدد من كبار المسئولين الأمريكيين ـ المدنيين والعسكريين ـ الذين توافدوا على القاهرة ، ولكن تلك الرسالة الضمنية التى حملها "آل جور" فى زيارته تلك جعلت مفهوم "الشراكة" وإن لم يكن صحيحا تماما من الناحية اللغوية إلا أنه بين البلدين مطروحا على نطاق واسع ، وتعبير "الشراكة" يحمل فى طياته معنى المسئولية المتبادلة ، والندية الكاملة التى ترتفع به من مجرد مفهوم المشاركة إلى آفاق أخرى أكثر عمقا وأشد تأثيرا ، وكأن لسان حال الولايات المتحدة الأمريكية يقول : لقد أصبح أمام عدد من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية خيار جديد يتجاوز حدود الدعم المادى الأمريكى المتمثل فى معونة سنوية لا ضمان لاستمرارها ـ لأسباب تتصل بحجم المديونية الامريكية وإن كانت بعملتها الوطنية، بالإضافة إلى الأعباء الضريبية المتزايدة على المواطن الأمريكى، فضلا عن معدلات التضخم المرتفعة فى السنوات الأخيرة ـ إلى مفهوم جديد للعلاقة يرتكز على فلسفة الشراكة بكل ما تعنيه من عناصر المساواة والاستمرار والتكافؤ وقيام مجلس مشترك من رجال الأعمال فى الجانبين لمتابعة مسيرة العلاقات بين الدولتين فى إطارها

الاقتصادى والتجارى .. إنها نقلة نوعية من مرحلة إعطاء " السمكة " إلى مرحلة " تعلم صيدها " وهو أمر يغرى بالتأمل ، ويثير من الخواطر ما يحتاج إلى دراسات جادة تركز على مستقبل هذه العلاقة الحيوية، والطرح الجديد الذى جاءت به، فإذا كان هذا هو توصيف ما يحدث فما هو الدوافع التى أدت إليه ومهدت له ؟..
لقد اتيح لى أن أحضر لقاء نظمته الغرفة التجارية المصرية الأمريكية تحدث فيه نائب الرئيس الامريكى فى زيارته للقاهرة عام ١٩٩٥ ومن خلال نص مكتوب ـ مشيرا إلى معنى "الشراكة" محدثا نوعا من الارتباط بين المضى بنجاح فيها وبين الدور المصرى الإقليمى فى المستقبل، ولقد قلل من تأثير ما طرحه "آل جور" فى زيارته تلك ـ ومن خلال مناسبات متعددة ـ أن زيارة للرئيس مبارك قد أعقبتها بايام قليلة بحيث حققت نجاحا واضحا برغم الصعوبة التى أحاطت بها من حيث التوقيت والملابسات ، فكانت تجديدا لروح العلاقة بين البلدين ، وإزالة الكثير من الغيوم التى تراكمت فى سمائها أو الضباب الذى ظهر فى آفاقها ، خصوصا وأن الرئيس قد تمكن أثناء تلك الزيارة من انتزاع "ملف النشاط النووى" فى الشرق الاوسط من الإطار الثابت للعلاقات الأمريكية المصرية لكى يجعل منه قضية تتصل بالضمير العالمى والسلامة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط كلها .

وسوف اوجز بعض الظروف المحيطة بالتحولات الجديدة أو ما نطلق عليه نقلة نوعية لمستوى التعامل بين القاهرة وواشنطن فى النقاط التالية :

١ ــ إن شكل المجتمع الدولى يتجه إلى التغير برمته ليس فقط بسبب التطورات المتلاحقة منذ سقوط " حائط برلين " رمزا لعهد انقضى ، وبداية لفصل جديد فى العلاقات الدولية بحيث جاءت " اتفاقيات الجات" ثم قيام منظمة التجارة العالمية استكمالا لزاويتى مثلث الاقتصاد الدولى المتمثلتين فى صندوق النقد والبنك الدوليين بحيث أصبحنا على أبواب مرحلة جديدة تتم فيها مسألة تحرير التجارة تاكيدا لتحول سياسى مواز يكاد يجعل من عالم اليوم قرية صغيرة بفعل ثورة المعلومات والقفزة الهائلة فى وسائل الاتصال ، وفى عالم يدور مستقبله حول هذه الأطروحات يكون طبيعيا أن يتغير شكل السياسات الخارجية والعلاقات الثنائية .. بل إننى أضيف إلى ذلك أن تحرير التجارة سوف يحمل معه ليس فقط

رياح التغيير الاقتصادى بل وايضا رياح التغيير السياسى بحيث تسود التعددية ، وتتقدم الديموقراطية ، وتتزايد ضمانات الحرية وتعلو دولة القانون .

٢ ـ لقد تضمنت زيارات "آل جور" وأحاديثه فى القاهرة دعوة غير مباشرة لرجال الأعمال فى كل القطاعات بحيث يكون لهم صوت مؤثر على الساحة السياسية، حين ربط بشكل واضح بين تحرير الاقتصاد والدولة الديموقراطية ، ولاشك أن علاقة رجال الأعمال بالسياسة قضية متزايدة التأثير فى السنوات الأخيرة فى كثير من دول العالم ، والولايات المتحدة الامريكية من جانبها تتجه إلى استخدام ورقة رجال الأعمال فى تأكيد بعض المظاهر المتصلة بالحريات الفردية والتعددية السياسية فى عدد من الدول التى تسمح ظروفها بوجود رأى عام مؤثر ، ودور إقليمى فعال .

٣ ـ إن تطور مراحل الصراع العربى الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة يثير جدلا متصلا حول مستقبل الدور المصرى انتعاشا أو انكماشا وهى أمور تدعو صانع القرار فى واشنطن إلى التفكير فى مرحلة جديدة للعلاقات مع القاهرة تتجاوز توظيف الدور المصرى من أجل سلام الإقليم واستقرار المنطقة إلى دور آخر تكون له بعض المظاهر ذات التأثير الإقليمى ولكن خارج الإطار القومى وهى ـ فى ظنى ـ تمثل مبررا قويا يدفع إلى التحول ويساعد على التجديد ..

هذه بعض خواطرى رأيت أن أطرحها فى حياد كامل ـ بقدر ما تتيح الظروف ـ لمسيرة العلاقات المصرية الأمريكية والمناخ العام الذى يحيط بها ويحدد إطار مستقبلها .. إننى أقول إن عصرا كاملا فى تاريخ البشرية يطوى أوراقه، وإنه قد حان الوقت لتكون العلاقات بين القاهرة وواشنطن طريقا ذا اتجاهين ، يقوم على الأخذ والعطاء .. على الندية والجدية .. على الفهم المتبادل والاعتراف بحق الاختلاف المقترن بالاحترام وتقدير كل طرف لظروف الآخر وأولوياته وشواغله .

التنظيم الدولى المعاصر
بين نادى الفقراء ونادى الأغنياء
"رؤية دولية"

فى عاصمة أوروبية تاريخية استقرت فيها قواعد القانون الدولى واتفاقيات الوظيفة الدبلوماسية ، وداخل مبنى واحد يقع نادى الأغنياء (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وأيضا نادى الفقراء (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو") ، وحين تتيح الظروف التعامل معهما فى وقت واحد فإن أزمة التنظيم الدولى المعاصر ومحنته الراهنه لا بد وأن تسيطرا على تفكيرنا وتدعوانا إلى تأمل ما يدور حولنا .

فمنذ بدأ الحديث عن نظام عالمى جديد ، ومع إرهاصات التحول العظيم فى طبيعة العلاقات الدولية والانتقال من مرحلة الحرب الباردة ــ وفقا للاختلافات الأيدلوجية والتباين فى النظم الاجتماعية ـ إلى مرحلة توزيع النزاعات على خريطة العالم وفقا لدوافع قومية أو صراعات عرقية ، منذ ذلك الحين وقد انعكس الأمر على طبيعة المنظمات الدولية وأسلوب عملها ومراجعة فلسفة وجودها ، وهو أمر يجد صداه فى ضمير الإنسان المعاصر وينطلق من أسس عامة نميز من بينها ثلاثا :

أولا : إننا ما زلنا نؤكد أن الحديث عن نظام عالمى جديد هو حديث تعوزه الدقة دائما ، إذ يمكن أن يكون التعبير "عالم جديد" دون استخدام كلمة "نظام" لأنها تتضمن إشارة إلى الإطار القانونى والهيكل التنظيمى للعلاقات الدولية وهو ما نعتقد أنه فى مجمله ما زال قائما بشكله العام الذى نشأت به منظمة الأمم المتحدة حيث تظل روح (سان فرانسيسكو) لميثاق عام ١٩٤٥ هى السائدة حتى اليوم برغم التغيرات العظمى والتحولات الكبرى ، إننا بصدد عالم مختلف فى أطره

الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية ، ولكن مازال البناء الخارجى للتنظيم الدولى الذى تم تشييده منذ نصف قرن مواصلا بقاءه وعطاءه حتى اليوم .

ثانيا : إن طغيان الاعتبارات السياسية على القاعدة القانونية هى ظاهرة معاصرة سواء على صعيد القانون الدولى أو القانون الوطنى ، ولقد تناولت هذا الموضوع على صعيده الداخلى فى محاضرة أعتز بها فى نادى القضاة المصرى (أغسطس ١٩٩٥) ناقشت فيها التأثير السياسى على عملية تطبيق القانون فى بلد يعتز بتاريخ نظامه القضائى العريق ، ونزاهة قضاته العظام ، وخلصت يومها إلى أن الاعتبارات السياسية تزحف على القاعدة القانونية على صعيديها الوطنى والدولى حتى ازداد خضوع المنظمات الدولية للضغوط السياسية التى تمارسها مراكز القوى فى عالم جديد اختفت فيه توازنات القطبية الثنائية وأصبحت مسألة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية مسئولية منفردة تقوم بها قوة عظمى تحت مظلة التنظيم الدولى القائم على نحو يكسبها شرعية قانونية برغم أى تجاوزات سياسية.

ثالثا : إن الانتقال من أجواء الحرب الباردة ، وأنواء الصراعات المذهبية إلى عالم مختلف تتعدد فيه الأطراف ، وتصعد به قوى وتهبط أخرى ، إن هذا الانتقال قد ترك آثاره الضخمة على أسلوب العمل داخل المنظمات الدولية حتى المتخصصة منها بحيث أصبحت المواقف عارية ، والتوازنات ضائعة ، والعدالة غائبة .. فالمنظمات الدولية هى مرآة للواقع الدولى بكل ما له وما عليه ، فكل الصياغات التى طرحتها طبيعة النظام العالمى فى فترة الحرب الباردة أصبحت موضع مراجعة شاملة من أقوى وأغنى الأطراف وأصبح استمرارها أو اختفاء بعضها رهينا بما يمكن أن تقدمه للأقوياء والأغنياء فى ظل عالم متغير وظروف مختلفة .

من هذه الملاحظات الأساسية تتشكل أطروحات جديدة تجد مكانها فى تحديد مهام المنظمات الدولية والمنطق الذى يسيطر عليها وطبيعة الحاجة إليها ثم يأتى بعد ذلك دور مصر فيها .. وسوف نناقش المسألة على ضوء مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ـ صاحبة الكلمة الأولى وإن لم تكن الوحيدة فى الأمم المتحدة

ومنظماتها ووكالاتها ـ فى السنوات الأخيرة وقد يكون من الأوفق إيجاز ذلك فيما يلى :

١ ـ حين وقف مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى الرابع من ديسمبر ١٩٩٥ فى اليوم الأول للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" ليعلن انسحاب بلاده من المنظمة مع نهاية ذلك العام دون الالتزام بموعد للوفاء بالالتزامات المالية المتبقية للمنظمة تجاه بلاده ، حين وقف يعلن ذلك فإنما كان يضيف بعدا جديدا لملامح التنظيم الدولى المعاصر .. فالولايات المتحدة الأمريكية حين انسحبت من منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة (اليونسكو) منذ سنوات وهى منظمة معنية بالتراث الإنسانى والتاريخ الحضارى ، وهى أمور كان يجب أن تسعى الولايات المتحدة إليها تعويضا عن نقص فى الماضى ، وافتقادا لذاكرة بعيدة، فكان ذلك الانسحاب إيذانا بموقف مختلف من منظمة يتوجه قدر كبير من اهتمامها نحو تنمية المهارات الثقافية والتعليمية فى دول العالم الثالث فى ظل مدير عام أفريقى كانت له توجهات لا تباركها "واشنطن" ، أما فى حالتنا هذه فإن (اليونيدو) قد ارتبطت منذ إنشائها بالدول النامية ـ وربما الإفريقية الأقل نموا من الناحية الصناعية ـ لذلك فإن الانسحاب الأمريكى منها يحمل دلالة لا تخطئها العين الفاحصة ولا تغيب عن التفكير السليم وهى أنها رسالة موجهة من "واشنطن" إلى عالم اليوم بأنها لم تعد مستعدة لمواصلة المشاركة فى التزامات تجاه الدول الفقيرة كانت قد قبلت بها فى ظروف مختلفة وفى ظل تنافس بين المعسكرين فى أجواء الحرب الباردة وفى مرحلة تنامى حركات التحرر السياسى والاقتصادى فى الخمسينيات .

٢ ـ أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تفسيرا سطحيا لانسحابها من (اليونيدو) متمثلا فى رفض الكونجرس الموافقة على اعتماد الحصة السنوية الأمريكية فى ميزانية المنظمة والتى تصل إلى ربع ميزانيتها الإجمالية لأسباب تصل بمراجعة المستحقات المطلوبة من الحكومة الأمريكية للأمم المتحدة ومنظماتها وهو تفسير وارد، ولكنه لا يعكس فلسفة اختيار (اليونيدو) دون غيره ، فالأزمة المالية للأمم المتحدة حقيقة ندركها مثلما هى فى منظمتنا الإقليمية جامعة الدول

العربية حيث تواجه المنظمتان ظروفا مادية قاسية فى وقت أكمل كل منهما نصف قرن من عمره .. وواقع الأمر أن تلك الأزمات المالية الناتجة عن تقاعس بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المنظمات إنما يعبر عن موقف إرادى أصبح يعطى للعلاقات الثنائية أولوية على العلاقات المتعددة الأطراف ويستخدم المنظمات الدولية حين يريد وينصرف عنها إذا استطاع .

٣ ـ يلفت النظر أنه فى الوقت الذى تغادر فيه الولايات المتحدة الأمريكية نادى الفقراء (اليونيدو) فإنها لا تبخل على عضويتها فى نادى الأغنياء (وكالة الطاقة الذرية) وتفسير ذلك بسيط فلقد استنفدت واشنطن أغراضها من عضوية النادى الأول بينما تتزايد حاجتها لعضوية النادى الثانى حيث تشكل مسألة الضمانات ثم التفتيش ضد النشاط النووى أهمية خاصة لأعضاء ذلك النادى الذى فى وقت قد لا يعنيهم الشق الآخر من نشاط الوكالة ، وهو التعاون الفنى فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية للدول النامية ، فبينما نجد إسرافا عند الإنفاق على الشق الأول نجد تقتيرا عند الوفاء بالتزامات الشق الثانى ، وتلك هى فلسفة الحاجة فى تحديد نظرة الدول للمنظمات الدولية المعاصرة ، إذ لم تعد الرغبة فى تأكيد الإرادة الجماعية للدول هى مصدر الانضواء تحت لواء تلك المنظمات والقبول طواعية بالتخلى عن جزء من فاعليتها المطلقة من أجل الانتساب المنظم للمجتمع الدولى الكبير، وبذلك أصبحنا أمام عملية مراجعة شاملة للمنظمات الدولية المعاصرة وحجم العضوية فيها ومدى الحاجة إليها .

٤ ـ يجب أن نقرر أن كل الشواهد فى السنوات الأخيرة أصبحت تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد معنية بالتنظيم الدولى القائم إلا بالقدر الذى يحقق مصالحها المباشرة دون التركيز على جانب المسئولية الدولية فيه، ولعل انسحابها من " اليونسكو " ثم " اليونيدو " هو مثل لتأكيد هذا المعنى ، ومن يدرى فلعل "منظمة العمل الدولية" مرشح ثالث لموقف أمريكى مماثل مع محظور يتمثل فى نتائج ذلك على النقابات المهنية واتحادات العمال فى الدول المختلفة بل وداخل الولايات المتحدة ذاتها ، كما أن "الانكتاد" "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" مرشحة هى الأخرى لقرار أمريكى محتمل ، وإن كان ذلك يبدو

مستبعدا على الأقل فى الوقت الحاضر بعد أن تولى إدارتها أخيرا وزير لاتينى كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فى اختياره ، وإذا ما تبادر إلى ذهننا تساؤل عن أكثر الأجهزة الدولية أو المنظمات العالمية أهمية لدى واشنطن فإننا نستطيع أن نميز فى المقدمة "مجلس الأمن" باعتباره أداة دولية فاعلة ذات قوة ملزمة تبرر بها للولايات المتحدة قرارات الحصار أو الحظر وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية وفقا لعصر جديد يمكن أن نسميه عصر "السلام الأمريكى" قياسا على "السلام الرومانى" فى فترة من تاريخ العالم القديم ، ثم تأتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها صمام الأمن ومركز المراجعة لأى نشاط نووى فى العالم ، وهى شرطى الأمان الذرى الذى يتجول بين الدول المختلفة ، ثم تأتى منظمة التجارة العالمية التى نشأت عن اتفاقيات "الجات" لتكمل ثالوث الأهمية فى المنظمات الدولية بحيث لا يلحق بها بعد ذلك إلا حلف الأطلنطى حيث يشكل (الناتو) قوة أمريكا الضاربة فى أوروبا وخارجها ويدها الطولى فى مواجهة التهديدات التى قد يتعرض لها الشمال الثرى أو الغرب المتقدم .

٥ ـ لقد استهوانى تفسير علنى قدمه المندوب الأمريكى وهو يمهد لقرار انسحاب بلاده من (اليونيدو) إذ أعلن أن الوقت قد جاء لما يمكن تسميته "خصخصة السياسات الخارجية" بكل ما يحمله ذلك من معانى التعامل المباشر بين مؤسسات الاقتصاد الحر وآليات السوق العالمية دون الحاجة إلى منظمات دولية وسيطة بحيث يتم ذلك فى إطار شعارات عالية الصوت تتحدث عن التعددية والحريات وتنمية القطاع الخاص ، ولعل ذلك التفسير يرتبط بمواقف أمريكية عديدة فى السنوات الأخيرة استطاعت من خلالها التدخل أحيانا فى الشئون الداخلية للدول تحت مسميات مختلفة ودعاوى متباينة تقع فى إطارها قضايا حقوق الأنسان والدفاع عن الديموقراطية ثم حماية البيئة .

□

هذه خواطر حول التنظيم الدولى المعاصر ثارت لدى وأنا أتنقل كل يوم بين "نادى الأغنياء" و "نادى الفقراء" لكى أشهد انعكاس التحولات الضخمة

والتغيرات الواسعة فى شكل المجتمع الدولى على منظماته بدءا من فلسفة وجودها وصولا إلى مبرر بقائها مرورا بطبيعة العمل فيها ..

ويجب أن نتذكر ـ كمصريين ـ أن إسهامنا فى قيام "نادى الفقراء" وإنشائه كان أساسيا فقد قام على أكتاف فريق مخلص لقضايا التنمية الصناعية بقيادة العالم المصرى الجليل رائد التخطيط العلمى الأستاذ الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن ، كما أن "نادى الأغنياء" يعتمد فى مهامه الصعبة على كوكبة من علماء مصر الأفذاذ الذين تخصصوا فى فروع الفيزياء النووية والعلوم المتصلة بها من جامعات مصر العريقة فى العقود الأربعة الأخيرة بالإضافة إلى خبرات مرموقة فى مجالات القانون الدولى خصوصا أولئك الذين عكفوا على دراسة المسائل المتصلة بنزع السلاح وملابساته المختلفة ، وهكذا يبدو الوجود المصرى فى "نادى الفقراء" تاريخا شامخا، بينما يبدو ذلك الوجود فى "نادى الأغنياء" حقيقة باقية .. إنه عالم يتحول بسرعة هائلة ، وعصر يشير كل ما فيه إلى جديد .. عالم نريد أن يسعد فيه الجميع سواء هؤلاء الذين تأكدت عضويتهم فى "نادى الأغنياء" أو أولئك الذين اقتصرت عضويتهم على "نادى الفقراء" .

"القضـــاء والســـــياســة ..
الضمير والرؤية"

تمثل العلاقة بين القضاء والسياسة مسألة شائكة ، نتيجة الزحف المتزايد مـن جـانب الاعتبـارات السياسـية علـى الحيـاة القانونيـة بشـقيها الـدولى والمحلــى . فالمجتمع العالمى المعاصر قد بدأ يعانى فى العقود الاخيرة من التاثـيرات السياسـية على مسيرة التنظيم الدولى وفعاليته إلى الحد الذى جعل البعض يقـول إن المنظمـات الدولية العالمية اصبحت تكيل بمكيالين ، كما أن الحديث عــن ازدواجيـة المعايـير فـى تطبيـق القـانون الـدولى المعـاصر أصبـح حقيقـة تـتردد فـى المحـافل القانونيـة والسياسية على السواء ومن هنا فـإن الحديـث عـن العلاقـة بـين القضـاء ، سـلطة تطبيق القانون ، وبين السياسة ، أداة المواءمة بين البشر ومحصلة مراكز القوى فـى عالمنا المعاصر ، يؤكد أن العلاقة أصبحت تفرض نفسها على كل المعنيـين بالشـئون القانونية أو الدراسات السياسية على السواء .

ويهمنى أن أوضح هنا عددا من الاعتبارات :

أولا : إن الحديث عن القضاء والسياسـة لا يمـس أصحـاب المنصـة العاليـة ، ولكنه بحث نظرى فى ما آلت إليه روح تطبيق القانون فى ظل حياة سياسية ، بل حزبية ، تفرض نفسها على الواقع اليومى عل النحو الذى ندركه جميعا ، كما أن دخول أدوات الإعلام بتقدمها الهائل طرفا فى المعادلة المعقدة بين القانون والسياسة جعلها تؤكد هى الأخرى أننا أمام واحدة من أخطر قضايا العصر .

ثانيا : لو أخذنا القضاء المصرى كنمـوذج للتطبيـق ـ بحكـم عراقتـه وكفاءتـه ونزاهته ـ فإننا إنـما نقدم نموذجا للقضاء فى بلد من بلدان العالم الثـالث ، يعيـش بتراث الحضارة العربية الإسلامية ، وتحت مظلة كل المؤثـرات والتداخـلات التـى يعانى منها بلد له ظروفه الفريدة وشخصيته المتميزة .

ثالثا : إننى أفـرق ، وبوضـوح ، بـين الأهميـة الإيجابيـة لـدور القضـاء فـى الحركة الوطنية والأهمية السلبية لدوره فى الحياة السياسـية . فلقـد لعـب القضـاء المصرى ـ مثلا ـ دورا مشهودا فى تاريخ الحركة الوطنية الحديثة ، حتى إننا نصل فى فهمنا لطبيعة التيار الوطنى فى النصف الأول من هذ القرن إلى القول يقينا بأنه اعتمد على ركيزتى القضاء والمحاماة ، واللذين تكون منهما عصب الحركة الوطنية متمثلا فى حزب الوفد، خصوصا فى فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) .

ولعل أسماء لامعة مثل مصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس وغـيرهم ممن يمثلون الكوكبة المضيئة فى تاريخنا الحديث ، لعل فى أسـمائهم ما يؤكد مـا ذهبنا إليه فى التفرقة بين روح الحركة الوطنية والممارسـة السياسـية فـى تاريخنـا الحديث .

رابعا : إذا كان القانون هو دعامة الحق ، فإن القوة ركيزة السياسة ، ولذلـك فإن الحق بغير قوة يصبح قانونا مجردا ، كما أن القـوة التـى لا تسـتند إلى الحـق تتحول إلى نوع من التسلط يقترب من درجة القهر اللا أخلاقى . وما دمنا قد ذكرنا كلمـة الأخـلاق فإننـا يجـب أن نتذكـر أن "مكيـافيللى" قـد فصـل بـين الأخــلاق والسياسة منذ أن أصدر كتابه الشهير " الأمير " مؤكدا أن فلسـفة السياسـة تسـتند إلى المنطوق الناقص " الغاية تبرر الوسيلة " .

خامسا: إن فلسفة القاعدة القانونية التى تستند إلى عنصر العمومية والتجرد ، إنما تمثل درجة عالية من درجات المساواة ، وتعبر عن مرحلـة عليـا مـن مراحـل الرقى البشرى ، بينما يحتوى مفهوم الاعتبارات السياسية على عنـاصر المواءمـة . ويدخل فى إطار محصلة أخرى ليـس فيهـا مـن العموميـة والتجـرد مـا يجـب أن يكون. فحتى المثاليون السياسيون حين أرادوا التحدث عن الدولـة الديموقراطيـة ، لجئـوا مـرة أخـرى إلى القانـــون وحددوهـــا بتعريـف حديـث يقـول "إن الدولـة الديموقراطية هى دولة القانون (state of law)".

إن القضـاء المصرى قـد عـرف فـى تاريخـه الحديـث نمـاذج متعـددة للتأثـير السياسى على أسلوب إعمال القاعدة القانونية فى مناسبات مختلفة، ولكن ظهرت

فى النهاية اعتبارات ـ عرفتها قبلنا دول أكثر تقدما ـ حيث أوضحت الممارسة الدستورية فيها عددا من الاعتبارات العملية التى تعرض لها الفقيه الدستورى الدكتور أحمد كمال أبوالمجد فى كتاب له على النحو التالى :

١ ـ مبدأ فصل السلطات ، وما رتبه الدستور عليه من حصر عمل السلطة القضائية فى فض الخصومات والمنازعات ، والاحتفاظ للهيئات السياسية بمسؤلية البت فى المسائل السياسية .

٢ ـ حاجة بعض المسائل إلى سياسة موحدة وسريعة لا تفلح فى تحقيقها الوسائل القضائية ، وتظهر هذه الحاجة بصفة خاصة فى المسائل المتصلة بالعلاقات الخارجية .

٣ ـ حاجة بعض المسائل إلى موازين خاصة ، أو إلى معلومات وعناصر تقدير مختلفة ، لا تتاح للقضاء .

٤ ـ تجنب التعرض لمسائل لا تملك المحكمة القول النهائى فيها لافتقارها ، فى تنفيذ رأيها بشأنها ، إلى غيرها من الهيئات العاملة .

٥ ـ وجود نص دستورى يعهد بالمسألة صراحة إلى هيئات حكومية أخرى ، رغم صفتها القانونية .

وعلى الرغم من أن "الفقيه العربى" كان يستمد هذه الاعتبارات من الواقع الأمريكى المعاصر ، إلا أنها تبدو قريبة الصلة مما نعرفه فى ظل ظروفنا المحلية الراهنة ، وإن كنا نضيف إلى ذلك طبيعة الاعتبارات الأيديولوجية التى قد تقبع فى ذهن القاضى المصرى لكى تمثل خلفية معينة له ، أو الانتماء الحزبى ــ حتى وإن لم يكن معلنا ـ الذى يشكل درجة من درجات التوجه الذى قد يؤثر على مشاعره الذاتية . فإذا كان القاضى ينظر فى الدعوى من خلال صحيح الأوراق بين يديه بحيث لا يحكم بما يعلم ولكن بما يتوفر لديه من أدلة وقرائن فإن ذلك لا ينفى أن ضميره فى النهاية هو المرجع الذى يحتكم إليه ، والذى تتشكل به طبيعة فهمه للنص وتطبيقه لروح القانون .

ولعل المناسبة مواتية من حيث التوقيت والملاءمة لكى نقول صراحة إن الساحة المصرية قد شهدت فى السنوات القليلة الأخيرة جدلا متصلا حول بعض الأحكام التى صدرت عن القضاء المصرى فى بعض القضايا ذات البعد السياسى ، والتى نطلق عليها " قضايا رأى عام " لأن جانب المشاركة السياسية يبدو فيها واضحا . وعلى الرغم من أن ثقة جمهرة الناس فى القضاء ونزاهته أمر لا يداخله شك ، إلا أن هناك إحساسا بأن الاعتبارات السياسية قد بدأت تتسلل فى بعض المناسبات لكى تضع بصماتها فوق منصة القضاء ، وهو أمر لا ننفرد به وحدنا ، ولكن تعرفه دول الدنيا حولنا . ويبقى التساؤل مطروحا .وهو : كيف يحكم القاضى، وهو من البشر ، يعيش حياتنا اليومية ويشعر بمعاناتنا بشكل مباشر ، كما أنه يستقبل كل الأفكار السائدة ولا يبدو بعيدا عن الانتماء إليها على نحو قد يصل به إلى مرحلة التأثر العقيدى أو الميل الحزبى ؟

لقد بدا ذلك واضحا فى الخروج أحيانا على بعض التقاليد الراسخة للقضاء ، ومنها مسألة التعليق على الأحكام ، والتى تجاوزت قاعات المحاكم إلى صفحات الصحف ، وهو أمر يدعو إلى التأمل والقلق فى وقت واحد . ولقد بدأ القلق لأسباب عدة يقع فى مقدمتها أنه يجعل من الرأى العام هو الآخر طرفا مباشرا فى التعليق بالقبول أو الرفض للأحكام ذاتها ، وهو أمر يثير جدلا لا يتفق مع قدسية القضاء ومكانته . كما أن ذلك التعليق من جانب بعض القضاة يتحول إلى نوع من التبرير ، وكأن القاضى ينزل من فوق منصته العالية ليقف أمام محكمة الرأى العام فى حوار لا مبرر له ، كما أنه قبل ذلك كله يبدو تعبيرا عن الجانب الإنسانى العاطفى عند تطبيق القاعدة القانونية ، وهو أمر قد يؤدى إلى تفاوت بيّن عند تطبيق القاعدة الواحدة فى المناسبات المختلفة ، وفقا لشخصية القضاة وظروف المحاكمة ، فضلا عن تأثيره فى المراحل التالية من نظر القضية فى درجات التقاضى الأعلى .

إذا كنا نقول إن القضاء يطبق القانون نصا وروحا من أجل بلوغ الدالة التى تعلى كلمة الحق ، وإن السياسة هى فن الممكن فى ظل ظروف معينة ،حيث تلعب "نظرية القوة" تأثيرها المباشر فى القرار السياسى ، إذا كنا نقول بذلك فإن

الأمر لا يجب أن يؤخذ فى نهايته كما لو كان صراعا بين الحق والقوة فى كل الأحوال . كما أنه لا يجب أن نتصور أن القانون يجب أن يكون هو الخير كله دائما ، أو أن السياسة هى الشر كله على الدوام . فالأمر يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير .

فلو أخذنا معيار "الشرعية" - على سبيل المثال - لوجدنا أن لها تفسيرين مزدوجين : أولهما قانونى يستمد وجوده من الدستور المعمول به ، وهو أعلى الوثائق فى الدولة وأغلاها ، بينما نجد فى الوقت ذاته تعبيرا آخر لمفهوم الشرعية السياسية يعتمد على الواقع ، ويستمد وجوده مما يجرى فى الشارع السياسى مباشرة . فما أكثر القوى التى تفتقر إلى الشرعية القانونية ، ولكنها تفرض وجودها الفعلى على الحكم والشعب ، وتكون طرفا مباشرا فى حوار مع السلطة بغض النظر عن توفر الأركان القانونية لشرعية وجودها ، لذلك كان طبيعيا أن تتضمن فلسفة التشريع هامشا يسمح لروح القانون بأن تكون بمثابة المرشد أمام ضمير القاضى إذا أعوزه النص ، أو اختلطت أمامه التفاسير .

إننا إذا ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك على المستوى الدولى ، لوجدنا أن الصورة اكثر وضوحا من حيث دور مراكز القوى الدولية على طبيعة القرار فى الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية أوالمنظمات الإقليمية . ولقد أتاحت لى ظروف دعوة كريمة من " الجمعية المصرية للقانون الدولى " أن أكون محاضرا فى افتتاح موسمها الثقافى لعام ١٩٩٤ حول موضوع " الاعتبارات السياسية فى القانون الدولى المعاصر " وقلت يومها بوضوح كامل ، إننا لو اخذنا قضيتين عرفتهما المحافل الدولية فى السنوات الأخيرة ، إحداهما ذات جانب موضوعى فنى مثل "مسألة حقوق الأنسان" والثانية ذات طبيعة جغرافية إقليمية مثل "القضية الفلسطينية" لوجدنا وبوضوح أن المعايير فى النهاية نسبية التطبيق ، تحكمها اعتبارات تخرج عن دائرة القانون الدولى ، بل تفتئت أيضا على حدود سيادة الدولة على الرغم من أنها معطاة تاريخية مستقرة الوجود منذ قرون عدة .

خلاصة ما أريد أن أذهب عليه هو أن أقول صراحة ، إن مخاوفى تتزايد ضمن تيار عام يقول بأن زحف الاعتبارات السياسية على سلطة تطبيق القانون

وأدواتها المختلفة ، قد أصبح ملموسا ، وأستند في ذلك إلى عدد من الأسباب أوجزها في :

أولا : إن التداخل بين القانون والسياسة يؤدى إلى تضارب بين السلطات، قد ينال في النهاية من المبدأ التقليدى للفصل بينها ، وعندئذ تكون السلطة القضائية هى الخاسرة في النهاية باعتبارها القلعة الشامخة وخط الدفاع الأخير عن الحقوق والحريات، وبذلك تكون المحصلة خسارة حقيقية على المجتمع المدنى كله.

ثانيا : إن السلطة القضائية ، حتى إذا أفلحت في فرض وصايتها على مسيرة الحياة السياسية لفترة معينة ، فإن ذلك يعنى نزولها من منصتها العالية إلى الشارع السياسى مادة للجدل ، وموضوعا للحوار ، ينال من هيبتها قبل غيرها.

ثالثا : إننا إذا كنا نقول إن النظام الديموقراطى يعتمد على دولة القانون ، فإن هناك في الوقت ذاته ضوابط محددة لمعنى دولة القانون ، وهى تلك التى تتمتع فيها القاعدة القانونية بأعلى درجات الموضوعية والتجرد عند التشريع والتطبيق بشكل يجعل المساواة حقيقة واقعة وليست طرحا نظريا ، استلهاما لفلسفة القانون ذاته ، وحكمة التشريع ، ومصداقية القضاء .

رابعا : إن دخول السلطة القضائية طرفا في الصراع السياسى سوف يسمح باستخدامها وفقا للتيارات السياسية السائدة أو الأهواء الحزبية الغالبة ، والأمران معا ينالان من مكانة القانون ومصداقية القضاء .

خامسا : إن درجات التقاضى العليا المعنية بتفسير المسائل الدستورية ، سوف تظل قنطرة بين الحياة القانونية والواقع السياسى ، شرط التزامها بأعلى درجات الحفاظ على الدستور ، والتزام نصه وروحه .

إننى في النهاية لا أصادر على حق القضاة في المشاركة الوطنية ، بل أدعوهم إليها ، ولكننى أتحفظ على تورطهم في الحياة السياسية وأدعوهم إلى الترفع عنها .

هيبة الدولة والحريات .. "رؤية مقارنة"

سوف تظل مسألة هيبة الدولة واحدة من شواغلنا المعاصرة ، إذ إن هناك خلطا واسعا بين هيبة الدولة والأنظمة الدكتاتورية ، مع محاولة للربط بينها وبين مركزية الحكم فى العهود الشمولية حتى وقر فى أذهان الكثيرين أن الديمقراطية تعنى التسيب واللامبالاة وحق المواطن فى أن يفعل ما يريد متى شاء وبالطريقة التى تروق له ، وهو قول مغلوط يعبر عن ميراث اجتماعى مترهل لا يعكس روح العصر ولايدفع نحو التطور ولا يفتح الطريق إلى المستقبل .

وقد عنيت دراسات عديدة تقع ما بين النطاق القانونى والجانب الاجتماعى بدراسة هذه المسألة فى إطار مفهوم علاقة الفرد بالدولة وكيفية الحفاظ على التوازن فيها ، وتطرقت الكتابات لمجموعة الحقوق والالتزامات المتبادلة بين طرفى العلاقة وهما المواطن فى جانب والدولة على الجانب الآخر ، فإذا كنا قد اتهمنا الأنظمة التى أخذت بالفكر الماركسى فى الفترة ما بين بداية العشرينيات ونهاية الثمانينات من هذا القرن ، إذا كنا قد اتهمناها ـ وبحق ـ بطغيان دور الدولة وإحكام قبضتها وشدة سطوتها إلى الحد الذى سحق دور الفرد وانتقص من كيانه ، بصورة اختفت معها الحريات العامة فإننا نرصد على الجانب الآخر تلك النظم الرأسمالية بغطائها الديموقراطى سياسيا وحركة السوق الحر اقتصاديا بحيث تنامى دور الفرد وازدهرت الحريات ، ولكن ذلك أيضا لم يكن أبداً على حساب هيبة الدولة أو الانتقاص من دورها لأن القانون كان هو السياج الذى يحدد نهاية دور كل من الفرد والدولة ، وهو العاصم من الانحراف وصمام الأمان فى مواجهة مراكز نفوذ السلطة والثروة .

فلم نعرف نظاما اقتصاديا حرا فى ظل ديمقراطية كاملة سمح بالتهاون مع خطأ ، أو تستر على فساد ، أو قبل بشيوع روح اللامبالاة ، وضعف روح

الانتماء، أو الافتئات على الأطر الشرعية للمجتمع أو قوانين الدولة ، ذلك أن الديموقراطية الحقيقية فى أبسط تعريفاتها المعاصرة ، وكما نكرر دائما إنما تعنى "دولة القانون" STATE OF LAW بحيث لا يتأثر تطبيق القاعدة القانونية - العامة والمجردة - بطبيعة النظام السياسى ،ولا يتغير مفهومها وفقا لأهواء الحكم ، وهنا يتعين الإشارة إلى عدد من الملاحظات المحورية :

أولا : إن المبدأ التقليدى المستقر فى الدساتير الحديثة والذى يقضى بالفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية ، إنما يقدم ضمانا لازما لتأكيد هيبة الدولة ورسوخ روح احترام القانون وسيادة مفهوم النظام العام ، لذلك فإن طغيان إحدى هذه السلطات - خصوصا التنفيذية - على غيرها إنما يعنى بالضرورة افتقاد مناخ الحريات وغياب سيادة القانون .

ثانياً : - إن القوات المسلحة والشرطة إلى جانب القضاء والتمثيل الخارجى تعبر فى مجموعها عن بعض مظاهر مكانة الدولة وتمثل حدودا لهيبتها فى الداخل والخارج ، وليس المهم فقط هو وجود هذه المظاهر ولكن الطبيعة الوظيفية لكل منها والدور المحدد لها تمثلان فى حد ذاتيهما جوهر القضية كلها ، فما أكثر الدول التى تملك كافة مظاهر الهيبة القومية من حيث الشكل ولكنها تبدو مترهلة الملامح مفككة الأوصال .

ثالثاً : إن هناك رموزا تبدو فى ظاهرها بسيطة ولكنها فى واقع الأمر تعتبر مقياسا لهيبة الدولة كلها ، بدءا من احترام المجتمع للقاضى ، مرورا بمهابة ضابط الشرطة ، وصولا إلى رجل المرور الذى ينظم حركته ، حتى إن الحكم على هيبة الدولة يبدو للوهلة الأولى من طبيعة السلوكيات فى الشارع العام والعلاقة بين السيارات والمارة . وبين الراكبين والمشاة ..

رابعا : يظل البرلمان المنتخب وفقا للأصول القانونية والأعراف الديمقراطية — دون تزييف لإرادة الناس - قلعة شامخة تحتمى بها الحريات ، وتنطلق منها هيبة الدولة ، كما أن احترام الدستور هو تتويج للشعور العام بوجود الدولة والإحساس العميق بمكانتها .

خامساً : يبقى نشاط القطاع الخاص ومدى قيامه بالوظيفة الاجتماعية لرأس المال مؤشراً على استقرار هيبة الدولة والتوازن بينها وبين دور الفرد ، كما أن القدرة على الفصل بين الملكية واحترامها فى جانب وبين الثروة ونفوذها فى جانب آخر تمثل قضية محورية يلزم الإلحاح عليها دائما ، إذ إن تجاوز من يملكون لا يكون على حساب من لا يملكون فقط ، ولكنه ينال أيضا من هيبة الدولة ويعطى انطباعا بأنها تكيل بمكيالين وتسمح بمعايير مزدوجة فى الحكم على الموقف الواحد ، وينبغى أن نضيف هنا مسألة جوهرية ذات مغزى إذ إن دور الملكية الخاصة لا يؤثر عل هيبة الدولة من جانب واحد ، بل هو تأثير متبادل ، فهيبة الدولة هى عامل أساسى فى جذب رؤوس الأموال ، وتحسين مناخ الاستثمار ، وتعزيز إمكانات النشاط الاقتصادى الحر .

.. هذه بعض ملاحظات موجزة حول قضية هيبة الدولة أريد أن أسعى من خلالها لإقرار محاولة لفض الاشتباك بين سطوة الحاكم وهيبة الدولة فى تاريخ مصر الحديث ، إذ يتصور البعض أن هيبة " دولة محمد على" قد جاءت من إحكام قبضته وأخذه بنظام "رأسمالية الدولة" ويتصور بعض آخر أن هيبة "دولة جمال عبدالناصر" إنما نبعت من فرديته ومركزية حكمه ، وكلا التصورين مردود عليه لأن هيبة الدولة لا ترتبط بالضرورة بسطوة الحكم أو كاريزما الحاكم ، وإنما هى شىء آخر ينبع من التوازن الدقيق بين الفرد والدولة ، ويعتمد على عدد من المقومات التى أشرنا إليها فى ملاحظاتنا السابقة ، فالعدل الاجتماعى والاستقرار الطبقى وسيادة القانون كلها ركائز للدولة ذات الهيبة ، كما أن الإضراب السلمى والاعتصام المشروع لا ينالان من هيبة الدولة الديموقراطية ، ولكن إهدار المال وتبديد الإمكانات الاقتصادرية والعبث بحقوق المواطنين إلى جانب التسيب واللامبالاة هى التى تنال من هيبة الدولة اللاديموقراطية ، إن قبضة "محمد محمود باشا" الحديدية لم تكن مصدرا لهيبة الدولة ، كما أن السياسة القمعية لإسماعيل صدقى باشا لم تكن هى أيضا تعبيرا عن هيبة الدولة .. إنما هيبة الدولة هى قانون سائد، وقضاء عادل ، وتوازن اجتماعى ، وتقارب طبقى ، وقبل كل هذا وفوقه إحساس بالانتماء .. فالمواطن لا يهاب دولة لا يشعر بالانتماء إليها ،

ولا يرتبط بوطن لا يمارس الولاء له .. إنها بالضرورة قضية حقوق وواجبات ومسألة تكاليف والتزامات .. وهنا تجدر الإشارة إلى مأزق يواجــه بعـض الـدول فـى عـالم اليوم حين تقوى سلطة القـانون ولـو شـكليا إلى حـد اسـتخدام تعبـير (ديكتاتوريـة القانون) أحيانا ويكون ذلك فى ظل نظم قضائى لا يقوى على ملاحقة التطور ، أو استيعاب رؤية العصر ، وهنا تكون الديموقراطية الكاملة هى المخرج الوحيد وتصبح الحريات العامة هى المنقذ من ذلك الموقف المتناقض الذى يبدو ظاهره العدل بينما باطنه الظلم ، وكأنـما هو حق يراد به باطل ..

وليس الأمر قاصر على هيبة الدولة فى الداخل ، إنـما صورتها فى أعين الغير هى قضية حاكمة أيضا على الجانب الآخـر ، فـإنى أزعـم أن الديمقراطيـة تعطـى الدولة مظهرا مهيبا فى الخارج وتضفى عليها أسباب الاحتـرام والتقدير ، بـل إن السياسـات الخارجيـة لـدول الديموقراطيـات المعـاصرة تبـدو أكـثر بهـاء وتماسـكا واستقراراً ..

إن هيبة الدولة فى النهاية ـ وبكـل المعايـير المقارنـة ــ هـى كـل لا يتجـزأ ، وصفقة متكاملة ، فيها القانون وسيادته ، والعدل وشيوعه ، والاقتصاد واستقراره، والديموقراطية ورسوخها ، والحريات واحترامها .. إننـا نعـرف هيبـة الدولـة مـن رموزها ونتعرف عليها مـن مظاهر وجودهـا ،.مـن وقفـة جنـدى المـرور فـى أحـد الميادين، إلى مهابة القاضى فى أحد النوادى إلى الالتزام بقواعد الترخيص وشروطه عند تشييد المبانى ، إلى سلامة الدرجات العلمية فى الجامعات، إلى الموضوعية فى الحصول على جوائز الدولة ، إلى احترام المال العـام، إلى الإحسـاس العميـق لـدى الجميع بالانتماء لوطن .. كان دائما هو الأب الشرعى للحضارة ، ومركز الثقل عبر التاريخ وحامل الشعلة على مر العصور .

المهـــاتمـا غـــــانـدى

"رؤيـة من بعـيد"

لن تكون هذه هى المرة الأخيرة التى نتذكر فيها" المهاتما غاندى " من جديد، فهذه الروح المتجددة سوف تظل دائما فى وجدان الإنسانية وضميرها الباقى ، فقد تذكرناه منذ سنوات قليلة ـ ربما كما لم يحدث منذ اغتياله ـ وذلك حـين ارتفعت أعلام الديمقراطية والمساواة فـى جمهوريـة جنـوب افريقيـا بعـد انتخابـات إبريـل ١٩٩٤ والتى أنهت قرونا طويلة من الحكم العنصرى الذى كـافح ضـده فـى مطلـع هذا القرن المعلم الهندى العظيم ، وكأنما جاء مبعوثا مـن القـارة الآسـيوية العريقـة ليشارك فى تحرير شقيقتها التوءم" افريقيا المناضلة " .

إن " غاندى " علامة كبرى فى مسيرة البشـر ، وهـو ملـك للـتراث الإنسـانى كله، لا تستأثر به الهند العظيمة وحدها ، ولكن يشاركها فيـه كـل إنسـان عـرف تاريخه وتابع نضاله وآمن بمبادئه ، والقيمة الحقيقية " لغاندى " هـى أن جسـده الذى صرعته رصاصات غادرة لم يكن بقيمة روحه الباقية التى تعيش معنـا وتبقـى بيننا فى كل زمان ومكان .

إننا هنا فى مصر نتذكر الفيلسوف الخالد " غاندى " كلما واجهنا موقفـا ، أو تأملنا قضيـة ، أو تطلعنـا إلى مشـكلات البشـر مـن حولنـا ، ويكفـى أن أقـول إن المناسبات التى تذكرنا به عديدة ومتواصلة ، ولعلى أسوق بعضا منها :

أولا : إننا نذكره حين نواجه العنف وننبذه ، ونعانى من الإرهاب ونرفضه ، لأن "المهاتما غاندى" كان داعية المقاومة بغير عنف كمـا أن فلسفته هـى النقيـض الكامل للإرهاب بكل مظاهره ، لقد تعلمنـا منـه أن اللاعنـف هـو أقـوى أسـلحة الإنسان فى مواجهة الطغيان بشرط أن يرتكز على صمود قوى وإيمان عميق .

ثانيا : إننا نذكره كلما تحدثنا عن المساواة والعدالة بين البشر وحرية الإنسان الذى ولد حرا منذ البداية ، فلقد كان فيلسوف الهند مؤمنا بهذه المعانى مدافعا عنها ، مناضلا فى سبيلها .

ثالثا : إننا نذكره عند الحديث عن كل حركات الاستقلال الوطنى ضد السيطرة الأجنبية والتحرر القومى من التبعية الخارجية ، إنه هو الرجل الذى أزعج خصومه بصمته ، وأفزع أعداءه بصومه ، وحرك البشرية كلها دون طلقة رصاصة واحدة .

رابعا: إننا نذكره فى مصر بالذات لأنه كان شريكا فعالا فى حركتنا الوطنية ضد الاحتلال البريطانى وعاملا مؤثرا فى تقوية الحركة الوطنية المصرية ، ومازلنا نذكر المقارنة الدائمة بين دوره الشعبى فى الهند ونظيره فى مصر " سعد زغلول " وكيف تبادلت الحركتان الوطنيتان فى مصر والهند ، التأثير والتأثر اللذين لخصهما أمير الشعراء " أحمد شوقى " مرحبا " بالمهاتما غاندى " وهو يمر بقناة السويس فى طريقه إلى المفاوضات فى لندن ، لقد قال أمير الشعراء قصيدته الرائعة التى استهلها بقوله :

سلام النيل ياغاندى وهذا الزهر من عندى

خامسا : إن صوت " غاندى " يمثل عبر التاريخ الإنسانى الصوت الذى كان نصيرا للمستضعفين فى الأرض ، وهو أيضا الذى جسد أمام الفقراء والبسطاء نموذج الحياة المتجردة من مظاهر الثروة وادعاءات الجاه وسطوة النفوذ والسلطان ، وهو الرجل العظيم الذى أدرك أن الديانات كلها دعوة إلى الفضيلة ونبذ للرذيلة فحاول أن يثير روح التسامح وأن ينبذ العنف حتى دفع حياته ذاتها ثمنا لأوهام التعصب ونزاعات التطرف.

لقد أتاحت لى ظروف عملى الدبلوماسى أن أقضى سنوات أربعا فى عاصمة الهند الشامخة ،وهالنى ذلك التعايش بين الديانات ، والتزاوج بين الثقافات ، والاندماج الواضح بين فئات الشعب وطوائفه ، وبدت لى كل تلك المظاهر ترجمة حية لأفكار "غاندى" ورؤيته البعيدة ونظرته الثاقبة ، إنه الرجل الأعزل الذى لم

يتأثر بالإغراءات والوعود والتهديدات ، ولقد كنت دائما أسترجع كل الصفات الحميدة والخصائص المتفردة التى يتميز بها الهنود متصورا أن روح "غاندى" العظيم مازالت تطل على شبه القارة الهندية ، تبارك غرسها وتحمى شعبها وتقول للدنيا بأسرها هنا عاش "غاندى" من أجل شعبه ومات فى سبيل مبادئه .

وكنت أدهش كثيرا للبساطة والسماحة بين الهنود وأعيد ذلك دائما إلى تلك الروح التى بعثها " المهاتما " فى شعبة الصامد وأمته العظيمة . بل إن التقاليد الهندية الراسخة التى تبلورت بها الشخصية القومية الهندية والتى تحافظ على وجودها ولا تذوب فى غيرها إنما هى بوتقة انصهرت فيها فلسفات الهند وتراثها الإنسانى كأصدق تعبير عن واحدة من أقدم حضارات الدنيا وأكثرها تأثيرا فى القارة الآسيوية .

إننى لا أملك فى ذكراه إلاأن أحيى صاحبها الذى تنتشر مبادئه فى أركان الدنيا الأربعة ، والذى يحتل مكانة خاصة فى قلوب المصريين والعرب على السواء وسوف تظل ذكراه دائما نبراسا للشعوب المقهورة والأمم المغلوبة على أمرها لأن مبادئه حية فى ضمير الإنسانية نعود إليها كلما أعوزتنا الحاجة أو ألمت بنا الخطوب أو واجهتنا التحديات .

فسلام عليك يا "غاندى" .. وسلام على أمتك العظيمة .. وسلام على كل الشعوب التى آمنت بمبادئك ، وباركت رسالتك .

ذكرى زعيم ورحيل عصر..
"رؤيـة تاريخـية "

حين مضى ربع قرن كامــل على وفاة عبدالناصر ، بدأ ــ فى ذات الوقت تقريبا ـ العام الخامس عشر منذ اغتيال السادات ، وكلا الشخصيتين يثـير التـأمل ويحرض على التفكير ويدعو إلى مراجعة سريعة لأوراق اختلطت وأحداث تلاحقت وكأنها مشاهد من رواية طويلة لم تتم فصولها حتى الآن ، ونحن نخوض هنـا فـى (فصل عبدالناصر) منها .. ونحتفظ لأنفسنا بحق الكتابة عن (فصـل السـادات) فى مناسبة أخـرى .. وعبدالنـاصر شـخصية ضخمـة فـى تاريخنـا الحديـث ومـن الطبيعى ألا يــكون هنــاك اتفـاق حولـه ، وأن يتكـرر دائمـا الجـدل بشـأنه ، ولا أحسب أن النظرة المعاصرة سوف تنصفه لأنها لم تنصف أيضا كثيرا ممن سبقوه ..

ألم تكن نهاية " نابليون " وفـاة فـى المنفـى بعـد سـنوات المجـد العريـض ؟ وكانت خاتمة " محمد على الكبير " هى الجنون حتــى الموت بعـد اتفاقيـة لنـدن ١٨٤٠ ؟ كما أن "أحمد عرابــى" كـان يتلقـى الإهانـات مـن العامـة علـى قارعـة الطريق بعد عودته إلى الوطن من ســنوات الإبعاد الطويـــل ـ متهمـا بـأن حركتـه كانت ســبب الاحتــلال البريطانى وذريعته .

فإذا كان عبدالناصر قد رحل عن عالمنا ومصر تواجه فى شجاعة محنة احتلال الأرض ومرارة الهزيمة العسكرية فإن نهايته هو الآخر لا تعبر عن قيمته التاريخيـة ومكانته القومية ، أقول ذلك لأننى أظن أن رحيـل عبدالنـاصر قـد اقـترن برحيـل عصر بأكمله .. عصر كانت له معطياته وأدواته .. وظروفه وأحكامه .. عصر ارتبـط بالدور الصاعد للقوى السياسية النامية تحت مظلة حركة التحرر الوطنــى الواسـعة عبر قارات الجنوب الثلاث مع نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة ، واشـتداد وطأة

الحرب الباردة بين معسكرين مختلفين فكريا وسياسيا ، ونظامين اجتماعيين متباينين اقتصاديا وثقافيا ..

ويهمنى أن أسجل فى هذه المناسبة عددا من الملاحظات أسوقها فيما يلى :

أولا : إن فترة حكم عبدالناصر جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر والذى يحتاج فى تقييمه إلى نظرة كلية شاملة وليس إلى نظرة جزئية قاصرة ، لذلك فالحكم لعبدالناصر أو عليه لا يمكن أن يتم خارج السياق العام لحركة التاريخ وفلسفة التطور ، ولكن فى إطارهما ووفقا للقوانين التى تحكم العلاقة بين الماضى والمستقبل والتى تجعل الجديد يولد دائما من رحم القديم ، فالثورة المصرية ـ على سبيل المثال ـ بدأ مخاضها فى حرب فلسطين الأولى وكانت نتاجا لأوضاع سياسية داخلية منها الكثير مما يستوجب التغيير ، ولكنها أيضا ـ فى نظرى ـ لم تكن خالية من إيجابيات أخرى .

ثانيا : إن تقييم مرحلة معينة يستوجب أن نأخذ فى الاعتبار كافة الظروف التى أحاطت بها والملابسات التى ارتبطت بوجودها ، فالتحليل السياسى نسبى بالضرورة ولا يمكن أن يكون مطلقا أبدا .. فتقييم الخمسينيات والستينيات لا يتم فقط بنظرة من منتصف التسعينيات بعد أن اكتملت الرؤى وظهرت النتائج وأصبحنا نعرف مالم يعرفه عبدالناصر، ولم يدركه بالضرورة معاصروه .

ثالثا : لقد حان الوقت لكى نقرر أن الإشادة بزعيم لا تكون على حساب زعيم آخر، كما أن تقييم إيجابيات مرحلة معينة لا يتأتى بالتركيز على سلبيات مرحلة أخرى ، ولقد كان ذلك واحدا من أبرز أخطاء ثوار يوليو ١٩٥٢ حين تصوروا أن قيمتهم الحقيقية لا تتحقق إلا بعدوان على الماضى وطمس معالمه وإهدار حسناته ، لذلك فإننا نقول إن قيمة عبدالناصر هو الآخر لا تأتى من خلال حملة على سابقيه او لاحقيه ، كما أن قيمة السادات أيضا لا تتأثر بالحديث عن إنجازات عبد الناصر ، إذ إن تاريخ مصر ـ شأن غيرها ـ سلسلة مترابطة الحلقات متصلة المراحل ، فإذا كنا نرى أن عبدالناصر يظل دائما بطلا

قوميا فإننــا وبنفس الحمـاس نعتـبر الســادات رجـل دولـة لـه رؤيتـه الواضحـة للمتغيرات العالمية والإقليمية .

رابعا : إن المأخذ البارز على فـترة حكـم عبدالنـاصر والـذى يرتبـط بغيـاب الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية ، إنما اقـترن ايضـا بـالنظرة المتشـككة مـن جانب الثورة المصرية تجاه قرن ونصف قرن يمثلان الفترة التى عرفت فيها الدولـة المصرية الحديثـة تيـارا ليبراليـا فـى الفكـر والثقافـة انعكـس علـى حركتـى العلـم والعمران، فكان غياب الوعى بالماضى وافتقاد الرؤية التاريخية المتكاملة لــه ، فلـم نعرف ثورة وطنية معاصرة فى حجم الثورة المصرية تصرف جزءا من اهتمامهــا فـى تغيير التاريخ أمام الجماهير ، وحجب الماضى عن الأجيــال الجديـدة ، واسـتبدال أسماء الشوارع ، وإزالة تماثيل الميادين ، وتحويل بعـض القصـور الملكيـة إلى مقـار للوزارات والهيئات ، مع أنها كلهـا تـراث وطنـى ينبغـى الحفـاظ عليـه ، وثـروة قومية لايجب تبديدها ، كما أن المصالحة التاريخية بــين مراحـل الحكـم ، تبـدو لازمة على الصعيد الثقافى قبل غيره إذ إن الثقافة هى وعاء القيـم، ومنظـار الأمـم تجاه المستقبل .

خامسا : مازالت أصداء فترة عصـر عبـد النـاصر تطـل علينـا صبـاح مسـاء ، ونحن نتابع تطور أحداث كـبرى بـدأت فـى عهـده ومـازالت آثارهـا باقيـة علـى الأرض العربية حتى اليوم ، بــل إن جانبـا لا يستهان بـه مـن شـرعية السياسـة والحكم فى مصر مازال مستمدا من تلك الفترة برغم التحولات الكبـيرة والتغيـيرات الواسعة ، ويجب أن نتذكر لعبدالنــاصر مثـلا أنـه اكتشـف كفـاءة الضـابط الطيـار محمد حسنى مبارك منذ اختياره مديرا للكلية الجوية فى ظـروف كـانت الحاجـة فيها ملحة إلى تخريج قوافل جديدة من نسور الجو ، وهو الذى اختاره بعـد ذلـك رئيسا لأركان حرب القوات الجوية دعما للصمود فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى وفى أحلك ظروف حرب الاستنزاف ، وحين كان عبــد النـاصر فـى أكـثر فـترات حكمه قربا من قواته المسلحة وبنائها الجديد .

سادسا : يثور تساؤل مؤداه هل لو عاش عبدالناصر وامتـد بـه الأجـل ، هـل كان يتحول عن بعض توجهاته القومية وأطروحاته السياسية ؟ إننى أدرك صعوبـة

الإجابة على هذا التساؤل ، وإن كانت هناك شواهد عديدة توحى بأن عبد الناصر كان زعيما متجدد الحماس قادرا على إقناع الجماهير بما يراه . يكفى أن نتذكر مضمون بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ والرغبة فى التغيير إلى الأفضل ، وخطاب عبد الناصر فى عيد الثورة عام ١٩٧٠ والذى وجه فيه الحديث إلى الرئيس الأمريكى "نيكسون" مباشرة حول ضرورة تبنى الولايات المتحدة لسياسات عادلة فى الشرق الاوسط ، وكذلك قبوله لمبادرة "روجرز" قبيل وفاته بأسابيع قليلة ، ريثما تنتهى القوات المسلحة من بناء حائط الصواريخ لحماية السماء المصرية المكشوفة من الغارات الإسرائيلية والتى استهدفت كثيرا من المنشآت المدنية ..

سابعا : إن اختفاء الزعامات اللامعة من أصحاب (الكاريزما) المتوهجة من أمثال " ديجول " " وماوتسى تونج " " وعبدالناصر" يرتبط بنهاية عصر يطوى صفحاته ليفسح المجال لزعامات جديدة لا تقوى على البقاء إلا فى إطار الديموقراطية ، والتعددية السياسية ، وصيانة حقوق الإنسان فى ظل دولة القانون .. زعامات ذات حجم طبيعى ليس لها ذلك البريق الذى أعمى الأبصار وخطف القلوب ، ولكنها تعبير متوازن عن روح عصر جديد ، يبدو أنه لا يحتمل الشخصيات التاريخية الكبرى أو الزعامات التى كانت تصحو وتنام على هتاف الجماهير .

ثامنا : لقد جرت عملية خلط أوراق واسعة تاهت فيها الحقائق واختفت بها الموضوعية ، كأن يكون رفض بعضنا لفترة حكم معينة هو رفض كامل يقوم على التعميم الشامل الذى يضم السلبيات والإيجابيات أيضا .. إن نقدنا لفترة حكم عبد الناصر لا يجب أن يغمض العيون عن السد العالى ، ومعارك التحرر الوطنى ، وتأميم قناة السويس ، وحركة عدم الانحياز والصحوة القومية فى أرجاء المنطقة العربية ، كما أن نقدنا لفترة السادات لا ينبغى أن يصرف الأنظار عن شجاعته فى قرارى الحرب والسلام معا ، ورؤيته البعيدة للمستقبل ، وفتحه لبوابة التعددية السياسية ، كذلك فإن تقييمنا لحكم الرئيس مبارك لابد وأن يستوعب اتساع رقعة الديموقراطية ، وتزايد مساحة الحريات ، واكتمال البنية الأساسية ، وإشاعة مناخ المصالحة التاريخية بين فترات الحكم السابقة دون عقد أو

حساسيات ، بل إننى لا أتجاوز الحقيقة حين أقرر أننى أرى فى فترة حكم أسرة محمد على عشرات الإيجابيات الواضحة والإنجازات الباهرة من عهد المؤسس الكبير حتى قيام ثورة ١٩٥٢ مرورا بعصر إسماعيل وغيره من أبناء الأسرة العلوية ، فبرغم السقطات الكبيرة والانحرافات المعروفة كان هناك قدر لا بأس به من الحرية النيابية ، والنهضة الفكرية والثقافية والعمرانية المشهودة .

تاسعا : لا أستطيع أن أنكر - والصدق مع النفس أولى الفضائل - أننا نفكر كثيرا فى عبد الناصر وعصره بعواطفنا ومشاعرنا - حبا أو كرها ، قبولا أو رفضا - بينما الأوجب أن نفكر فيه ونحلل سياساته فى تجرد وموضوعية يعطيانه بقدر ما يأخذان منه .. إن سنوات حكم عبد الناصر هى سنوات الحلم الكبير ، والمجد الغائب ، والعاطفة التى ربطت بين الجماهير والزعيم رغم كل التضحيات والتحديات .

عاشرا : إن عبدالناصر حاكم بشر لم يعش الدهر كله ، كما أنه لم يعش فى كل مكان .. إنه ليس أسطورة مقدسة ، ولكنه زعامة شامخة ، إنه فى البداية والنهاية ينتسب إلى زمان محدد ومنطقة بذاتها .

إنها ذكرى عبد الناصر تشير إلى عصر يلملم أوراقه ، ويطوى صفحاته ، ويمضى مع الأفق البعيد .. إنها سنة الوجود التى لا تختلف ، وحكمة الحياة التى لا تتوقف ... إنها مراسم مهرجان الشروق تأتى دائما بعد طقوس الانزواء والغروب .. وتبقى الأبدية فى النهاية للخالق وحده .

أنور السادات .. "الرؤية والحكم"

حين كتب الأستاذ الكبير "أنيس منصور" ناقدا الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ذكر أننى أقمت قداسا حزينا على "عبد الناصر" واعتذرت عن عدم الكتابة عن "السادات" ، وواقع الأمر أننىقلت فى الدراسة السابقة وتحت عنوان "ذكرى زعيم ورحيل عصر" إننى أحتفظ بحقى فى الكتابة عن السادات فى مناسبة قادمة .. وها أنا أفعل .. فالحماس لعهد عبد الناصر لا يكون بحملة ضد سياسة السادات ، كما أن التشيع لحكم السادات لايكون بحملة مماثلة ضد عصر عبدالناصر ، فأنا ممن يظنون ـ من استقراء تاريخ مصر الحديث ـ أن زعامات مصر قدمت فى مراحلها المختلفة اجتهادات عديدة ولكنها تقع كلها تحت مظلة الوطنية المصرية مهما تنوعت الرؤى واختلفت الدرجات .. فإذا وصلنا إلى عبدالناصر والسادات فإننا نضيف عاملا جديدا هو انتماؤهما المشترك للعسكرية المصرية التى هى مدرسة دائمة فى الوطنية .. تواصل عطاؤها ، واستمر ولاؤها بشكل ما زال يمثل عامل استقرار وصمام أمن وعنصر توازن فى مواجهة التحديات والتقلبات والمحن حتى لو غابت الرؤية أحيانا أو تأخر الإدراك قليلا ..

وللسادات جاذبية خاصة لدى المهتمين بعلم النفس السياسى والمعنيين بالدراسات السلوكية ، فقد اتسمت حياته منذ فجر شبابه بروح المغامرة والرغبة فى التغيير والقدرة على قراءة المستقبل ؛ ولعها كلها مقومات جعلت منه فى النهاية رجل دولة من طراز خاص فى وقت أهلت فيه ظروف أخرى مختلفة تماماً عبدالناصر ليكون بطلا قوميا فريدا..

ولعل ممارسات السادات الوطنية قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تمثل فترة مثيرة ومادة تستحق الاهتمام لكل من يدرس تاريخه السياسى ونشاطه العام ، ونكاد نرصد منها سمات جديرة بالملاحظة هى :

١ ـ إن أنور السادات كان يستطيع بعد تخرجه من الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينات واقترانه بسيدة تنتمى إلى عائل مقتدرة أن يقنع بما وصل إليه متوقعا (الباكوية) مع رتبة "القائمقام" وربما (الباشوية) مع رتبة "اللواء" أى أن طموحاته الاجتماعية كانت قد أخذت طريقها الصحيح ، ولكن الأمر كان مختلفا فقد هجر السادات الاستقرار منذ سنوات تخرجه الأولى لكى ينخرط فى سلك النشاط العام ويتحمل نصيبه من الهم الوطنى فكان حماسه للألمان ـ عداء لدولة الاحتلال مع سنوات الحرب العالمية الثانية ـ منتسبا إلى مدرسة عزيز المصرى ورشيد الكيلانى وربما على ماهر ، إلى جانب تورطه فى عمليات الاغتيال السياسى حيث كان اتهامه فى قضية أمين عثمان بمثابة شهادة لانتمائه لمدرسة العنف الوطنى وتأكيد لتنوع أساليب حياته .

٢ ـ لعله من الثابت تاريخيا انضمام السادات لتنظيم الضباط الأحرار بقيادة عبدالناصر فى نفس الوقت الذى لحقت به شبهات العلاقة بالقصر الملكى والاقتراب من تنظيم " الحرس الحديدى" ، وهى نقطة تحتاج إلى دراسة وتأمل خصوصا إذا تأكد لنا أن ولاءه لحركة الضباط الأحرار كان كاملا وأنه قد وظف علاقاته الأخرى ـ وما أكثرها ـ لخدمة ذلك الولاء ، فنحن إزاء شخصية مركبة تجيد المناورة وتحسن التمويه ويصعب ـ أحياناً ـ التنبؤ بردود فعلها ، ولقد كان عبد الناصر مدركا لهذه الصفات فى السادات إلى الحد الذى جعل بعض مؤرخى ثورة يوليو ١٩٥٢ يرون أن ذلك كان السبب وراء اختيار عبد الناصر له لكى يذيع بيان الثورة بصوته تأكيدا لدوره فيها وتوريطا له أمام احتمالات المستقبل الغامض خصوصا بعد حادث السينما الشهير ليلة قيام ثورة الضباط الأحرار الذين ينتمى إليهم السادات بكل المعايير .

٣ ـ إن رهان السادات على شخص عبدالناصر يعكس شيئا من وضوح رؤيته وقدرته على فهم الأشخاص والتعامل فى إطار الممكن دون الاصطدام فى الوقت غير المناسب ، وتعكس اجتماعات مجلس قيادة الثورة وما بعدها أن صوت السادات كان دائما مضموناً لعبدالناصر عند أى خلاف أمام أى منافسة ، وهو بالفعل ذكاء السادات الذى جعل منه آخر من بقى مع عبدالناصر ونائبه الوحيد فى عام الرحيل ..

فإذا قفزنا لسنوات نتابع فيها السادات رئيس الدولة ونرصد خلالها دوره فى الحكم لكان لنا أيضا ملاحظات تستحق الدراسة والتأمل :

أولا : لقد أظهر السادات لدى وصوله للسلطة براعـة لم تكـن متوقعـة ، فقـد ظـن رفاقه أنه سيحكم لفترة قصيرة تمثل مرحلة انتقال حتـى ينتهـى الصراع بـين مراكز القوى من بقايا العهد الناصرى بحيث يتمكن أحدها مـن السيطرة علـى سواه ، فالدوافع التى جاءت بالقاضى الطيب مصطفى النحاس بعد زعيم الأمة سعد زغلول هى نفسها التى سعت إلى إختيار السادات الذى لا تدعمه شـعبية ولا يستند إلى نفوذ ، ولكنه مجرد امتداد مؤقـت للشرعية بعـد رحيـل الزعيـم صـاحب الحضـور الطـاغى والغيـاب المؤثـر ، وظهـرت مـن جديـد إمكانـــات السادات الذى مضى على طريق عبدالناصر بأسلوبه الخاص حتى عصف بكـل الرموز التى أحاطت به وحاولت النيل منه أو تحجيـم دوره ، فكـانت حركـة مايو ١٩٧١ نموذجا عصريا لمذبحة محمد على للمماليك فى القلعة قبلها بـأكثر من قرن ونصف مع فارق كبير بينهمـا حيـث كـانت حركـة السـادات سلمية خاطفة بينما كانت مذبحة محمد على دموية كاملة .

ثانيا : إنه أيضا السادات السياسى الداهية الذى أراد أن يضمن فى أوائل سنوات حكمه رضا مرحليا من الاتحاد السوفيتى الحليف القوى ومصدر السلاح والسند المرتقب فى المعركة القادمة مع العدو ، فوقع معاهد صداقة مـع موسـكو وأقـام الدعوى على مراكز القوى السابقة " بالمدعى العـام الاشـتراكى" واختـار سـفير مصر القدير لسنوات طويلة فى الاتحاد السوفيتى وزيرا للخارجية .. إنه أعطى باختصار إشارة للدخول يسارا ، بينما هو يرتب كـل أوراقـه للاتجـاه يمينـا ، فطرد الخبراء السوفيت من القوات المسلحة المصرية وأطاح بـالوجود السـوفيتى فى مصر وطارد فلوله فى المنطقة بعد العبور العظيم والنصر الذى حققه الجندى المصرى فى معركـة مفاجئـة سـوف يظـل الـترتيب لهـا . والإعـداد لمسارها ، والتمويه لحدوثها فصلا مشرفا يستحيل حرمان السادات من قيمته العظيمـة أو الإقلال من دوره التاريخى الضخم .

ثالثا : إنه السادات صاحب القرار الخطيـر فى الربع قرن الأخير بزيارته الشهيرة للقدس وحديثه أمام الكنيست الإسرائيلى طارحا تصور مصـر لمستقبل الصـراع العربى ـ الإسرائيلى . ، إنها قد تبدو الآن خطوة ممكنة ولكن التفكير فيها فى إطار توقيتها والظروف المحيطة بها سوف يـجعلنا نسـلم بـأن الرجـل الـذى اعتمد سياسة " الصدمات الكهربائية" كان صاحب رؤية شاملة وفلسفة واضحة

ـ مهما اختلف البعض معهما أو جادل فى صوابهما ـ تؤكدان أن تفكيره كان غير تقليدى كما أن روح المغامرة كانت جزءا من حساباته الذاتية .

رابعا : لقد كان للرجل فراسة عند الاختيار ، وشجاعة فى القرار ، فقد استعان فى سنوات حكمه وخلال مراحله المختلفة بأسماء لامعة من أبناء هذا الوطن المعطاء من أمثال محمد حسنين هيكل وعبدالعزيز حجازى ومصطفى خليل وإسماعيل صبرى عبدا لله وبطرس غالى برغم اختلاف توجهاتهم الفكرية وتباين مواقفهم السياسية ، وحصافة الحاكم تتحدد من اختياراته ،وتبرز قيمته من معاونيه ، وقد كان السادات صاحب مدرسة واضحة التوجه ، قادرة على استخدام الطاقات البناءة لأبناء الوطن .. شركاء المستقبل والمصير .

خامساً : إن الأخطاء الكبرى فى مسيرة السادات بدءا من الانقلاب الاجتماعى فى ظل سياسة الانفتاح الاستهلاكى وصولا إلى خطيئة اللعب بورقة الدين فى السياسة مروراً بشبهة الانحياز الطبقى وتشويه الخريطة الاجتماعية ، إن هذه الأخطاء فى مجملها لا تنتقص من دوره ، ولا تقلل من بصماته الكبيرة على الصعيدين المحلى والقومى ، فقد كان الرجل بارعا فى اللعب على المتغيرات الإقليمية والدولية ، قادرا على مجاراة ما يدور حوله ، مع اهتمام بالثقافة والأدب وتذوق للشعر والفن ، ورغبة فى تقمص أدوار تاريخية تتناسب مع المواقف المختلفة ..

إننى أريد أن أصل من السطور السابقة كلها إلى القول بأن تاريخ الشعوب وحدة لا تتجزأ وأن ماضى الأمم متشابك متماسك ، من الصعب بل ومن العبث تشويه صورته .. ولو أخذنا مصر الحديثة كمثال فإننا نؤكد بكل اليقين أن لكل حاكم مآثره وخطاياه ، ولكل إيجابياته وسلبياته ، والكل حاول أن يرى بقدر ما أتيح له من ضوء .. إن"محمد على " ـ كما نقول دائما ـ كان صاحب رؤية شاملة ونظرة بعيدة برغم أنه كان حاكما أجنبيا يسعى لتثبيت أركانه وأسرته من بعده ولكنه من خلال ذلك الطموح الشخصى وضع نواة الدولة العصرية المصرية ثم حاول بعده "الخديوى إسماعيل" استكمال الجانب العمرانى وتحديث بناء الدولة تشبها بأوروبا برغم الديون الثقيلة والإسراف الأحمق ... فإذا وصلنا إلى "جمال عبدالناصر" فإننا أمام زعامة قومية ضخمة فى تاريخنا المعاصر تبقى فى التكوين النفسى للأمة العربية كلها شعورا يصعب اختفاؤه ، أو الإقلال من حجمه مع التسليم بغياب الديمقراطية فى عهده وواقع الهزيمة العسكرية التى واجهته ،

فالبطل يظل فى ضمير أمته برغم العثرات والنكسات والخطوب ، أما الغوص فى تاريخ "السادات" وقدراته الشخصية ومواهبه السياسية فلابد له أن يدعونا إلى التسليم بأنه كان رجل دولة من طراز فريد ، وصاحب رؤية متميزة تمثل نموذجا للتوافق بين ما يفكر فيه وما يقدم عليه برغم اعترافنا بما وقع فيه من أخطاء وما تركه من سلبيات .

فإذا تطرقنا إلى فترة حكم الرئيس مبارك الذى اختاره عبدالناصر مديرا للكلية الجوية فى أحلك فترات ما بعد نكسة ١٩٦٧ ثم رئيسا لأركان حرب القوات الجوية فى ظروف صعبة للغاية ، ثم اختاره السادات قائدا للقوات الجوية قبيل حرب أكتوبر ثم نائبا لرئيس الجمهورية - ومع تسليمنا بصعوبة التقييم بسبب عامل المعاصرة واستمرار الحكم - فإننا نراه حاكما متوازن السياسة واضح الهدف فى مواجهة ضغوط دولية هائلة وفى ظل علاقات إقليمية بالغة التعقيد ، فلم يعتمد على وهم الإلهام ولم يستند إلى هوس "كاريزما" .. تمكن بصبره من ترويض الحكام حوله ، وتحقيق المصالحة التاريخية بين زعامات قبله ، لم يتحامل على عبدالناصر ولم ينقص من قدر السادات .. ولم يتنكر لزعامة سعد زغلول ولم يسقط من حسابه دور مصطفى النحاس ، بل رد الاعتبار للجميع فى إطار وطنى عام .. لأنها مصر فى النهاية .. التى تعتز بأبنائها .. وتباهى بأجيالها .. وتفاخر بتاريخها ..

مبارك .. "رؤية مباشرة"

اتصل بى الصديق الأستاذ مكرم محمد أحمد (منتصف يوليو ١٩٩٣) وطلب منى المشاركة بمقال يقترب من شخصية الرئيس مبارك لنشره في عدد "المصور" الخاص حول تجديد رئاسة الرئيس لفترة قادمة ، وأكون صادقاً فأعترف أننى ترددت يومها لسبب لاأخفيه ، فقد تركت موقعى بجانب الرئيس منذ فترة وقد يفسر بعضهم ما أكتبه الآن نوعاً من التمسح فى فترة قضيتها بالقرب منه . كما أن هناك غيرى ممن عملوا بجانبه قد يجد بعضهم لديه ما يقوله فى هذه المناسبة فلماذا أبادر بالكتابة حتى ولو كان ذلك تلبية لدعوة ؟ ولكننى عاودت التفكير ورأيت أننى فى النهاية مواطن من حقه أن يسجل انطباعه ، ويدلى برأيه خاصة إذا كانت الظروف قد أعطته فرصة أمتدت لأكثر من سبع سنوات ، كان فيها قريباً من صانع القرار ، متابعاً لمجريات الأمور وأمسكت بالقلم وشرعت فى صياغة أفكارى بكل ما أقدر عليه من موضوعية وتجرد ، ورأيت أن الدقة تلزمنى بأن أحدد ملامح شخصية الرئيس من خلال مقالٍ صدر يومها تحت عنوان " مبارك .. صورة من قريب " وركزت فيه على خمسة محاور أساسية هى :

أولاً : الفصل الكامل بين المشاعر الشخصية والمصلحة العامة :

فالرجل يتمتع بقدرة لاأعتقد أننى عرفت لها نظيراً ـ خصوصاً فى مصر حيث ورثنا خلط الأوراق الخاصة بالعامة ـ فى إيجاد حاجز منيع بين شعوره الذاتى وقراره فى موضوعٍ معين ، فهو لايسمح بتدخل الهوى الشخصى فى الموقف الهام. لايختار مسئولاً لمجرد انه لطيف المعشر ولا يقرب شخصاً لأنه يمتدحه أو ينافقه . ولايجعل من معايير اختياره لشغل منصب معين إلا المعيار الموضوعى المتجرد الذى يتعلق بالحس الوطنى وكفاءة الأداء . بل إنه يتخذ القرار الصعب حتى لو مس من هم قريبون منه بلا تردد إذا ما شعر –وفقاً لرؤيته– أن ذلك يحقق الأفضل فى النهاية . ويبدو أن الرئيس ألزم نفسه بهذا المسلك منذ صدر شبابه ، فالذين يعرفونه فى مراحل مختلفة من خدمته العسكرية ، أو المدنية يؤكدون ثباته على هذا النهج الذى لم يخرج عليه طوال حياته التى تحمل خلالها أخطر المسئوليات .

ثانياً : التعامل الفريد مع عامل الزمن:

وهذه نقطة جوهرية فى شخصية الرئيس ، تجعله قريباً من أصحاب الفلسفات الآسيوية ، فهو لايتعجل قراره ولايسبق بموقف معين عن توقيته المحدد الذى يريده ، ولديه فى ذلك إرادة لاتضعف ، وصبر لاينتهى وأعصاب هادئة تسمح له بالتصرف المتزن ، وكأن أمامه أبد الدهر . والحق أقول إن هذه أيضاً سمة نحتاج إليها وصفة نفتقد وجودها.

ولقد عشت فى الهند سنوات من عمرى ، وأدركت فلسفة العلاقة بالزمن ، وكيف أنها تختلف بين الأمم وتتباين لدى الشعوب . فالقدرة على إرجاء القرار لتوقيت أفضل تحتاج إلى درجة عالية من ضبط النفس والثقة الكاملة فى المستقبل ، وهى أمور خرجت عنها شعوب الشرق الأوسط بالحماسة المتعجلة أحياناً ، والتسرع غير المدروس أحياناً أخرى ، لذلك لا يستريح الرئيس للتعميم والعبارات الفضفاضة بل يفضل الأسلوب العملى الواقعى ويعطى لدلالات الأرقام الأهمية خاصة فى تحليل المواقف.

ثالثاً : القدرة على الكتمان رغم صراحة حديثه المباشر:

وهذه إحدى خصوصيات الرئيس فهو يدرك جيداً حدود ما يقوله ، وحدود ما يختلط به مهما كانت إغراءات الحديث ، أو فرقعة الخبر فالحذر صفة تمرس عليها والتزم بها فى مسيرته الوظيفية والشخصية طوال حياته . وقد يستطرد فى حديث طويل ويتصور مستمعوه أنه قد أعطى كل ما لديه ، ويشيدون بصراحته وبساطته ، وواقع الأمر أنه قد احتجز لديه معلومات معينة ، واحتفظ بأمر ما لسبب يتعلق بالمصلحة العامة ، أو انتظاره لتطور معين يكتمل به الموضوع ويتحدد معه توقيت إعلانه.

رابعاً : صعوبة توقع رد فعله أو التنبؤ المسبق بموقفه:

كان من مشكلاتنا السياسية على مستوى القيادة فى العالم العربى سهولة الاستدراج ، والسقوط فريسة لأسلوب الفعل ورد الفعل ، فإذا عرف خصوم زعيم معين ، أو حتى من يتعامل معهم سياسياً اسلوبه فى مواجهة الحدث وانعكاسه عليه لأصبح أمامهم كالكتاب المفتوح يمكنهم أن يفتعلوا الموقف ليحصلوا على رد الفعل الذى يريدونه ، وتاريخ العرب الحديث حافل بذلك . أما نموذج مبارك فهو

مختلف تماماً لأمرين أولهما : أنه لايقدم رد فعل متعجلاً إلا بتدقيق شديد ودراسة متأنية مهما كانت الظروف . وثانيهما: أن التنبؤ بطبيعة رد الفعل الذى قد يصدر عنه أمر صعب للغاية . فهو يحرم الطرف الآخر متعة توجيهه أو التأثير عليه .

خامساً : تغليب المصلحة العامة والحساسية الشديدة من ظهور مراكز القوى:

يقضى الرئيس يومياً ساعات مضنية وفقاً لأسلوب عمل شاق جداً يبدأ فى الصباح الباكر ، ولديه فى ذلك قدرة عالية ، وأسلوبه فى العمل لا للتراخى ولايقبل التقاعس بل يمضى فى دأب شديد يكاد يكون فيه فريداً .. أذكر أننا غادرنا القاهرة مع الرئيس ذات صباح زار فيه بغداد والكويت وجدة قبيل غزو العراق للكويت وعاد فى مساء اليوم نفسه بعد مباحثات شاقة فى ظروف صعبة ومعقدة . وكثيراً ما زار عدة دول فى أيام قليلة أثناء جولاته من أجل الاصلاح الاقتصادى والخروج بمصر من مأزق المديونية.

كذلك فإن جولاته الميدانية لمحافظات الجمهورية هى نموذج شاق آخر يقضى فيه الرئيس احياناً اكثر من ساعات دون طعام ولدى الرئيس احساس بأن كل عائد يدخل الدولة هو مصدر سعادة شخصى فقد كان يراقب تزايد قوافل السفر التى تعبر قناة السويس فى ارتياح وسرور بالغين لأن فى ذلك دخلاً للدولة وهو الشعور نفسه الذى كان ينتابه حين يرى الأعداد الكبيرة من السياح تتدفق على مصر ولكن الأمر الذى يستحق الاهتمام هو فرط حساسية الرئيس لأى احتمال لظهور مراكز قوى جديدة فى ساحة العمل السياسى فى مصر وهو حريص على ألا يرتب القرب منه ميزة لشخص أو جماعة قد يتصور أن لها حظوة لدى الرئيس أو أن لها تأثيراً - خارج حدود دورها - فى القرار السياسى فلقد وعى الرئيس درس السياسة المصرية فى الأربعين عاما الماضية ولم يسمح بظهور شللية سياسية أو تكوين مراكز قوى مهما كانت الظروف أو الاعتبارات ولم يترك لشخص أو مجموعة احتكار المعلومات والتحكم فيها أو الانفراد بعرضها عليه .

هذه فى ظنى محاور أساسية يجب أن أطرحها فى هذه المناسبة وأنا فى ذلك أدعى لنفسى أكثر مما أعلم أو أتجاوز حدود دور كان لى تعلمت من خلاله الكثير ..وحين انتهت مهمتى كنت قد تعلمت اكثر .. وحفظ الله مصر . أرضها وشعبها ووضعها على طريق الاستقرار والتنمية ومن ارادها بسوء قسّم الله ظهره .

الحياة الخاصة للشخصية العامة
"رؤى ذاتية"

يثور دائما جدل شديد فى الأوساط السياسية والثقافية على المستويات الدولية والقومية والمحلية حول إطار الحياة الخاصة للشخصية العامة وحدود حريتها فى إطار المسئوليات التى تتحملها أو الالتزامات التى تحيط بها .

وواقع الأمر فإن هذه المسألة تحتاج إلى قدر لا بأس به من شجاعة الطرح ؛ وموضوعية التناول ، لأنها قضية ذات طابع تاريخى ، حفلت بها كتب التراث ، وتناوبت عليها آراء المفكرين ، ولاكتها ألسنة عامة الناس ، ووفدت عليها تطورات معاصرة أعطتها أبعادا جديدة ..

فالحرية الشخصية للإنسان العادى مسألة مستقرة نظمتها الأديان والأعراف والقوانين ، ولكنها بالنسبة " للفرد العام " قضية مختلفة تدخل فيها اعتبارات متباينة القدر وعوامل متجددة التاثير ، وهنا قد يكون من الأوجب أن نسوق ملاحظاتنا فى هذا الشأن على النحو التالى :

أولا : إن القضية كما أشرنا ليست وليدة هذا الزمان وحده ، وإن كانت لها أبعاد معاصرة جديدة لم تكن قائمة من قبل ، ولكنها جدت بحكم تطور أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتقدم أدوات التسجيل والدعاية والنشر بصورة جعلت الجماهير ـ من كل الأمم ومختلف الثقافات ـ شريكا فى التقييم ، وطرفا فى المتابعة ، ألم تعد صور الشخصيات العالمية البارزة معروفة لرجل الشارع فى أصغر دولة من عالمنا ؟ وأصبحت الأرض كوكبا واحدا يهتم سكانه فى مجملهم بنفس القضايا ويثيرون ذات المشكلات .

ثانيا : إن مسألة الحياة الخاصة للشخصية العامة هى ذات مفهوم نسبى بالضرورة يخضع لعوامل الزمان والمكان .. البيئة والثقافة .. المعتقدات والتقاليد .. فرقص رئيس دولة أفريقية فى حفل عام هو جزء من مراسم عادية مستقرة فى وجدان تلك الشعوب ، بينما يتعذر ذلك فى دولة عربية أو إسلامية لأسباب تتصل بالضمير الجماعى الذى هو محصلة لأفكار ومبادئ لا يسهل الخروج عليها، ألسنا حتى اليوم نتذكر بالدهشة قصة (الصاغ الراقص) حين ذهب "صلاح سالم" عضو مجلس قيادة الثورة فى رحلته الشهيرة إلى جنوب السودان وشارك القبائل بعض احتفالاتهم ، وكان تصرفه موضع انتقاد من جانب تيار مصرى عام ظل يشير إلى هذا الحادث باعتباره أحد المشاهد العالقة بالأذهان لفترة حساسة من العلاقات المصرية ـ السودانية ما زالت أصداؤها باقية حتى اليوم ؟

ولماذا نذهب بعيدا إلى أكثر من أربعين عاما مضت ؟ هل يتحمل الرأى العام فى دولة عربية أو إسلامية اعترافا علنيا بالخيانة الزوجية من أميرة مرموقة مثلما فعلت "ديانا " قرينة ولى عهد الإمبراطورية التى كانت لا تغرب الشمس عن ممتلكاتها ؟ هل يقبل العرب أو المسلمون حاكما له ابنة غير شرعية مثل " فرانسوا ميتران " رئيس فرنسا الراحل ؟ إنها فى النهاية رؤية نسبية وأحكام قيمية تخضع لعوامل متشابكة يصعب توحيدها أو إيجاد معيار مطلق للحكم عليها .

ثالثا : إذا كان ما هو مستهجن فى ظل ثقافة معينة يبدو عاديا فى ظل ثقافة أخرى فإن ما هو مقبول فى عصر بذاته قد يصبح ممجوجا أو مرفوضا فى عصر آخر، فذكريات عصور الحريم وليالى قصور الولاة لا تبدو اليوم أمرا محتملا بعد تنامى ظاهرة الرأى العام وانتشار العلم والوعى الثقافى فضلا عن شيوع ثقافة الديموقراطية .. كما لا تقف أسباب اختلاف النظرة تاريخيا عند هذه الأسباب السياسية العامة ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى تطور القيم واختلاف المفاهيم ، فوضع المرأة فى عصرنا هو بالضرورة أفضل من وضعها فى عصور مضت ، فقد تعززت مكانتها ونالت حقها فى التعليم والعمل معا ولم تعد سلعة فى يد من يملك أو ملهاة للرجال ، كما كانت فى بعض فترات التخلف وأزمنة الانحطاط .. وقد يكون من المناسب أن أشير هنا إلى معادلة صعبة فى بلادنا تحتاج إلى مواجهة

عادلة فى عصرنا هذا وأعنى بها عجز الشباب ماديا عن الزواج فى وقت لا يقبل فيه مجتمعنا ـ عن حق ـ العلاقات الحرة لمن يرضاها فضلا عن تجريمها دينيا وأخلاقيا .. بل إننى أحسب أن هذه المعادلة الصعبة التى تجعلنا ـ فى بلد له مثل ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية ـ نرفض بحكم تراثنا الروحى وتقاليدنا الراسخة حرية العلاقات بين الرجل والمرأة بآثارها السلبية المعروفة مثلما هو حادث فى المجتمعات الغربية .. ونستهجن فى الوقت ذاته سهولة الارتباط الزوجى ونضع له شروطا مادية عسيرة ، كما لا نستسيغ حاليا تعدد الزوجات مثل بعض المجتمعات العربية التقليدية ، وبذلك نجد شبابنا فى النهاية أمام طريق مسدود فلا هو يقبل ـ بحكم دينه وتقاليده ـ انحرافا بالحرية يرضى نزواته، ولا هو قادر بحكم الإمكانات والتعقيدات على زواج يحقق رغباته ! ولست أظنه خافيا على كل ذى بصيرة أن الإرهاب حاول النفاذ من هذه الثغرة وتلقف المئات من شبابنا التائه فى ظل تلك المعادلة الإنسانية الصعبة ليدفعهم نحو الاغتراب عن زماننا واللجوء إلى العنف خروجا على المجتمع وأطره الشرعية فى محاولة حمقاء للخلاص من مأزق هذا الزمان .

رابعا : يتعين علينا ـ أخذا بقدر من التجرد والموضوعية ـ ان نفرق بين درجات وأنواع الحياة الخاصة للشخصية العامة ، فالسطو على المال العام أو استغلال النفوذ يقعان بالضرورة فى مقدمة ما يجب وضع الضوابط للحيلولة دون وقوعه ، وهما مجرمان فى ظل كل الأديان والشرائع والقوانين الطبيعية والوضعية فضلا عن أنهما يعكسان نقصا فى الشعور بالأمان ، بينما قد ترى مجتمعات معينة أن الحياة الخاصة للشخصيات العامة ذات درجة مختلفة من الاهتمام ونوعية أقل من التجريم .. وهى أيضا قضية نسبية شديدة التباين من زواياها المختلفة ، فما يرفضه الشرق الإسلامى العربى قد يبدو طبيعيا فى بلد مثل اليابان أو غيرها من الدول الآسيوية ، فما زال جيلنا يذكر بعض غزوات ونزوات " سوكارنو " رئيس أندونيسيا الراحل ـ وهى دولة مسلمة ـ فى فنادق القاهرة أثناء زياراته الرسمية ، وما كان يحيط بها من نقد واستهجان بينما تبدو تصرفاته أمام مواطنيه عادية ومقبولة . ومع ذلك فالحياة الخاصة يصعب فصلها عن الصورة العامة للسياسى أو

صاحب السلطة ، بل إننى أقرر هنا أن فساد الملك السابق فاروق كان ينصرف فى معظمه إلى تصرفاته الشخصية قبل مواقفه السياسية .

خامسا : يجب أن نعترف أننا نجسد مجتمعا شرقيا يهوى الدخول فى حياة الشخصيات العامة ونسج القصص حول أصحاب السلطة وتوهم الأحداث لدى ذوى النفوذ ، فنحن ما زلنا نتذكر أن سعد زغلول ــ زعيم الثورة الشعبية فى ١٩١٩ وقطب أقطاب الوفد المصرى ـ كان متهما فى فترة مبكرة من حياته بانه يهوى القمار ويلعب الورق ، بل إننا لا نتجاز الأمر ذاته بالإشارة إلى ذلك الخلط المتعمد عند محاولة تفسير المواقف العامة بالجوانب الشخصية ، وهو أمر دونه محاذير كثيرة ، فمصر لم تدفع فى فترات سابقة " فاتورة " غالية لأخطاء بعض حكامها لأسباب تتصل بنزواتهم الشخصية أو انحرافاتهم الخاصة فقط ولكن لأسباب موضوعية أيضا ، فأحمد عرابى ـ زعيم ثورة الفلاحين فى الجيش المصرى أمام استبداد الخديو ــ لم يهزم إلا لأسباب تتصل بأخطاء فى حساباته السياسية وطيبته المفرطة التى جعلته يثق فيمن لا يستحقون. كما أن أخطاء عبدالناصر ـ وهو الذى يمثل زعامة ضخمة ومؤثرة فى تاريخنا ـ لم تأت من حياته الشخصية التى كانت ناصعة بكل المعايير ، ولكنها جاءت من تراكمات تتعلق بتركز السلطة وغياب الديموقراطية ، كذلك فإن بعض التجاوزات الشخصية فى تاريخ السادات قبل ١٩٥٢ لم تكن قيدا على حركته السياسية التى وصلت به لكى يكون بطل الحرب والسلام ، وهنا أسترشد بما جاء فى مقال بصحيفة " الأهرام " للكاتب المتميز " فهمى هويدى " ـ وهو من قد نختلف أحيانا مع رؤيته ، ولكننا لا نختلف دائما حول مكانته ـ حيث يتعرض لمسألة المفاضلة بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة لدى فقهاء المسلمين ويطرح وجهة نظر لبعضهم ترى تفضيل الحاكم الكافر العادل على المسلم الجائر " لأن كفر الأول مردود عليه بينما عدله يعم الناس ويشملهم " ويسوق رأيا للإمام " أحمد بن حنبل " حين سأله البعض عن الأفضل ليكون أميرهم الذى يقود الغزو : قوى فاجر أم صالح ضعيف ؟ فكان رده : الفاجر القوى قوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فلتغز مع القوى الفاجر ، وتلك رؤية قد يختلف البعض معها ولكن يعطيها الكل قدرها .

سادسا : ينبغى أن نقرر أن سلوك الناس وهم فى السلطة يختلف عنه خارجها لأسباب تتصل بضغوطها النفسية وأجوائها المحيطة ، فالضعف البشرى ظاهرة إنسانية، كما أن تكاثر أصحاب الحاجات وذوى المآرب وحملة المباخر هى كلها أمور متوقعة حول ذوى السلطان خصوصا فى ظل غياب الحريات ، واختفاء روح النقد البناء، وشيوع التسلط والخوف ، لذلك فإن مواجهة مراكز القوى فى الحكم بدءا من البطش "بالبرامكة" فى عصر الرشيد ، إلى ضرب "مجموعة المشير عامر" فى عصر عبدالناصر، إنما هى فى معظمها نماذج للصعود والهبوط اللذين يجب أن يدركهما كل من اقترب من السلطة وعرف بريقها الخلاب .. فهناك من يتابعون خطاه ، ويحسبون أنفاسه ، ويرصدون أخطاءه حتى ولو كانت صغيرة ، وأزعم هنا أن السلطة تحتاج إلى جانبها لما يمتص سطوتها ويقلل من وطأتها على الحاكم قبل المحكومين حتى يكون هناك ما يشده إلى واقع الحياة واهتماماتها الأخرى ، فزعيم يهوى الأدب أو يعشق الفن أو يمارس الرياضة هو بالقطع أقرب إلى جماهيره من ذلك الذى يعيش مع السلطة وحدها صباح مساء .

سابعا : إن نضوج الديموقراطيات المعاصرة قد بدأ يقدم تقاليد جديدة للتوفيق بين الحياتين الخاصة والعامة للمرموقين من ساسة ومفكرين ومبدعين ، ولعل مثول سيدة أمريكا الأولى أمام لجنة برلمانية عليا للإدلاء بشهادتها فى عام الانتخابات الأمريكية هو نموذج للبساطة فى قبول الموقف العام الذى تفرضه الظروف على من يقبل التصدى للعمل العام ، فالمهم دائما أن يتحلى السياسى بأكبر قدر من الصدق مع النفس ومع الآخرين ، " فريتشارد نيكسون " لم يفقد أكبر مقعد فى تاريخ العالم المعاصر بسبب التنصت الحزبى على المعارضة فى (ووترجيت) فقط ، ولكن لأنه أنكر الاتهام فى بدايته فكان كاذبا على نفسه وعلى شعبه ، بل إننى أتذكر دائما بالدهشة ما تابعته أثناء فترة عملى فى بريطانيا منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما حيث كان زعيم أحد الأحزاب السياسية الثلاثة متهما بعلاقة شاذة مع شاب منحرف ، وحين انتهى الامر بإقصاء ذلك السياسى عن منصبه الحزبى تم الإعلان بأن ذلك لم يكن لشذوذه ! ولكن لأنه أعطى شهادة كاذبة حول قضية أخرى تورط فيها ذلك الشاب المنحرف .. وهكذا يصبح الصدق قبل غيره هو

الرصيد الباقى لكل من اقترب من السلطة ثم اكتوى بنارها، وتظل الأمانة هى ادخاره الصامد أمام ضميره وعصره وعارفيه .

ثامنا : لا شك أن مراتب الحياة العامة مختلفة فما هو مرفوض من سياسى قد يكون مقبولا من أديب ويعتبر أمرا عاديا من فنان ، فارتياد المجالس وإقامة الصداقات وغيرهما من مظاهر العلاقات العامة على المستوى الشخصى وحتى إخفاء بعض العلاقات ليست كلها أمورا ذات معيار واحد أمام الشخص العام ، ولا شك أن محنة الفرد فى هذه الحالة هى جزء من أزمة عالمية تعطى للشخصية المرموقة مساحة واسعة من الحركة فى إطار الشهرة العريضة ثم تحاكمها محاكمة قاسية أحيانا خارج حدود إبهار فكره أو تألق مكانته ، لذلك فإننا لا نرى التعميم أمرا ممكنا ، بل نعتقد أن نسبية النظرة التى ترتبط بالزمان والمكان ـ كما أسلفنا ـ إنما تنسحب أيضا على نوعية الحياة العامة التى يحتلها فرد ما ..

هذه محاولة موجزة أردت فيها أن أستكشف أبعاد تأثير الحياة الخاصة على الحياة العامة ، يبدو واضحا من كل سطورها أنه على الرغم من وجود ضوابط أساسية إلا أن تباين النظرة عند التقييم يخضع لاختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة ، وإن كانت طهارة اليد والصدق مع النفس وأمانة المسئولية كلها قواسم مشتركة ينبغى أن تتصف بها الشخصية العامة ، ولا أقول بهذه المناسبة إننا أفضل أو أقل من غيرنا ، ولكننى أقول إننا بالتأكيد مختلفون عنهم اختلاف التراث والعقيدة .. اختلاف الرؤى والقيم .. اختلاف الزمان والمكان .

النجومية .. والجيل المسروق
"رؤية نقدية"

نعنى بداية بالنجومية ـ وإن لم تكن كلمة صحيحة تماما لغويا ـ ذلك التألق فى الحياة العامة ، والبريق الشخصى الذى يضع صاحبه فى قائمة المرموقين على صعيد المجتمع كله ، والنجومية أنواع ، فهناك نجوم فى سماء السياسة ، وآخرون فى عالم الفكر والأدب ، أو العلم والثقافة . وغيرهم فى دنيا الفن أو بين رجال الأعمال ، كما أن النجومية درجات أيضاً من حيث السطوع والضياء ، والاستقرار والاستمرار ..

ولقد دفعنى إلى طرق هذا الموضوع وارتياد هذا الطريق الصعب ، ما نلاحظه فى السنوات الأخيرة من درجة الاحباط النفسى ، وكم المعاناة الذاتية التى تعانى منها نسبة لا بأس بها من أبناء الجيلين الأخيرين فى مصر المعاصرة ، حيث شاء قدرهم أن يعيشوا فى البداية سنوات " المد القومى " و " التحول العظيم " ثم جاءت نكسة ١٩٦٧ بكل تداعياتها المريرة وبصماتها القوية حتى كان " العبور إلى النصر " عام ١٩٧٣ ، وهى أحداث جسام واكبتها عملية انتقال شاملة للمجتمع المصرى ـ بعد ثلاثة عقود حافلة بالمواجهات والحروب ـ من القرية إلى المدينة .. من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد مختلط .. تتصدر فيه الصناعة بكل ما يلحق بها من قيم جديدة أو يتبعها من عشوائيات طارئة ... ثم كانت موجات التطرف الدينى واختلاطها بالعنف السياسى مع عملية انتقال بطيئة نسبيا من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية .. وهكذا كان على أبناء الجيلين الأخيرين أن يعاصروا مرحلة ممتدة اختلطت فيها الأوراق ، وتزاحمت بها الأحداث ، وتداخلت عندها الرؤى ، بحيث أضحى من نتائج ذلك كله تعطيل الأثر الانتقائى لقانون الاختيار الطبيعى بين الناس ، والسماح " لعوامل أخرى " بأن تمارس تأثيرها فى ظل غياب المعايير الموضوعية للاختيار ، أو الأسس المجردة عند التقييم .

وحين تغيب الموضوعية أو تتعطل " نظرية الإختيار الطبيعى " التى تعتمد على تقديم العنصر الأصلح واستمرار بقائه ، حين يحدث ذلك يكون من المتوقع أن

تختزن الأجيال الجديدة جرعات متكررة من الاحباط الذى قد يؤدى أحيانا إلى نوبات من اليأس الذى لا مبرر له .. فالتطلع حق طبيعى للبشر ، كما أن الطموح رغبة مشروعه إذا ما اقترن بوجود الأسباب المبررة له والقدرات الداعمة لوجوده ، ولكن الهوة الواسعة بين المطلوب والمتاح .. بين المراد والممكن .. هى التى تخلق كل نوازع الشوق إلى المناصب أو التعلق بأضواء النجومية ..

وهنا أستأذن فى أن أطرح بعض الملاحظات التى تدور حول مسألة النجومية وتواصل الأجيال عندها ، وتبادل المواقع بينها :

أولا : إن النجومية لم تعد موهبة تفرض صاحبها على المسرح العام للحياة بل أصبحت تحتاج أيضاً إلى عملية إخراج تعتمد على كيفية " صنع الصورة " Image Making فما أكثر المواهب التى زوت لأنها لم تجد فرصتها إلى النور ، أو اختفى بريقها بحمق أصحابها وتقاعسهم عن بذل الجهد لإثبات الذات ، فليست الموهبة هى السند الوحيد للنجومية ، بل لابد أن يقف وراءها مجهود إنسانى يدعمها ، وفعل مستمر يصقل وجودها .. إن الموهبة وحدها لم تصنع أم كلثوم وعبد الوهاب أو العقاد وطه حسين بل اختلطت لديهم ـ فى مراحل كثيرة من أعمارهم ـ حبات العرق بقطرات الدموع عبر مسيرة شاقة ، بدأت بغابة الأشواك قبل أن تصل بهم إلىحديقة الورود .

ثانيا: إن الجهد الإنسانى عنصر حاسم فى التميز ، وسبب رئيسى للتألق ، ولعلى أسوق لذلك نموذجا يدور حول قمة النجومية ، ويتمثل دائما فى خاطر عابر يراودنى كثيرا عن المغزى الإنسانى الذى يقدمه التاريخ الشخصى لقائد مثل الرئيس مبارك ، وهو الذى تبوأ دائما من المواقع أعلاها دون أن يسعى إلى منصب أو يرغب فى سلطة ، حتى أن رفاقه يروون أنه كان يفضل البعد عن الأضواء والاختفاء عن الأنظار عندما يتكالب الجميع طلبا لوظيفة أو الحاحاً على موقع ، وكنت أعتقد ولا زلت أن ما وصل إليه هو مكافأة طبيعية عن الجهد المضنى والأداء المشرف ، والاستقامة الخلقية لذلك الطيار الجسور عبر سنوات عمره كلها ، فالنجم الساطع يكون دائما صناعة ذاتية باهرة ، وإرادة إنسانية قوية ، تفرض نفسها فى كل زمان وأى مكان .

ثالثاً : ليس المهم هو أن يولد نجم فى السماء ، ولكن أن يبقى متألقا لامعا دون أن يسقط مثل " النيازك " أو يهوى " كالشهب " لمجرد الإبعاد عن موقع أو فقدان منصب ، إن القلائل هم الذين يذكرون أن " الكاتب الكبير " كان وزيرا فى يوم من الأيام ، لأن استمرار نجوميته ودوام تألقه إنما يعتمد على مقومات حقيقية ، وقدرات أصيلة قد جعلت اسمه فوق المنصب وقبل الموقع .. وما أكثر الوزراء فى تاريخنا وتاريخ دول غيرنا لا تذكرهم إلا أسرهم وبعض جيرانهم على أكثر تقدير .

رابعاً : يجب أن نعترف أن عناصر كثيرة قد طرأت على مفهوم النجومية ، بحيث أصبحت تسمح بتسرب بعض المتسلقين الذين يمكنهم التسلل إلى دائرة الضوء دون أن تكون لديهم " أوراق اعتماد حقيقية " يتقدمون بها إلى "بلاط" الحياة العامة بطقوسها المعاصرة ورموزها القائمة ، وهى مسألة تترك أثراً سلبيا لدى ارتياد الطرق الملتوية ، وتخلق لديهم طموحا بلا سند ، وتطلعاً دون إمكانية .

خامساً : إننى أظن ـ عن يقين ـ أن النجومية التى تنطلق من أسباب موضوعية وتركز على دعائم حقيقية هى التى تبقى دون غيرها ، فقيمة الإنسان دائما بما يقول ويفعل ، والبقاء دائما للأصلح فى ظل بيئة صحية تتميز بالسلامة الفكرية مع استقامة فى المعايير الحاكمة ، فالعبرة ليست بالرغبة ولكن بالقدرة ، ليست بالطنين الأجوف ، ولكن بالصبر الدءوب .

من هذه الملاحظات الموجزة نخلص إلى يقين راسخ مؤداه أن النجومية ليست مجرد بريق يخطف الأبصار أو وهج يتقد فوق الرءوس ، ولكنها حالة إنسانية متميزة تضع صاحبها فى موقعه اللائق ، فإذا كانت هى بالنسبة للدول ارتباط بين المكان والمكانة كما رأى مؤرخ الجغرافيا العظيم " جمال حمدان " فهى بالنسبة للأفراد تزاوج بين الرغبة والقدرة .. بين الخيال والواقع .. بين الرؤية والإنجاز .

ولعلى قصدت من هذه السطور أن أقول إن هناك شعوراً عاماً لدى جيلى وجيل سبقه بأن أعمارهم قد سرقت بالفعل وضاعت فى زحام الأحلام القومية ومعارك التحرير وشعارات الثوار حتى توقف قطار الزمن فجأة عند محطة الهزيمة

العسكرية عام ١٩٦٧ وما تبعها من نتائج لا زالت باقية فى حياتنا المعاصرة ، وسوف تبقى آثارها فى وجداننا الوطنى دائماً وذاكرتنا القومية أبداً ، فلقد صحا جيل الهزيمة والنصر ، جيل الانتعاش والإنكماش ، جيل " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة " ، الذى هو نفس جيل " التطبيع السياسى " و " التعايش الإقليمى " ، لقد صحا هذا الجيل ليجد نفسه فى النهاية مثل الدور المسروق أو " المسحور " فى العمارات الكبيرة ، لقد تجاوزه جيل قبله وعبر فوقه جيل بعده ، وامتدت طوابير المشتاقين ، وأصحاب الطموحات المكتومة يشدهم بريق السلطة وضياء المناصب ـ وهم لا يدركون أن العرب قالت قديما (إن طالب الولاية لا يولى) ـ حتى اكتظت الأرض بالمتطلعين والواهمين ، وازدحمت السماء بالنجوم الزائفة ترقبا لمهرجان الفجر الذى تشرق بعده الشمس فيعرض الجميع بضاعتهم فى وضح النهار ..

فالانسانية التى عرفت فى تاريخها الطويل صراع الأمم والشعوب والطبقات بل وحتى الحضارات ، هى التى تعرف اليوم صراع الأجيال ، وإن كنت أفضل تسميته بعنوان كتاب لى " حوار الأجيال " لأن كلمة الصراع تحوى أسبابا للصدام ليست بالضرورة قائمة بين مراحل العمر المختلفة ، فالحياة سبيكة إنسانية من حماس الشباب وحكمة الشيوخ ، وليست حكراً لأحدهما على حساب الآخر .. كما أن ارتفاع معدلات الأعمار فى السنوات الأخيرة ، وشيوع الرعاية الصحية الحديثة قد قلبت الموازين وجعلت الأمور نسبية إلى حد كبير ، فضلا عن الدور المرموق للمؤسسة العسكرية المصرية علىٍ مسرح الحياة العامة ـ وآثاره المختلفة ـ عبر العقود الأربعة الأخيرة مستمداً من ثورة يوليو ١٩٥٢ ومتجددا بنصر اكتوبر ١٩٧٣ .

بقيت كلمة أخيرة فى هذا السياق ، وهى التى تتصل بقضايا الحريات العامة، ورسوخ دولة القانون ، واتساع نطاق المشاركة السياسية ، فهذه كلها لوازم لخلق مناخ عام يسمح لقانون " الاختيار الطبيعى " أن يعمل تأثيره ويمارس دوره، فنجم " الموهبة البشرية " يحتاج للحرية من أجل الابداع ، ونجم " الجهد الانسانى " يحتاج أيضا للحرية لتمكينه من العطاء .. فمرحبا بنجومية يدفع صاحبها الثمن من جهده الحقيقى .. ولا لنجومية يتقاضى صاحبها الأجر زيفا وبهتانا .. أما " الجيل المسروق " فلعله يدرك أخيراً أنه لا يصح فى النهاية إلا الصحيح ، وأن قيمة كل جيل تظهر بعده فى الجيل الذى يربيه ويعلمه ، أو كما

يقولون فإن هناك جيلا يبنى وجيلا يجنى .. كما يجب ألا يغيب عن وعينا أن الموقع فقط لا يصنع نجما ، وأن التطلع وحده لا يكفى سببا للنهوض أو مبررا للتألق .. فالعمل والعمل وحده هو الرصيد الباقى والحصانة الدائمة ...

كلمة ختامية

بعد هذه الجولة فى صفحات هذا الكتاب والطواف بين موضوعاته المختلفة قد يثور سؤال، ألم يقع المؤلف نفسه فريسة النظرة الجزئية بهذا التنوع فى الموضوعات والتعدد فى النظرات ؟ ويكون الرد فى هذه الحالة أن المقصود بالنظرة الجزئية ليس هو تقسيم المسائل المطروحة وإنما هو قصور النظرة الواحدة فى إطار الكل وليس بالضرورة فى إطار الجزء وحده .

فلقد أصبح واضحا أننا نطل على عصر جديد تلعب فيه ثورة " الكمبيوتر " وشبكة المعلومات دورا خطيرا تتلاحق فيه التطورات بشكل لا يكاد يتيح لبعضها أن تجد طريقها إلى التطبيق الشائع، بحيث أصبح من الممكن أن تسبق تنفيذها فكرة جديدة تجعل الأولى غير ذات موضوع .. ومن طبيعة هذا العصر أن حشد المعلومات لم يعد هدفا فى حد ذاته فقد تكفلت معطياته بأدوات حديثة جعلت الغاية الحقيقية له هى تطوير مناهج البحث (METHODOLOGY) وليست جمع اللعومات أو تبويبها . إننا الآن بصدد انقلاب كامل يجعل السيادة للأعمال العقلية وليست للجهود النقلية ، لذلك أصبحت " جدولة الذهن " وترتيب الفكر وفهم الأولويات كلها أمورا تتصدر حركة الحياة المعاصرة ، فلقد تعين علينا أن نفكر بمنطق التنمية (DEVELOPMENT) وليس بمنطق التعبئة) MOBILIZATION (والفارق بينهما واضح ، فبينما تبدو الأولى ذات دلالة كيفية تنصرف الثانية إلى دلالة كمية ، كما أن ثورة فى التعليم تبدو من لزوميات العصر، فلقد جدت علوم خرجت عن التقليد النمطى للمناهج الدراسية التى تعلمنا بها وتربينا عليها إذ إن العلوم الحديثة قد أصبحت تعرف نوعا من "التهجين" بين فروعها وكأن نوعا من "الهندسة الوراثية" يمارس تأثيره فى أطروحات المعرفة فى عصرنا ، فظهرت علوم جديدة تبدو خليطا من التقسيم التقليدى الشائع للعلوم

التطبيقية والدراسات الاجتماعية، حتى وجدنا أنفسنا أمام نماذج واضحة تكاد تعطى مؤشرا لعودة نظرية "وحدة المعرفة" من جديد مع الحاجة إلى استعادة النموذج الموسوعى بين علماء العصر ومفكريه .

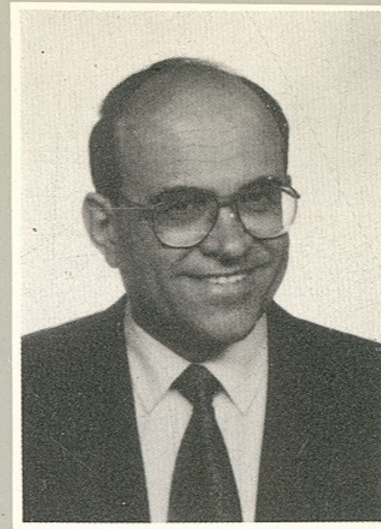
إنها ليست ردة إلى الماضى أو خروجا على فلسفة التخصص ، ولكنها اعتراف بالتداخل بين فروع المعرفة ومصادر العلم التى تتولد عنها الرؤية الشاملة بحيث تعتمد على مسطح واسع من الثقافة العريضة والتى تأخذ من كل فروع المعرفة بشىء بدلا من أن تأخذ بكل شىء عن فرع واحد منها ، إنها سمة العصر الحديث ولغة الأجيال الجديدة التى تمثل نقلة نوعية فى أسلوب حياتنا وأنماط تفكيرنا وطريقة تحديد رؤيتنا لمستقبلنا ، والذى ترسم خطوطه مجموعة من العلوم الحديثة والمعارف المتقدمة التى تضرب بسهم فى كل اتجاه، وتعتمد على خطوط التماس بين العلوم التقليدية ، والحدود الفاصلة بين المعارف القديمة ، لتقدم نسيجا جديدا يمزج العلم بروح العصر ، وخليطا متميزا يربط بين النظرية والتطبيق ، من أجل مسيرة تمضى ، وفكر يتجدد ، ورؤية لا تغيب ..

دعونا ندخل بوابة القرن الحادى والعشرين بخطوات ثابتة ، ونظرات ثاقبة، ووعى كامل يجعل المفهوم النسبى للتقدم أمرا ممكنا فى عصر لا مكان فيه لأصحاب الرؤى الضبابية ، أو النظرات الضيقة أو الوعى المفقود .

المحتويـــات

رقم الإيداع : ٤٩٧٥ / ٩٦
I.S.B.N. : 977 - 09 - 0332 - 9

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



♦ د . مصطفى الفقى

- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من جامعة القاهرة ١٩٦٦ ، ودكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية من جامعة لندن ١٩٧٧ .
- دبلوماسى فى وزارة الخارجية المصرية منذ عام تخرجه، وخدم فى سفارتى مصر لدى بريطانيا والهند كما تولى منصب "أمين عام المجلس الاستشارى للسياسة الخارجية"، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية ، وسفير مصر لدى جمهورية النمسا وغير مقيم لدى جمهوريتى سلوفاكيا وسلوفينيا ومندوب مصر لدى المنظمات الدولية فى "فيينا" .
- عمل سكرتيرا للسيد رئيس جمهورية مصر العربية للمعلومات فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ .
- قام بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدة خمسة عشر عاما (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، وممتحن خارجى لعشرات من الدرجات العلمية بالجامعات المصرية.
- محاضر فى عدد كبير من العواصم العربية والأجنبية، ومتحدث رئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى الاقتصادى الدولى "بدافوس فى سويسرا" يناير - ١٩٩٥ .
- حصل على كأس "الخطابة" من أسبوع شباب الجامعات المصرية عام ١٩٦٥ . والجائزة الأولى فى "المقال السياسى للشباب" من المجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب عام ١٩٦٦ وجائزة "أفضل كتاب فى الفكر السياسى" من معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ١٩٩٣ ، وجائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٩٤ .
- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية).

له عشرات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية فى الدوريات العربية والأجنبية ومؤلفات عديدة باللغتين العربية والإنجليزية كما شارك فى إعداد وتأليف الموسوعة القبطية (باريس ١٩٩٠) ، وموسوعة الشروق (القاهرة ١٩٩٣).

هذا الكتاب

" . . والنماذج عديدة لأصحاب الرؤى الثاقبة فى التاريخ الحديث ، فالحاكم الذى وضع اللبنات الأولى فى بناء الدولة العصرية المصرية معتمدا على نزعة استقلالية عن الخلافة العثمانية ، والذى أقام الجسور والقناطر وشيد المصانع وجيش الجيوش وبنى المدارس وأرسل البعثات إلى الخارج ليعود طلابها حاملين شعلة التنوير منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر . إن هذا الحاكم ـ برغم أنه لم يكن مصريا ـ هو نموذج لتوظيف السلطة لخدمة الرؤية ، كما أن حفيده الذى كان يحلم بمصر قطعة من أوروبا ـ برغم كل ما عليه ـ هو أيضًا حاكم ذو رؤية حتى ولو اختلف البعض معه .

« وفارس نجد » الذى وحّد الجزيرة العربية وجمع أطرافها تحت لواء دولة واحدة أصبحت تحمل اسم « المملكة العربية السعودية » هو فى النهاية صاحب رؤية مبكرة ، قاتل لتحقيقها وسعى للوصول إليها . .

والجنرال الذى قاد المقاومة الفرنسية من الخارج خلال الحرب العالمية الثانية ثم احتاجته بلاده مرة أخرى لينتشل فرنسا من مستنقع حرب التحرير الجزائرية ويخرج بها من المأزق الذى كانت تواجهه، هو نموذج لوطنى فرنسى كانت له رؤية واسعة وسياسة واضحة داخل أوروبا وأمام الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ترتب عليها على روح العصر كله . . "

دار الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٣٣٩٩...
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩...